S/PV.7802

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٠٢**

الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نديايي/سيس	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد إيبانييث
	أنغولا	السيد غاسبار
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد كليمكين/فيترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	الصين	السيد ليو
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

عمليات السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/2016/927)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

عمليات السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/2016/927)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بنائب الأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إنَّ حضوركم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، الأرجنتين، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، غامبيا، غواتيمالا، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، ليتوانيا، مالي، المغرب، المكسيك، ملديف، النرويج، نيجيريا، هايتي، الهند وهولندا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدِّمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيدة ميكايل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ السيد جان – بول لابورد، الأمين العام المساعد والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب؛ والسيد آرثر بوتيليس، مدير مركز بريان أوركهارت لعمليات السلام.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو فال دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيد تانو كوني، المراقب الدائم عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/927، التي تتضمَّن رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة، تُحيل ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر حكومة السنغال على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت والهامة.

إنَّ عمليات السلام لدينا تواجه اليوم بشكل متزايد تهديدات غير متناظرة من المتطرِّفين العنيفين والجماعات الإرهابية. وحجم الخسائر البشرية في مالي تجسيد صارخ ومأساوي لذلك. وإنها لحقيقة مؤسفة أن يجري استهداف حفظة السلام لدينا بالتحديد من جانب المتطرفين والإرهابيين العنيفين. فقد تعرَّضوا مرة أخرى لاعتداءٍ في مالي أمس. فقُتِل واحد منهم وأصيب سبعة آخرون بجروح، كما قُتِل أيضاً مدنيان ماليان على أيدي مهاجمين مجهولين. والأمين العام يُدين هذه الأعمال الآثمة، مؤكداً أنَّ الاعتداءات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد تشكِّل جرائم حرب بمقتضى القانون الدولي.

وإذا أريد لعمليات السلام أن تكون قادرة على العمل بأمان، وتنفِّذ ولاياتها في النزاعات المعقدة الراهنة، فعليها إعداد استراتيجيات لمواجهة هذه الظروف الجديدة. والسؤال الأساسي هو كيف يمكنها القيام بذلك. ويمكن لمناقشة اليوم أن تكون مفيدة جداً في الإجابة عن هذا السؤال، ونحن نشكركم، سيدي، على هذه المبادرة.

ونودُّ التذكير أولاً بأنَّ الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أكَّد أنَّه ينبغي لقوات الأمم المتحدة ألاَّ تنفِّذ عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وقد يكون أحد الاستنتاجات أنه ينبغي عدم تفويض عمليات حفظ السلام بأن تهزم عسكرياً المتطرفين العنيفين والجماعات الإرهابية. لكنَّ الإرهابيين والمتطرفين العنيفين حقيقة واقعة في العديد من النزاعات المعاصرة – وهذا واقع يجب معالجته. وتلك القوات التدميرية والخطيرة تجعل النزاعات أكثر استعصاءً. إنها تتعزز جراء الإفلات من العقاب وإخفاقات الحوكمة. وتستغلُّ المظالم المتأصلة. وهذه العوامل بدورها تربة خصبة يزداد فيها نمو التطرف العنيف والإرهاب.

هذا هو السياق الذي يجب أن تعمل فيه الأمم المتحدة غالباً. وفي مواجهة ذلك، لا بُدَ أن يكون عملنا وبصمتنا أكثر فطنة وشمولية، ونحن بحاجة إلى ترتيبات دعم أكثر مرونة. وسنحتاج إلى قدرات نظامية أكثر تطوُّراً وقابلية للتنبُّؤ، لتعزيز التنقُّل والاستجابة وفهم أعمق للبيئة التشغيلية. وتطوير قدرتنا الاستخبارية والتحليلية سيكون حاسماً في هذا المسعى. وسنحتاج أيضاً إلى تعديل كيفية تنفيذ مهمَّاتنا الجوهرية، بما يشمل مساعينا الحميدة، وبناء قدراتنا، وإشراك مجتمعنا المحلي وتدابير تحقيق الاستقرار – جميع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تُحدَّد وتبلَّغ بوضوح الأهداف السياسية لعمليات حفظ السلام لدينا. ويجب أن نجد أساليب جديدة ومبتكَرة لتحقيق الغايات السياسية في الحالات التي لا تكون فيها بعض الأطراف شركاء فعَّالين أو مشاركين مستعدين، ويجب أن نستنبط استراتيجيات لبناء تحالفات وندعم الأهداف السياسية المحيطة بنا على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

وإنني أرى ثلاث أولويات لتحضير عملياتنا لمجابهة التهديدات غير المتناظرة.

أولاً ومبدئياً، يجب أن نفعل كل ما نستطيع لضمان سلامة أفرادنا وأمنهم. وهذا يعني مزيداً من الوعي بالحالات وتحليلها، وتدابير حماية القوة. ونحن نفعل ذلك فعلا في مالي، لكننا بحاجة إلى القيام بالمزيد. فيتعيَّن علينا، على سبيل المثال، توظيف تكنولوجيات جديدة، ونشر وحدات نظامية مزوَّدة بوسائل حماية ذاتية متينة.

ثانياً، يجب أن نعدِّل كيفية تنفيذ ولاياتنا. وحقيقة كون الأمم المتحدة هدفاً محتمَلاً، ينبغي أن تشجعنا على التفكير بشكل أعمق في كيفية أدائنا في هذه البيئة الجديدة الأكثر خطورة وغير القابلة للتنبُّؤ. وينبغي لدعم الحل السلمي للنزاعات أن يرتكز على فهم دقيق لماهية الأطراف المختلفة، كيفية تزويدها بالموارد ومَن هُم حلفاؤها.

ويختلف ذلك من حالة إلى أخرى. ويمكن أن يسفر النهج المفرط في عموميته عن نتائج عكسية وقد يعرض الأمم المتحدة لمزيد من المخاطر. وفي مثل هذه البيئات، ينبغي أن نتجاوز بتفكيرنا أيضا نطاق النهج القائم على الأمن. ويجب النظر في مجمل الأدوات المتاحة للأمم المتحدة بما في ذلك نظم الجزاءات والصكوك المعيارية وبناء القدرات وتحقيق الاستقرار والمعونات الإنمائية. ويجب علينا بناء قدرات دولة تحظى بالشرعية وتخضع للمساءلة وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، تفاديا لإدامة العوامل المحركة للنزاع والتطرف في المقام الأول.

ثالثا، ينبغي أن نراعي بصورة كاملة كيف ومتى يمكن للأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية والإقليمية لمنع الإرهاب

والتطرف العنيف. وقد أشار الأمين العام في خطة عمله لمنع التطرف العنيف إلى ضرورة إدماج منع التطرف العنيف في عمليات السلام، سواء على صعيد الولايات أو الأنشطة المتعلقة بالأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ودعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تنفيذ ما ينطبق على السياق الوطني من التوصيات الواردة في خطة العمل لمنع التطرف العنيف. والأمم المتحدة مستعدة، عند الطلب، لدعم هذه الجهود على الصعيد الوطني. ونقدم المساعدة التقنية في مجالات مثل العدالة الجنائية ومراقبة الحدود وفي حالات الاختطاف طلبا للفدية وفي التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب. كما ندعم إشراك الشباب وتنمية المهارات. ونشجع الدول الأعضاء على تبادل المعلومات، فضلا عن الخبرات والموارد، فيما بينها من أجل تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وتتمثل إحدى الأدوات الهامة لتقديم المساعدة الاستراتيجية من الأمم المتحدة بأكملها في مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التي أعدتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بتكليف من المجلس في عام ٢٠١٤.

أود أن أختتم بياني بخاطرة أخيرة. إن الأمم المتحدة منظمة للدول إلا أنها منظمة للقيم المعيارية أيضا. فنحن نعمل من أجل شعوب العالم. وولايتنا مبنية على الإدماج لا الإقصاء. وقد تضافرت جهود الدول الأعضاء على مدى السنوات القليلة الماضية في عرض مبهر للوحدة لوضع مخطط للسلام والتنمية المستدامة والكرامة للجميع على ظهر كوكب سليم. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن جميع التحديات التي نواجهها وكل الفرص المتاحة لنا مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وثمة أداة هامة أخرى متاحة لنا، وأود أن أهنئ الدول الأعضاء عليها، وهي القراران المتطابقان للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن بناء السلام والحفاظ عليه (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠). وهذا المفهوم المبتكر يفتح آفاقاً عديدة نحو تنفيذ استجابة شاملة للعديد من التهديدات التي نواجهها في عالم اليوم. وإذا – والمشروطية هنا كبيرة – نفذنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستخدمنا الإمكانات الكاملة للقرارين اللذين اتخذهما المجلس والجمعية العامة بشأن الحفاظ على السلام، ستصبح المناقشات كتلك التي نجريها اليوم أقل إلحاحا وضرورة بكثير مما هي عليه اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جان.

السيدة جان (تكلمت بالفرنسية): باغتتنا على نحو قاس أخبار الهجومين اللذين وقعا في تعاقب سريع أمس وأمس الأول في مالي واللذين تسببا في مقتل جندي فرنسي في انفجار لغم وأحد حفظة السلام من توغو في كمين والذي أصيب فيه أيضا سبعة أشخاص آخرين بجروح، ثلاثة منهم حالتهم خطيرة. ونحن نجتمع هنا، مدركين لتضحية الرجال والنساء المنتشرين في الميدان في خدمة السلام بحياتهم. ويحفزنا نفس الإصرار والإلحاح والمثال الأعلى المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٤٥:

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم“.

ومن خلال تلك الكلمات، يمكن أن نتتبع بوضوح خريطة الطريق التي وضعها مجلس الأمن – خريطة طريقنا.

وأود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس – وزير الخارجية مانكيور نديايي – وبلدكم السنغال التي تتولى حاليا رئاسة مجلس الأمن وكذلك رئاسة مؤتمر قمة الفرنكوفونية، على اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى ذات الأهمية

البالغة لتنفيذ عمليات حفظ السلام في مواجهة ما يُسمى التهديدات غير المتناظرة غير المسبوقة. وتعبر هذه المبادرة أيضا عن الدور النشط للغاية للسنغال في رئاسة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، وبشكل أعم عن التزامها الكبير والمقدر بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المنتشرة في البلدان الناطقة بالفرنسية. وأود أيضا، من خلالكم سيدي الرئيس، أن أشكر السنغال على الثقة التي تضعها في المنظمة الدولية للفرنكوفونية على النحو الذي ينعكس في دعوتها لي بالمشاركة هنا اليوم. إنها لحظة تاريخية بالنسبة لنا.

أحضر اليوم بصفتي الأمينة العامة للفرنكوفونية، وهي منظمة دولية تتألف من ٨٠ دولة وحكومة من القارات الخمس. ويسهم العالم الناطق بالفرنسية اليوم بنصف أفراد جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وتشارك ٥٥ من الدول الأعضاء والمراقبين في منظمتنا في عمليات حفظ السلام اليوم – الأمر الذي يشير إلى أننا ندرك أيضا الحاجة الملحة إلى تكييف عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بولاياتها ومواردها في مواجهة التهديدات الجديدة التي تواجهها.

إننا في المنظمة الفرنكوفونية نواجه تلك التهديدات كل يوم: في مالي ولبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وحتى في عمليات نهاية الولاية في كوت ديفوار. والتهديدات دائمة. وهي تؤثر على ولاية عمليات حفظ السلام، وكذلك عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين وتأمين الأراضي والحدود والأفراد.

ونشعر بالصدمة حيال الهجمات المتكررة على حفظة السلام في مالي، والتي ندينها بأقوى العبارات. وكما نعلم، لم تسلم البلدان المجاورة من تلك الهجمات. ورأينا في الآونة الأخيرة كيف تعرض الجيش النيجيري لهجوم شنته الميليشيات المجرمة في وضح النهار في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عندما قُتل ٢٢ جنديا كانوا يتولون تأمين موقعا للاجئين الماليين في منطقة تاهوا التي تتاخم مالي.

ولم يتردد رئيس النيجر، الذي كان لا يزال في حالة صدمة حينما تحدثت إليه، في أن يبلغني بما تريده المنطقة دون الإقليمية، وهو أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يجب عليها، في سياق الاضطلاع بولايتها، التصرف بمزيد من القوة والتكتيكية وبقدر أكبر من التضافر والتنسيق مع البلدان المتضررة من أجل استخدام القوة بروح المادة ١ من الميثاق، التي أشرت إليها آنفا، لمنع التهديدات للسلام والقضاء عليها ولقمع جميع أعمال العدوان. وكما لا يفوت المنظمة الفرنكوفونية أن تذكر دائما، فإن الأمر يتعلق بمسؤوليتنا المطلقة عن حماية السكان المعرضين للخطر بكافة السبل المتاحة.

وكثيرا ما نجد أنفسنا عاجزين عن مواجهة الهجمات القاتلة التي تشنها هذه الجماعات الإجرامية، والتي تستخدم كل الوسائل الوحشية والجبانة لزعزعة استقرار البلدان الضعيفة أصلا. وبغية دحر هذه الجماعات الإجرامية التي تهدف إلى السيطرة على الطرق والممرات من أجل تيسير الاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والبشر، يجب علينا أن نحبط خططها ونتصدى لأعمالها عن طريق المزيد من الجهود الجماعية، وبالتالي الجهود الأكثر فعالية. ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلاّ إذا عملنا معا في سياق جهد مشترك ينطوي على المجتمع الدولي إلى جانب الدول المعنية ودول المنطقة دون الإقليمية. ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز قدرة الدول المذكورة على العمل والمشاركة الكاملة في الدفاع عن أراضيها وحماية شعوبها.

ولقد نقلتُ مرارا للمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، النداءات الملحة للبلدان في منطقة حوض بحيرة تشاد من أجل الحصول على موارد إضافية، في شكل دعم تقني ولوجستي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في الكفاح من أجل إنهاء الهجمات القاتلة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام ضد المجتمعات المحلية المعزولة والضعيفة للغاية. نعم، لقد بُذلت الجهود، وأود أن

أشيد بها. وإنني أفكر هنا على وجه الخصوص في توفير المزيد من المعدات الحديثة والمتطورة للقوات؛ وإعطاء الأولوية لجمع المعلومات الاستخبارية؛ والقيام كما في الأشهر الأخيرة بتعزيز ولاية عمليات معينة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى يمكنها توفير حماية أفضل للمدنيين والصمود أمام هجمات الجماعات المسلحة. ولكننا نشهد أيضا مدى صعوبة تنفيذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

وإن جميع هذه الصعوبات وأوجه القصور، بل أحيانا أوجه الخلل التي ندركها تماما، تشكل مصدر قلق شديد للمنظمة الدولية للفرانكفونية، لأننا منذ ٢٠ عاما ما فتئنا نتعاون بنشاط وبشكل ملموس مع شركائنا الدوليين، وفي مقدمتهم الأمم المتحدة، لمنع الأزمات ومنع نشوب الصراعات وحلها، ودعم البلدان في سعيها إلى توطيد السلام والديمقراطية. وقد أصبح حيّز البلدان الناطقة بالفرنسية نوعا ما مختبرا لعمليات حفظ السلام. وبالنظر إلى وجودنا على أرض الواقع في جميع مراحل عمليات السلام، وما يُعترف لنا به من خبرة ودراية على نطاق واسع في السياقات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الهشة، نرحب بالأولوية العليا الممنوحة للوقاية من الأزمات وبناء السلام في إطار الإصلاح العالمي لحفظ السلام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

وانطلاقا من تلك الروح نفسها، ندعو إلى استمرار بل وتعزيز البعد المدني لعمليات حفظ السلام، الذي يمثل عنصرا محوريا للاستقرار في البلدان الخارجة من الأزمات وفي الحالات الانتقالية. وهذا جزء لا يتجزأ من النُهُج الوقائية التي تعززها خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

ونعتقد أننا جميعا نقرأ في الصفحة نفسها. إن النهج الأمني ضروري ولكنه غير كاف. وكما قلت في المؤتمر الدولي الذي عقدته المنظمة الدولية للفرانكفونية في حزيران/يونيه بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، يجب علينا أيضا أن نتصدى بعزم للهجمات التي تشن ضدنا وأن نرد عليها مستخدمين جميع أسلحة البناء الشامل التي بحوزتنا: توفير التعليم والتدريب للجميع، وتهيئة فرص العمل، والاستثمار في المبادرات الاقتصادية للنساء والشباب، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة. وعلينا أيضا إرساء ثقافة عميقة الجذور للديمقراطية والسلام، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون، فضلا عن احترام الحقوق والحريات.

وكفالة هذه الحريات هو مسعى مشترك. وأود أن أؤكد أيضا على أهمية احترام حرية التعبير وحرية الصحافة، وهما أساسيتان لتوفير مناخ من السلام. ولقد أبلغتني للتو المراجع العليا في إذاعة فرنسا الدولية بحصول تشويش على موجة إف إم، فضلا عن إذاعة أوكابي، وهي محطة إذاعة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا مجرد مثال واحد. إن حوادث كهذه تثير القلق ويجب تجنبها من أجل الحفاظ على حرية الصحافة والتعبير. والنهج الذي تتبعه المنظمة الدولية للفرانكفونية إزاء عملها في جميع المجالات التي ذكرتها للتو ينطوي على المسؤولية المشتركة.

وبالانتقال إلى البعد الأمني، فإننا نؤيد بلا تحفظ رغبة المجلس في جعل عمليات حفظ السلام أكثر أمانا، وأشد بأسا، وأعلى مستوى من حيث الأداء. واستنادا إلى استنتاجات المؤتمر الذي عقدته منظمة الفرانكفونية في حزيران/يونيه، والذي كان لصديقي العزيز السيد جون - بول لابورد إسهاما قيّما فيه، أود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، لأنه من الواضح أنه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام لا يمكنها أن تكون جهات فاعلة في مكافحة الإرهاب بوضعها الحالي، فبالإمكان بل ويجب تزويدها بالموارد لتحسين قدرتها على

التصدي للتهديدات الجديدة التي تواجهها والإسهام في ذلك على مختلف المستويات بغية التقليل منها إلى أدنى حد.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون أصحاب الخوذ الزرق أفضل تجهيزا، وأفضل استعدادا، وأفضل تدريبا، وتقوم المنظمة الفرنكوفونية بالإسهام في هذا المسعى. وقد أظهرت لنا تجربتنا في العالم الناطق بالفرنسية أنه من الحيوي للأفراد الذين يتم نشرهم في الميدان أن يكونوا قادرين على جمع المعلومات، والاستماع إلى أقوال الشهود، والاتصال بالفرنسية مع السلطات المحلية والسكان. ويجب أيضا أن تكون لديهم معرفة جيدة بالحقائق التاريخية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية والثقافية. وإن أمن العمليات وقدرتها على الأداء هما على المحك، ولا سيما بشأن البعد المدني. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الوقت الذي تستند استراتيجيات الإرهابيين إلى مقدرة هذه الجماعات الإجرامية على التسلل والانصهار في صفوف السكان المحليين. والحوار ومناخ الثقة الذي يجب إرساؤه هما على المحك أيضا. وعلينا ألا نقلل من هذا البعد.

وأكرر هنا الدعوة التي وجهتها في مؤتمر باريس الوزاري بشأن عمليات حفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية قبل بضعة أيام وهي: يجب بذل كل جهد ممكن لتعزيز استخدام اللغة الفرنسية داخل الأمانة العامة وفي مسارح العمليات في البلدان الناطقة بالفرنسية. لذلك، ندعو إلى مشاركة أكبر من جانب الدول الأعضاء في المنظمة الفرانكفونية وزيادة تجنيد الأفراد الناطقين باللغة الفرنسية في عمليات حفظ السلام. ونؤيد أيضا المزيد من التوسع في أنشطة الأمم المتحدة لتعيين الأفراد الناطقين بالفرنسية. وأود هنا أن أشيد بالسيد أتول كهاري والسيد إيرفي لادسوس على التعاون الوثيق جدا الذي تتمتع به المنظمة الفرانكفونية مع إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام، مما يتيح لنا تحقيق نتائج مشجعة. فعلى سبيل المثال، ٩٩ في المائة من أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هم من الناطقين بالفرنسية.

وهناك الكثير الذي يتعين القيام به. لهذا السبب، وضعنا أسلوبا لتدريس الفرنسية لغير الناطقين بها من قوات الدفاع والأمن، بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية. كما أثبتت التجربة أنه في بعض الدول الأعضاء، من الحيوي تحسين التدريب والإعداد للأفراد المنتشرين من ذوي الخوذ الزرق بغية تمكينهم من التصدي بفعالية أكبر للتهديدات الجديدة التي يواجهونها. لهذا السبب، نحن ندعم بانتظام مراكز تدريب الناطقين بالفرنسية من أجل عمليات حفظ السلام. ولهذا السبب أيضا، مثلما يدرك جيدا زميلي العزيز إيرفي لادسوس، لدينا شبكة من الناطقين بالفرنسية في المجالات العسكرية والشرطية والمدنية من خلال الشبكة الفرنكوفونية للخبرة والتدريب من أجل عمليات حفظ السلام، التي تشكل المنظمة الجامعة لمراكز التدريب في البلدان الناطقة بالفرنسية، وتوفر المعلومات باللغة الفرنسية بشأن حفظ السلام، وتعبئة عدد كبير من الخبراء لهذا الغرض.

وقد أظهرت التجربة أنه من الأهمية بمكان زيادة الأمن ضمن البيئات التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام. وهذا هو الهدف من المساعدة التي نوفرها لدولنا الأعضاء في سبيل إعانتها على بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، مثلما يدرك جيدا السيد جان – بول لابورد، بالنظر إلى أن المنظمة الفرانكفونية تتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب في سبيل تشجيع الحكومات الوطنية على التصديق على الصكوك العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة.

كما نقوم بتعزيز قدرات القضاة والمدعين العامين المتخصصين في البلدان الناطقة بالفرنسية.

إن جميع الأزمات والصراعات والتهديدات الجديدة التي يتعين علينا أن نواجهها، حيثما كانت، تعنينا جميعا دون استثناء،

وتستدعي أن نتبع نهجا مشتركا ومنسقا، حيث علينا أن نجمع في إطارها قدراتنا، وخبراتنا ومواردنا والوسائل اللازمة، سواء في سياق تعاوننا مع الأمم المتحدة، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون الإقليمي أو دون الإقليمي، أو تعاوننا مع الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني. وللمجلس أن يطمئن إلى أن المنظمة الدولية للفرانكفونية ستواصل تعزيز هذا النهج المتكامل الأساسي مع جميع شركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة، وأنه يمكنها، بل ينبغي لها أن تعول علينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة جان على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالفرنسية): أرحب بمناقشة اليوم في المجلس، التي ترمي إلى تعزيز العمل الفعال ضد التحديات التي تتعامل معها عمليات حفظ السلام في شكل تهديدات غير المتناظرة. وكما يعلم المجلس فإن أحدى تلك التحديات هي العلاقات القائمة بين الإرهابيين والشبكات الإجرامية في العديد من أنحاء العالم. وفي أفغانستان، يدفع تجار المخدرات أجورا لطالبان من أجل لحماية. وفي الشرق الأوسط، يحقق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أرباحا من التجارة والاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية والنفط، ومن الاختطاف طلبا للفدية. ويدفع المجرمون في غرب أفريقيا مصاريف السفر للإرهابيين بغية تأمين الطرق المستخدمة للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والأسلحة والمخدرات والتبغ عبر منطقة الساحل والصحراء إلى أوروبا. وتدير بوكو حرام في نيجيريا شبكةً من الأنشطة الإجرامية المربحة للغاية، في حين أن حركة الشباب في الصومال، تجني عشرات الملايين من الدولارات من الصادرات غير المشروعة للفحم والقرصنة. نظرا لذلك، فإن بعثات حفظ السلام التي تتعامل الإرهابيين والمتطرفين العنيفين يمكن أن تجد نفسها في أوضاع خطيرة.

وإنني أشيد بالأمين العام على إنشاء فريق العمل الرفيع المستوى بشأن منع التطرف العنيف في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، الذي يعمل على وضع خطة عمل للتصدي لذلك الخطر. واستنادا إلى ذلك النهج، فقد حدد الفريق العامل لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ١٢ توصية لتنفذها الأمم المتحدة، بهدف منع التطرف العنيف، وتبادل أفضل الممارسات ودعم جهود الدول الأعضاء.

إن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تهدف إلى تنفيذ العديد من مشاريع بناء القدرات الرامية إلى تحسين نظم العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون. وهناك ٢٠ مشروعا في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل منع التطرف العنيف، التي يعمل المكتب بشأنها مع شركائه، وعدد كبير من تلك المشاريع يتعلق بتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وتسعى جهود المكتب إلى تعزيز التدابير الوقائية للعدالة الجنائية، بما في ذلك منع التطرف والعنف في السجون؛ وتعزيز النهج القائمة على الحفاظ على حقوق الإنسان وسيادة القانون في مجال مكافحة الإرهاب؛ ومنع تجنيد الإرهابيين، ولا سيما المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك عن طريق الإنترنت؛ وتأييد السياسات وبرامج دعم ضحايا الإرهاب؛ والمساعدة على وضع الخطط العمل الوطنية والإقليمية من أجل منع التطرف العنيف.

ويجري بذل العديد من تلك الجهود في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل وبلدان غرب أفريقيا وشمالها وشرقها. ويقيم المكتب شراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام بغية التصدي بمزيد من الفعالية لتلك التهديدات. وجميع أنشطة المكتب في أفريقيا تدعمها شبكة مكاتبنا الميدانية التي تعمل حسب الأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الأفريقية، وهي تحتل مكانة محورية في البرامج الإقليمية الجديدة الثلاثة التي أطلقت هذا العام من أجل غرب أفريقيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط

وشرق أفريقيا. أما في غرب أفريقيا، فإن برنامجنا الإقليمي متوائم مع خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأولويات البلدان في المنطقة. وفي هذا السياق، فإن برنامج الساحل لدينا يساعد على تعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية القدرة على مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة، والجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال والفساد، وهو يمثل مساهمة المكتب في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، نتعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما نعمل مع إدارة الشؤون السياسية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفيقيا ومنطقة الساحل، وإدارة عمليات حفظ السلام والإنتربول، وشركائنا في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا، الأمر الذي أدى على وجه الخصوص إلى إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية التي مكنت من تحقيق مضبوطات كبيرة من المخدرات ومقاضاة مرتكبيها على نحو فعال.

وسيواصل المكتب وشركاؤه مكافحة أخطار الإرهاب والتطرف العنيف وجميع التحديات المحيطة بها. وسنواصل دعم عمليات حفظ السلام والدول الأعضاء، وتعزيز نظم العدالة الجنائية المنصفة وسيادة القانون في سياق المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، دعما لتحقيق الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لابورد.

السيد لابورد (تكلم بالفرنسية): إن التهديد الإرهابي حاليا يظهر في ما لا يقل عن ثلاثة أشكال مختلفة – أولا، من خلال المنظمات المدرجة على قائمة المجلس التي تسيطر على أراض، كما هو الحال في سوريا والعراق والصومال وليبيا ونيجيريا ومالي؛ ثانيا، بتحقيق واقع مميت لإيديولوجية عنيفة تلهم الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم؛ وأخيرا، بوصفه تهديدا حقيقيا للدول الضعيفة والسلم والأمن العالميين، كما وصفه بصورة جيدة جدا نائب الأمين العام، الذي أشكره على تعليقاته الواضحة للغاية في ذلك الصدد، وعلى حضوره هنا اليوم. فيما يتعلق بالشكل الثالث من أشكال التهديد، تغتنم الجماعات الإرهابية كل الفرص التي تتيحها الصراعات المحلية والإقليمية التي تضعف هياكل الدولة وسيادة القانون – وبالتالي حقوق الإنسان – من أجل توسيع أنشطتها الإرهابية، بما في ذلك عن طريق السيطرة على أراضٍ شاسعة.

والصراعات التي أشرت إليها للتو توجد تحديدا في المناطق الجغرافية حيث تنتشر الغالبية العظمى من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وفي الواقع، يمكن أن يقدر أن ثلثي الضباط والجنود المشاركين في عمليات حفظ السلام يعملون حاليا في المناطق المتضررة من الإرهاب. وفي ظل تلك الظروف، تجدر الإشارة إلى أن من يتأثرون بالتهديدات غير المتناظرة ليسوا مواطني البلدان المعنية وحدهم، ولكن، للأسف، يتأثر موظفو الأمم المتحدة أيضا. فالهجمات التي وقعت بالأمس وقبل الأمس، والأعمال التي ارتكبت في تشرين الأول/أكتوبر في مالي، ليست سوى آخر الأمثلة على ذلك.

وما دام الإرهابيون ومنظماتهم يواصلون نشر الخوف والرعب بتلك الهجمات، فإن المقيمين في تلك البلدان وموظفي الأمم المتحدة ومجمعاتها سيكونون ضمن أهدافهم. إن العلاقة الوثيقة للنزاعات المحلية أو الإقليمية مع الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف – وأشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على التطرق لهذه العلاقة – والجريمة المنظمة تشكل اليوم تهديدا غير مسبوق للسلام والأمن الدوليين. فلا ننسى تلك العناصر الثلاثة: الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والجريمة

المنظمة. وتضع تلك العلاقة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حالة من الضعف الجديد والمتزايد.

وأنشأ مجلس الأمن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بطريقة مثيرة لغاية الاهتمام بوصفها بعثة سياسية خاصة مكلفة بالتصدي لتهديدات محددة متصلة بالإرهاب يتعرض لها السلام والأمن. ويبرز ذلك العنصر منظورا خاصا في مناقشتنا. فالمديرية التنفيذية وعمليات حفظ السلام شركاء في مجلس الأمن، ومع أن الولايتين الخاصتين بكل واحدة منهما مختلفتان تمام الاختلاف، فإنهما يعززان بعضهما بعضا. وأصر على كون ولايتيهما متميزتان لأن الخلط بينهما يمكن أن يكون خطيرا.

وبتوجيه من لجنة مكافحة الإرهاب، فإن المهمة الرئيسية للمديرية التنفيذية هي إجراء تقييمات مستقلة لقدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب، وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يظل ساري المفعول، بالرغم من أنه اتخذ بعد هجمات عام ٢٠٠١ في نيويورك. وتشكل قرارات المجلس اللاحقة بشأن مكافحة الإرهاب – مثل القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يتناول حظر التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، فضلا عن أعمال الإرهاب التي ترتكب بدافع من التعصب أو التطرف، أو في الآونة الأخيرة جدا، القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف – أمثلة واضحة للروابط والقدرات على العمل.

ومن ناحية أخرى، ندرك تماما أن الولايتين – إحداهما تركز على حفظ السلام والأخرى على مكافحة الإرهاب – ليستا متماثلتين، ولكن تكمل كل واحدة منهما الأخرى. وفي نهاية المطاف، سيؤدي ذلك النهج للتكامل إلى تحسين حماية المدنيين في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الناحية الأخرى، من الواضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة منتشرة على أرض الواقع. وأشير إلى البعثات السياسية الخاصة، التي يوجد قائدها معنا هنا اليوم – السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية – نظرا لأنه ينبغي ألا نهمل ذلك العنصر في مناقشة اليوم.

ولذلك، فإن كلا نوعي العمليات – عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة – ينتشران على خط المواجهة، وبالتالي يجب تعزيز القدرات المؤسسية لقوات حفظ النظام، بما في ذلك مراقبة الحدود، التي تشكل مشكلة رئيسية في المناطق الخارجة عن القانون. كما أن على العمليات زيادة قدرات العدالة الجنائية بغية تعزيز سيادة القانون، على نحو ما ذكرته الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والسلطات والخدمات الأساسية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعلى نحو مماثل، بغية تعزيز التنمية المؤسسية. وبالتالي، وبالنظر للخبرة الواسعة في البلدان الهشة، حيث تواجه هياكل الدولة تحديات، فإن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تكون في وضع فريد يمكنها من مساعدة تلك البلدان في تعزيز قدراتها التشغيلية في إطار سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للعمليات أن تقدم الدعم الخاص، يوما بعد يوم، لأشد البلدان تضررا من الإرهاب.

ولأكثر من عقد من الزمان الآن، ما برحت المديرية التنفيذية تقوم ببناء مجموعة من أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب، وفقا لمبادئ سيادة القانون. وحددت أفضل تلك الممارسات، التي اعتمدتها لجنة مكافحة الإرهاب، بمنهجية متسقة وحوار مستمر مع الدول الأعضاء ومع أكثر من ٥٠ من المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وذكر الأمين العام لتلك المنظمة أنني اشتركت في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه، ويسرني أن أتكلم عن هذه المسألة في مؤتمر قمة المنظمة المقبل، الذي سيعقد في غضون بضعة أيام.

كما تعد منظومة الأمم المتحدة في صميم المسألة، ولا سيما المجلس ولجنته لمكافحة الإرهاب، التي يجب الإشادة بقيادتها السياسية. ونحن بحاجة إلى الاضطلاع بتلك القيادة في أعمالنا، بما في ذلك هذا العام في ظل رئاسة سفير مصر، الموجود هنا اليوم ونقيم معه علاقة وثيقة للغاية. وأشكر السفير على رئاسته للجنة والطريقة التي يقود بها عملنا بكل التوجيه السياسي المطلوب.

وتستند أفضل الممارسات هذه إلى قرارات مجلس الأمن المحددة – وكثيرا ما ننسى – الصكوك القانونية الدولية الـ ١٩ لمكافحة الإرهاب. وذلك هو التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وينبغي ألا ننسى ذلك إطلاقا لأنه الأساس الذي يستند إليه الاضطلاع بالعمل بشأن سيادة القانون على الصعيد العالمي. وإذا أردنا أن تشكل سيادة القانون أولوية لنا، فعلينا الإسراع بنظم التعاون الدولي في المسائل الجنائية. والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بالاقتران مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أتم الاستعداد لمساعدة المجلس في ذلك الصدد. وبفضل ذلك التعاون، تمكنا من إدماج مبادئ سيادة القانون والعناصر اللازمة لحماية حقوق الإنسان في عملنا.

وعلاوة على ذلك، قامت المديرية التنفيذية بأكثر من ١٠٠ زيارة للتقييم في الدول الأعضاء، بما في ذلك زيارات المتابعة. وفي أعقاب تلك الزيارات، قدمنا توصيات وحددنا أفضل الممارسات، التي وافقت عليها جميع الأطراف المعنية ولجنة مكافحة الإرهاب. وتسند إلى لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ولاية من مجلس الأمن لمساعدة الدول على مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ويجب أن أشير إلى جهود التنسيق التي تضطلع بها فرقة العمل التابعة للأمين العام، التي يتولى رئاستها السيد جيفري فيلتمان. وسأتكلم عن تلك المسألة لاحقا.

إن تبادل المعلومات القوي قائم بالفعل، ولكن علينا أن نفعل المزيد من أجل التعزيز المتبادل للولايتين، بغية تقييم القدرات التنفيذية وأفضل الممارسات، من ناحية، وعمليات حفظ السلام، من ناحية أخرى. وهذا ما أشار إليه نائب الأمين العام حينما تكلم عن نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وذلك يعني أن التنسيق وتبادل المعلومات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي يمثلها هنا رئيسها، السيد فيلتمان، وفريق الرصد ذاته. ويشمل ذلك الفريق جميع الكيانات التي تتألف منها فرقة العمل، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يساعد اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١١) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات وأنشطة وكيانات، الذي يتولى رئاسته زميلنا ممثل نيوزيلندا. ويجب أن تعمل جميع تلك الهيئات معا على دعم عمليات حفظ السلام.

ويجب ألا ننسى المبادئ التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب التي اعتمدت في مدريد. وأشكر وزير الخارجية الإسباني، الذي نظم ذلك الاجتماع في العام الماضي بشكل جيد للغاية.

لقد قدم الاجتماع النقاط المرجعية الرئيسية لتعزيز التعاون المؤسسي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد تحدث نائب الأمين العام عن خطة العمل لمنع التطرف العنيف. ويسرني أيضا أن أشير إلى فريق العمل الرفيع المستوى بشأن هذا الموضوع، الذي يرأسه الأمين العام وعقد اجتماعه الأول، الأسبوع الماضي. وأود أن أذكر أيضا تعاوننا الممتاز مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام. فقد أدى تبادل المعلومات المنتظم والشامل مع

ذلك المكتب، إلى الإدماج المثمر لمعارفنا الجماعية وتجسد في أنشطة إكتست أهمية لكلا الجانبين، إدارة عمليات حفظ السلام والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكفل قيامنا بتنفيذ استراتيجية مشتركة في عملنا.

وفي الختام، إسمحوا لي الإسهام في هذه المناقشة باقتراح ثلاث نقاط تفكير على المجلس، في إطار المناقشة الأوسع بشأن السلام والأمن والتهديدات غير المتناظرة.

أولا، يمكن أن تواصل المديرية التنفيذية تقديم خبراتنا في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما في تقييماتنا لاحتياجات وقدرات الدول على مواجهة مكافحة الإرهاب. ونتشاطر الممارسات الجيدة، فضلا عن التوصيات فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تعمل مجتمعة في مجال عمليات حفظ السلام.

ثانيا، وفي إطار متابعة توصياتنا، تتطلب البلدان والبعثات زيادة المساعدة التقنية لأن التوصيات قد تكون سليمة ولكنها تحتاج إلى تنفيذها على أرض الواقع. وأود أن أرى اتباع نهج أكثر أهمية فيما يخص الأمن والعدالة الجنائية، والتعاون الدولي، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المذكورة، بما في ذلك تلك المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة الإرهاب، وكذلك من خلال تعزيز أفضل الممارسات، من أجل تعزيز قدرة الدول والمناطق. وتلك حاجة واضحة. ولعلنا نقول شيئا بديهيا، لكن يلزم قوله.

ثالثا، كيف يمكننا ضمان بناء القدرات هذه من خلال عملياتنا الخاصة بحفظ السلام، إذا طلبت ذلك؟ إننا بحاجة إلى التنسيق الوثيق وتحسين تبادل المعلومات بين فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الأمن، من دون أن ننسى الهيئات المعنية بالتعاون، مثل مركز التعاون العالمي على مكافحة الإرهاب، والمنظمات المتخصصة، لا سيما تلك التي تعمل في الميدان، على غرار المنظمة الدولية للفرانكوفونية، التي يمثلها هنا أمينها العام، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك. ويجب أن نعمل بطريقة منسقة حتى يتسنى لنا في نهاية المطاف، ضمان أن نعمل مع الهيئات الأخرى من خلال المساعدة الثنائية. وذلك لأن المساعدة الثنائية، هي مساعدة بالغة الأهمية في المجالات التي نناقشها، ويجب تنفيذها بطريقة منسقة.

ولا يسعني أن أختتم بدون الإعراب عن شكري لكم سيدي الرئيس، بوصفكم ممثلا ووزيرا لخارجية السنغال ولكم شخصيا، على عقد هذه المناقشة، ودفعكم في اتجاه اتساق وتماسك إجراءاتنا في جميع مجالات عملنا. وسنواصل وضع ما قاله ألبر كامو في خطاب قبوله جائزة نوبل للآداب، نصب أعيننا: إننا نعلم جيدا أننا لن نمضي بعيدا بآمال مجتمعاتنا، ولكن سنحافظ على الأقل على مجتمعاتنا وقيمنا. وهذا ما يجب أن نواصل القيام به جنبا إلى جنب، مع التركيز على القيم المشتركة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لابورد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بوتيليس.

السيد بوتيليس (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أولا أن أشكر الجميع باسم المعهد الدولي للسلام، على إتاحة الفرصة لعرض نتائج بعض البحوث والأعمال التي أنجزها مركزنا الفكري، خلال السنة الماضية بشأن التحديات التي تواجه عمليات السلام العاملة في البلدان التي تواجه تهديدات غير متناظرة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية.

وتساعد مراكز الفكر على غرار مركزنا، صناع السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن القضايا الناشئة من خلال تقديم أفكار قائمة على البحث العملي، وعن طريق حفز المناقشات بشأن أفضل السبل الكفيلة بتفعيل تلك الأفكار. إن تقرير المعهد الذي شاركت مع نورين شودري فينك في تأليفه، المعنون إحلال السلام: عمليات الأمم المتحدة للسلام في مواجهة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، والذي يشكل أساسا لهذه الإحاطة الإعلامية، قد أعده المعهد والمركز العالمي للأمن التعاوني، وهو نتيجة للمحادثات المكثفة مع مسؤولي الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء والممارسين، فضلا عن البحوث الميدانية التي أجريت خلال السنة الماضية.

ومن بين ١١ بلدا الأشد تضررا من الإرهاب وغيره من التهديدات غير المتناظرة على الصعيد العالمي، تستضيف حاليا سبعة منها عمليات سلام تقوم بها الأمم المتحدة، تتراوح بين البعثات السياسية الخاصة الصغيرة وعمليات حفظ السلام بشكل أوسع. ويضفي نشر عمليات السلام في البلدان التي يوجد فيها القليل أو ينعدم فيها السلام الواجب حفظه، وتشكل فيها الهجمات الإرهابية جزءا من مشهد التهديدات، المزيد من التعقيد على التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء على الصعيدين الوطني والمحلي.

وركز حتى الآن، خطاب الخبراء ومقرري السياسات بشأن عمليات حفظ السلام العاملة في البيئات غير المتناظرة، بشكل ضيق على مسألتين رئيسيتين. أولا، ركز على إمكانية قيام عمليات حفظ السلام بعمليات مكافحة إرهاب نشطة. وخلُص الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام وتقرير المتابعة الذي أعده الأمين العام إلى أن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليست هي الأداة المناسبة للعمليات العسكرية الرامية لمكافحة الإرهاب (انظر S/2015/446).

ثانيا، لقد ركز أيضا على مجموعة القدرات والوضع المطلوب، لحماية المدنيين في البيئات الأمنية المعقدة وتحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان. إن لإنشاء بعثات في هذه البيئات تكاليف بشرية ومالية، يتعين علينا أخذها في الحسبان. وفي حين أنه من الضروري بالفعل بالنسبة للأمم المتحدة تكييف وجود بعثاتها وأنشطتها، عند العمل في هذه البيئات، فإن السؤال العملي المطروح علينا، يتجلى في كيفية التكيف، مع التمسك بروح ونص المبادئ الفقهية القانونية، التي ظلت تحكم الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام حتى الآن. ومن الواضح أن الاختباء في مجمعات آمنة، تعرف بالخنادق، ليس هو الحل للمعضلة. غير أنه حدث استكشاف قليل نسبيا للتحديات السياسية والعملية الأوسع نطاقا، والفرص والمخاطر التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام في هذه البيئات المعقدة. وتسبب ذلك في فجوة بين مناقشة السياسة العامة هنا في نيويورك والحقائق التي تواجه موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

وسلطت استعراضات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة التي جرت خلال عام ٢٠١٥، الضوء على حاجة عمليات الأمم المتحدة للسلام للتكيف مع الطبيعة المتغيرة للصراعات. وشددت أيضا على أسبقية الحلول السياسية لمنع نشوب النزاعات ووضع حد لها، والحفاظ على السلام. وبرز هذا التركيز على الوقاية في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وخلال استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. حيث يؤكد كل منهما، قصور النُهج التي يتم إضفاء الطابع الأمني عليها، والنُهج التي تركز على الأعراض بدلا من الأسباب، ويدعوان إلى زيادة الاستثمار في الاستراتيجيات الوقائية لأصحاب المصلحة المتعددين. وتلك هي القيمة المضافة للأمم المتحدة. ولذلك، يسعى تقرير المعهد إلى توسيع نطاق المناقشات ليتجاوز نطاق ما إذا كان بوسع عمليات السلام التكيف مع بيئات أخطار غير متناظرة ليتناول الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين تنفيذ ولاياتها ودعم الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية في مواجهة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

ويثير ذلك عددا من المسائل الرئيسية المتعلقة بشأن إمكانية ومكان وزمان وكيفية إدماج النهج الوقائية في ولايات عمليات السلام وكيفية تمكين البعثات الميدانية للأمم المتحدة نتيجة لذلك. هل يمكن القيام بذلك في سياق الموارد والخبرات المحدودة، بدون المساس بحيادها أو تعقيد العلاقات مع البلدان المضيفة؟ وهل يمكن القيام بذلك، مع كفالة سلامة الموظفين وأمنهم؟ وبشكل حاسم، كيف ينبغي معالجة مسألة تجزؤ وضع السياسات في مقر الأمم المتحدة وما ينتج عن ذلك من انعدام التوجيهات الواضحة والموارد اللازمة للبعثات الميدانية ؟

وأود أن أسلط الضوء على بعض التوصيات الرئيسية التي يطرحها التقرير بشأن الكيفية التي يمكن بها لعمليات السلام أن تتبنى نهجا استراتيجيا بقدر أكبر وأكثر تماسكا للتصدي لخطر الإرهاب والتطرف العنيف، الذي يسم عددا من البيئات التي تحفها تهديدات غير متناظرة.

أولا، يتعين على عمليات الأمم المتحدة للسلام بلورة فهم أدق، ليس للجماعات الإرهابية فحسب، ولكن كذلك للدوافع والمظالم التي تغذي نزعة التطرف وتؤدي إلى العنف، فضلا عن فهم القدرات المحلية على صنع السلام وعلى الصمود. وسيتطلب هذا مزيدا من المعلومات الآنية والتحليل وتحسين نوعيتهما، بما في ذلك إعداد أطر تحليلية إقليمية في بعض السياقات.

ثانيا، هناك حاجة إلى مزيد من التجانس وتوجيه سياساتي أوضح بشأن هذه المسائل. وهذا يتطلب استمرار المناقشات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ليس بين هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وأفرقة عمليات السلام فحسب، ولكن أيضا وبطبيعة الحال، بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالركائز الثلاث لعمل المنظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تكون الولايات والهياكل عقبة أمام التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة أو أمام اعتماد نُهج استراتيجية بقدر أكبر لمعالجة أسباب التهديدات غير المتناظرة من دون إضفاء طابع أمني على تلك الولايات.

ثالثا، من المهم أن تحافظ عمليات الأمم المتحدة للسلام على حيز الحوار مع جميع أطراف النزاع وأن توسعه. والجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لا تمنع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة قانونا من التحدث إلى الجماعات المسلحة المدرجة وقادتها، وينبغي ألا يكون هناك أي تصنيف مسبق لهم إلى محاورين يتمتعون بالشرعية وآخرين يفتقرون إليها من دون إجراء تحليل متوازن لهويتهم ولاحتمالات تحقيق نتائج من خلال إجراء حوارات أو اتباع استراتيجيات بديلة.

رابعا، ينبغي أن تجري عمليات الأمم المتحدة للسلام محادثات صادقة مع الحكومات المضيفة بشأن ما لا تفعله الأمم المتحدة لمكافحة التهديدات غير المتناظرة، بما في ذلك الإرهاب، والمجالات التي يمكن للأمم المتحدة فيها أن تضيف قيمة وأن تدعم أولويات الدول الأعضاء في منع الإرهاب، بما في ذلك مجالات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وحقوق الإنسان، وفي إسداء المشورة بشأن وضع استراتيجيات وطنية، بما في ذلك تحديد التدابير الوطنية التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية في مجال مكافحة الإرهاب. كذلك، ينبغي أن تشجع عمليات السلام الدول المضيفة على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق تشجيع تحسين الحوكمة وعلاقات الدول بمواطنيها.

خامسا وأخيرا، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من الأدلة التجريبية للوصول إلى فهم كامل لأثر وإمكانات المبادرات الوقائية، يمكن لعمليات السلام أن تبدأ في تعميم بعض هذه المبادرات كجزء من الاستراتيجيات المحددة السياق للبعثات المتكاملة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي سياق القيام بذلك، ينبغي لها أن تعتمد نهج عدم إلحاق ضرر وأن تتوخى الحذر في استخدام التصنيفات.

وفي الختام، فإن القيمة المضافة للأمم المتحدة في المساعدة على التصدي للتهديدات غير المتناظرة لا تتمثل في تنفيذ رد عسكري حاسم، بل في دعم وتعزيز اتباع نُهج وقائية تضم أصحاب مصلحة متعددين للحفاظ على السلام. ويؤمل أن تساعد هذه المناقشة المواضيعية الحسنة التوقيت المنظمة على وضع نهج أكثر تكاملا واستراتيجي بقدر أكبر لصنع السلام والحفاظ عليه، بدلا من الاقتصار على حماية أداة لتحسين إدارة أعراض التهديدات غير المتناظرة. وأؤكد أنه ينبغي الحكم على استمرار أهمية الأمم المتحدة استنادا إلى الأمر الأول لا الثاني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد آرثر بوتيليس على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج.

قد تكون مناقشة هذا الصباح إحدى أهم المناقشات التي يعقدها مجلس الأمن على الإطلاق. وبالفعل، بعد عام واحد من تقديم تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام (S/2015/682)، حان الوقت لكي نتصدى لأحد أعقد التحديات التي لا تزال تواجهها بعثات حفظ السلام وهي: التهديدات غير المتناظرة. فهذه الظاهرة، التي تهدد حياة المدنيين وتقوض فعالية عمليات حفظ السلام من أفريقيا إلى الشرق الأوسط، تستحق تركيزا واهتماما خاصين، ولا سيما من جانب مجلس الأمن.

وإزاء هذه الخلفية، أخذ رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد ماكي سال، زمام المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى للتفكير بشكل استراتيجي في عمليات السلام التي تواجه تهديدات غير متناظرة من أجل النظر في الحاجة إلى تكييف الأدوات التي يستند إليها هيكل الأمن والسلم في المنظمة.

وأشكر نائب الأمين العام والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية والمدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومدير مركز بريان أوركهارت لعمليات السلام على إحاطاتهم الإعلامية الهامة التي تنبئ بالكثير عن خطورة الظاهرة التي ننظر فيها اليوم والخيارات المتاحة لنا للتصدي لذلك التهديد.

ويجب أن نتفق على أن النظام الأمني الدولي قد تغير كليا في عالم اليوم بانتشار النزاعات الداخلية العنيفة، نتيجة لظهور أعداد كبيرة من الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية. ويصدق هذا بوجه خاص عندما نرى الاتجاه المثير للقلق للنزاعات وظهور تهديدات جديدة غير متناظرة ومتعددة الأوجه، تتراوح من الإرهاب إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي لا تزال تسم البيئة الحالية.

ومن شمال مالي إلى أفغانستان، مرورا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والشرق الأوسط، تستهدف الجماعات الإجرامية بانتظام موظفي الأمم المتحدة والسكان المدنيين، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفا: النساء والأطفال. والأمثلة على ذلك، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هي من مظاهر الانتهاكات الخطيرة والمتكررة التي يتعرض لها المدنيون وقوات حفظ السلام.

فوفقا لتقرير الأمين العام عن مالي (S/2016/819)، زاد عدد الهجمات على قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة زيادة كبيرة في الفترة قيد الاستعراض. وقد هوجمت قوات الدفاع والأمن المالية ٣٩ مرة، وهوجمت البعثة ٢٧ مرة، كما تعرضت شركة متعاقدة مع البعثة للهجوم مرة واحدة؛ أما خلال الفترة السابقة، فقد كانت هناك ٩ هجمات على

قوات الدفاع والأمن المالية و ١٥ هجوما على البعثة. وقد قُتل ما مجموعه ٣٤ من جنود حفظ السلام وجرح ١٩٠ بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في مالي، وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ وحده، قتل ٥٠ مدنيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويوم أمس الأول، أسفرت هجمات شُنت على قافلة للبعثة المتكاملة إلى الشمال من مدينة دوينتزا عن وفاة اثنين من جنود حفظ السلام وجرح سبعة، ثلاثة منهم جروحهم خطيرة. وتؤكد هذه الهجمات وأسلوب عمل هذه الجماعات الإرهابية البيئة غير الآمنة التي تعمل فيها قوات الأمم المتحدة. وأصبح إرسال بعثة لحفظ السلام وبناء السلام في ظل هذه الظروف عملية خطيرة، كما يتضح من الثمن الباهظ الذي يدفعه حفظة السلام في البعثة المتكاملة التي أصبحت واحدة من أخطر العمليات وأكثرها دموية على الإطلاق.

وقد بلغت خطورة الحالة درجة تؤثر معها على فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام نفسها وتقوض مصداقيتها. وفي ذلك الصدد، أمامنا عدد من الخيارات. فيمكننا الإبقاء على الوضع الراهن وتجاهل التهديدات وآثارها المدمرة. ويمكننا أن نرفض المشاركة عند وجود حركات إرهابية ونتخلى بالتالي عن هدفنا الرئيسي المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن. وخيارنا النهائي هو محاولة تكييف عمليات حفظ السلام حتى تتمكن من الاستجابة بشكل أفضل لظهور التهديدات غير المتناظرة والإرهاب.

وتعتقد حكومة جمهورية السنغال اعتقادا راسخا أن نجاح عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة في تنفيذ ولاياتها سيتوقف إلى حد كبير على قدرتها على التكيف مع البيئات المتغيرة التي تنتشر فيها. ومن شأن أي مسار عمل آخر أن يصرف أنظارنا عن هدفنا الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا نكتفي بمجرد الإحاطة علما بأن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست في وضع يمكنها من الاضطلاع بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب، كما أشار إلى ذلك على نحو صائب تماما تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أيضا أن نفكر في سبل ووسائل أخرى لتجهيز بعثاتنا بالقدرة اللازمة للاستجابة بفعالية للتهديدات التي صارت اليوم حقيقة لا جدال فيها في حياتنا.

ويعتقد بلدي، السنغال، وهو سابع أكبر بلد مساهم بقوات في العالم وثالث أكبر المساهمين في أفريقيا وأكبر مساهم في غرب أفريقيا، أنه في سياق تكيف بعثات حفظ السلام مع الظروف الجديدة وغير المتناظرة، يوجد مجالان رئيسيان للعمل يجب أن نركز اهتمامنا عليهما وأن نعبئ جهودنا من أجلهما.

وهي في المقام الأول مسألة تجهيز عمليات حفظ السلام بالقدرات الضرورية لتنفيذ ولايتها على نحو آمن وفعال. وهذا يستوجب استعراضاً موضوعياً لواقع الموظفين المنتشرين في ميادين مناطق العمليات وحياتهم اليومية.

وفي هذا الصدد، قد يكون من المستصوب مراجعة المفاهيم العملياتية لعمليات حفظ السلام وتعديلها، وتصميمها خصيصاً للسياقات التي تعمل في إطارها لكي تكون ولاياتها أكثر فعالية. وعليه، فإن القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يعد خطوة طيبة إلى الأمام صوب النظر في الحاجة إلى ذلك.

ولكن، حتى يكون لبعثاتنا أثر أفضل على الأرض، لا بد من تعزيزها من حيث المعدات والقدرة التشغيلية، مع التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة. وفي واقع الأمر، فإن تحسين الوصول إلى تكنولوجيا الرصد وبرامج التخفيف من آثار التهديدات المرتبطة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلاً عن جمع المعلومات وتحسين القدرة على الصمود من خلال تطوير قدرات

التنقل والدعم الطبي، كل ذلك قد يسمح لعمليات حفظ السلام بالعمل بمزيد من الأمان والفعالية.

وعلى أي حال، فإن تجارب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي غدت تعتمد الآن على القدرات العسكرية والتكنولوجيا الحديثة، قد برهنت على أن الاستخدام المسؤول لتلك الأدوات يضاعف من فعاليتها. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز هذا المكون من عمليات حفظ السلام. ونرحب بالمناقشات الجارية لوضع إطار سياسي لجمع المعلومات في إطار عمليات حفظ السلام المذكورة آنفا.

أما محور العمل الرئيسي الثاني فيتعلق بالتعاون الإبداعي المشترك بين المؤسسات في مكافحة التهديدات غير المتناظرة. لذلك، يتعين على المنظمات ذات الصلة المشارِكة في مكافحة الإرهاب أن تدعم عمليات حفظ السلام من خلال تبادل خبرتها وتجاربها في مجال الوقاية وفي مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وبغية تعظيم إسهام تلك المؤسسات، سيكون من المفيد بلا شك كفالة مشاركتها الوثيقة في مرحلة التخطيط للبعثات. ولذلك، يجب أن يشمل تعزيز هذا التعاون المشترك بين المؤسسات تآزر الكيانات المختصة في الأمم المتحدة والتنسيق بينها على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال الحوار وتبادل المعلومات، وخصوصاً خلال مرحلتي وضع التصور والتخطيط للبعثات.

سيكون من المفيد أيضاً قيام تعاون معزز بين عمليات حفظ السلام ومؤسسات مكافحة الإرهاب والبلدان المساهمة بقوات وشرطة والدول المضيفة في وضع استراتيجية تعاونية إبداعية من شأنها أن تساعد على التخفيف من هشاشة بعثاتنا في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. ومن الواضح أنه من خلال التعاون والجهود المشتركة وتبادل التجارب والخبرات، يمكننا فهم تلك التهديدات بشكل أفضل، وبالتالي يمكن وضع استراتيجيات ونهج مترابطة وكلية وعالمية من أجل تقديم استجابة فعالة.

وإذ أختتم بياني، فإنني أشدد على أن تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام يتطلب، بل يستلزم وجود إرادة سياسية ثابتة لا تتزعزع تتناسب مع عواقب التهديدات غير المتناظرة. هذا هو النطاق الكامل لهذه المناقشة المفتوحة التي تعقدها السنغال دليلاً على التزامنا بالسلم والأمن في أفريقيا والعالم قاطبة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين، بادئاً بوزير خارجية أوكرانيا.

السيد كليمكن (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أتطرق إلى الموضوع قيد المناقشة، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر وأحباء ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس في مالي، وكذلك لحكومات وشعوب مالي وتوغو وفرنسا. فهذا العمل الشنيع يجعل جلسة اليوم أكثر إلحاحاً، ولذلك، سأبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة، والثناء على السنغال لإسهامها البارز في مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام – سواء في الميدان باعتبارها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وشرطة، أو هنا في المجلس بصفتها الرئيس الحالي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وأوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

إن أوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعتبرها واحدة من المهام الرئيسية للمنظمة وأداة مهمة لضمان السلام والاستقرار الطويل الأمد. وأوكرانيا

من أكبر البلدان الأوروبية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعتز بأن تكون جزءاً من هذا المسعى الهام للمنظمة. وعلى الرغم من العدوان القائم الذي شنته روسيا ضد أوكرانيا، سنواصل مشاركتنا الفعالة في نشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد برهنت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على كونها أداة ذات قابلية عالية للتكيف تسهم في حل النزاعات بشكل كبير. وخلال هذا العام، نظر المجلس والجمعية العامة بالفعل في جوانب مختلفة من أنشطة الأمم المتحدة في دعم السلام واستدامته. ونرحب بالعديد من القرارات الهامة المتخذة في إطار الأمم المتحدة بشأن أنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

إن القرارات المتزامنة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن التي اتخذت بناء على تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) أضحت خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ نهج منع نشوب النزاع. والاستنتاجات والتوصيات الطموحة التي خلص إليها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446) قدمت منظوراً جديداً لطبيعة عمليات حفظ السلام وتحدياتها. ومؤتمرا لندن وباريس بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بحفظ السلام لعام ٢٠١٥ استمرار منطقي لهذه العملية. ونحن نعتبر مداولاتنا اليوم خطوة أخرى صوب المضي قدماً في عملية استعراض نتائج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وكما يشار في المذكرة المفاهيمية (S/2016/927، المرفق) المعروضة علينا بحق، تواجه بعثات الأمم المتحدة اليوم تحديات جمة، وغالباً غير متناظرة، بما في ذلك الهجمات المباشرة من الجماعات الإرهابية. ونحن نثني على جهود الأمانة العامة والدول المساهمة في تعزيز تأهب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمواجهة تلك التهديدات. ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، إن أوكرانيا، كدولة مساهمة بشكل فعال بقوات وشرطة، فإنها تولي أهمية كبيرة لمسألة توفير القوة الكافية، الأمر الذي لا يزال يشكل تحدياً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأوكرانيا تعتزم بشدة توسيع النطاق الجغرافي لمشاركتها بذوي الخوذات الزرقاء في بعثات الأمم المتحدة. وبعد مؤتمر القمة لعام ٢٠١٥، قدمت أوكرانيا تعهدها الخاص إزاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام بالأمم المتحدة.

ثانيا، نحن نؤيد ضرورة إدماج قدرات التكنولوجيا الحديثة وجمع المعلومات في عمليات السلام على نحو أفضل. وندعو البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام إلى إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الخطوة العملية الإيجابية بالتأكيد والرامية إلى تعزيز كفاءة أنشطة حفظ السلام.

في الوقت نفسه، فإن كل نتائج استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام التي أشرت إليها آنفاً تركز على نهج محوره البشر. لذلك، وثالثاً، فإن حماية المدنيين في كثير من الأحيان تكون ذات أهمية حاسمة لنجاح وشرعية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبلدي ملتزم بالسياسة التي تعتبر حماية المدنيين هدفاً أسمى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي أيار/مايو، انضمت أوكرانيا إلى مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين (S/2016/22)، وهي وثيقة تقوم على فرضية أن من واجب حفظة السلام حماية المدنيين من التهديد بالعنف البدني، بما في ذلك التهديدات الإرهابية.

ومن المهم أيضا أن تتوفر للبلدان المساهمة بقوات معلومات شاملة كافية وفي الوقت المناسب عن الحالة الأمنية في الميدان. وهذا أمر أساسي لضمان جودة تأهب أفراد عمليات حفظ السلام، بما في ذلك قدرتها على اتخاذ القرارات الفورية بشأن استخدام القوة في حالات التهديدات الإرهابية أو التهديد الوشيك للسكان المدنيين. ومن حيث المبدأ، فإنه يجب على

أي من حفظة السلام النظاميين ألا يتردد في بذل كل ما بوسعه لوقف العنف ضد المدنيين إذا ما حدث ذلك على مرأى منه.

وفي السياق نفسه، أود التنويه لأهمية استخلاص العبر والدروس من أحداث العنف التي شهدتها مدينة جوبا في تموز/يوليه وكيفية الاستجابة لها من قبل البعثة في جنوب السودان – فهي مفيدة على وجه الخصوص للحيلولة دون حدوث حالات مماثلة في المستقبل حيثما يُنشر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، فضلا عن صون مصداقية وثقة السكان المحليين في الأمم المتحدة.

رابعا، ليست عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملائمة للقيام بتدابير مكافحة الإرهاب بصورة كاملة في المرحلة الحالية. ولا ريب أن المسؤولية المباشرة عن أنشطة مكافحة الإرهاب تقع على عاتق حكومات فرادى الدول. فالتكتيكات الإرهابية غير المتماثلة لا تهدد السكان وحفظة السلام بشكل مباشر فحسب، بل تستهدف أيضا البنى التحتية الحيوية للبلدان المضيفة. وفي ذلك الصدد، ينبغي توفير المشورة والخبرة اللازمتين للدول التي تعاني من الأنشطة الإرهابية فيما يتعلق بوضع أو تحسين استراتيجيات قدراتها ذات الصلة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تؤدي دورها في تلك العملية.

ويتمثل جانب هام آخر في الولايات المسندة إلى عمليات حفظ السلام. ونرى أنه ينبغي منح البعثات ولايات واضحة متسقة وقابلة للتحقيق، في ذات الوقت الذي تتسم فيه بالمرونة كي تكون كافية لضمان الأمن والنظام العام، بما في ذلك وقف تدفق المرتزقة والأسلحة غير المشروعة. وبالنظر إلى إمكانية حدوث تغير سريع وهائل في الحالة الأمنية في الميدان، فإنه يجب أن تشكّل هذه الولايات أحكاما تمكّن عمليات حفظ السلام من استخدام القوة متى كان هناك خطر مباشر على الأفراد أو المدنيين، بما في ذلك التهديدات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، فإنه لا غنى عن دور مجلس الأمن، ما يعني أن توفر ولايات واضحة للبعثات يعدُّ شرطا رئيسيا مسبقا لضمان كفاءة عمليات السلام.

وتحتاج بعثات السلام أيضا إلى الوسائل والموارد اللازمة التي تمكّنها من الرصد الفعال لوقف إطلاق النار والتحقق منه، علاوة على سحب الأسلحة الثقيلة والنزع الكامل للأسلحة وفقا لمعايير الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويستحيل ضمان التهدئة المستدامة وتنفيذ العناصر الأخرى للتسوية السلمية وبناء السلام، بما في ذلك إجراء الانتخابات، بدون وجود أمني دولي قوي من شأنه أن يكفل تنفيذ ورصد جميع الأحكام المتعلقة بالأمن إلى حين إنشاء المؤسسات الشرعية المعنية بإنفاذ القانون.

ونرى – عند صياغة ولايات البعثات – أنه ينبغي لنا عدم التمسك بذلك النهج البالي الذي ينظر إلى معظم النزاعات الحديثة على أنها ذات طابع داخلي. والحقيقة الموضوعية هي أن معظم تلك النزاعات إن لم تكن بين الدول، فهي قطعا عبر الحدود أو ذات طابع مختلط. وتقتضي تلك التغيرات في طابع النزاعات استعراضا لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات والظروف الجديدة بصورة فعالة وعلى وجه السرعة.

وقد تعلمت أوكرانيا الدروس المستفادة من تجربتها الخاصة الناشئة عن التهديدات غير النظامية – المتمثلة في العنصر الإرهابي الواضح للحرب المختلطة التي تُشن على أوكرانيا. ووفقا لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الحالة في أوكرانيا، فقد دفع المدنيون ثمنا باهظا لهذا النزاع. فمنذ عام ٢٠١٤ سجلت المفوضية ٩ ٦٤٠ حالات قتلى – بما في ذلك ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ من المدنيين – وإصابة ٢٢ ٤٣١ شخص. وتثبت الحالة في أوكرانيا بما لا يدع مجالا للشك أنه يمكن استخدام الإرهاب بوصفه عنصرا من عناصر الحرب المختلطة ضد الدول ذات السيادة.

ونرى أخيرا وليس آخرا، أنه ينبغي للأمم المتحدة بناء وتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والعمل معها، في ذات الوقت الذي تتشاطر فيه خبرتها الفريدة في أنشطة حفظ السلام. ونرى في ذلك الصدد إمكانية إقامة روابط أوثق مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من شأنها أن تسهم في الأنشطة السلمية التي تضطلع بها منظمة الأمن في الميدان، وخاصة حين تُنشر البعثات التابعة لتلك المنظمة الإقليمية في بيئة غير آمنة. وترحب أوكرانيا أيضا بمبادرة تعيين جهة اتصال تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة معنية بالسلام والأمن في فيينا. فمن شأنها أن تسهم في زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز قدرة الأخيرة على تحقيق السلام وحفظه عند الاقتضاء.

وختاما، أود أن أكرر التزام أوكرانيا الثابت بالنشاط الرئيسي للأمم المتحدة في السنوات المقبلة.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الوزير نديايي وبلده السنغال على التشديد على المخاطر التي يشكّلها المتطرفون والميليشيات على المدنيين وحفظة السلام. وبوسعي القول – بالنظر إلى اكتظاظ هذه القاعة بالحضور – بأن هذه المناقشة قد طال انتظارها، ونحن نشكره حقا على قيادته وطرحه لهذه المسألة على الطاولة. وعلى الرغم من أن المجلس لن يسمع اليوم أصوات حفظة السلام والمدنيين المعرّضين للتهديدات غير المتماثلة تلك، إلا أنهم سيشكرونه بالتأكيد أيضا إن كانوا معنا اليوم.

وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون، والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، جان، ووكيل الأمين العام فيدوتوف، والأمين العام المساعد، السيد لابورد بوتيلي على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وليست هذه مناقشة أكاديمية. فبالأمس فقط، كما لاحظ آخرون، أفادت التقارير عن انفجار لغم أودى بحياة أحد حفظة السلام من مواطني توغو واثنين من المدنيين في مالي. وتدين الولايات المتحدة ذلك الهجوم ونتقدم بخالص تعازينا إلى الضحايا وإلى حكومتي مالي وتوغو. وفي الوقت الحالي، يعمل حفظة السلام في أماكن مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والجولان تحت التهديد اليومي للحروب غير النظامية. وتشيد الولايات المتحدة بحفظة السلام هؤلاء تقديرا لنشرهم إلى بعض أقل دول العالم أمنا. وتكتسي خدمتهم أهمية بالغة لصون السلام والأمن الدوليين. وما أن تتعارض أهداف بعثاتهم – المتمثلة في دعم العمليات السياسية وتعزيز مؤسسات الدولة وحماية المدنيين مع أهداف الجماعات المسلحة من غير الدول، فعندئذ تصبح عمليات حفظ السلام نفسها عرضة للخطر.

وأود أن أبرهن اليوم أنه يجب أن تكون بعثات حفظ السلام أفضل استعدادا لتنفيذ عملياتها عندما تستهدف الجماعات المدنيين وحفظة السلام. ويعني ذلك الاستعداد لاستخدام القوة بطريقة فعالة لكي يتسنى لها الاضطلاع بولاياتها، ويشمل ذلك حماية المدنيين متى أذن لها مجلس الأمن بالقيام بذلك. ولا يتطلب الأمر مجرد تحسين المعدات وتدريب حفظة السلام فحسب، وإنما يتطلب أيضا إصلاحا مستمرا للكيفية التي ندير بها عمليات حفظ السلام في المجلس والأمم المتحدة على حد سواء.

وأود قبل كل شيء أن أعلّق على دور حفظة السلام أنفسهم. فهناك من الدول الأعضاء اليوم ما يرى ببساطة أنه لا ينبغي أن يُطلَب من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حماية المدنيين من خطر الإرهابيين أو الميليشيات. وتحاجج تلك الدول بأنه ينبغي أن تتحمل المنظمات الإقليمية أو أي تحالفات أخرى تلك المسؤولية. وأود القول بأن هناك رأيا وجيها لمن يدفعون بتلك الحجة. ففي أحيان كثيرة جدا، لا تتوفر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعدات والتدريب واللوجستيات والاستخبارات أو القيادة اللازمة لحماية نفسها، دعك عن

حماية المدنيين من الجماعات المتأهبة لقتل المدنيين وإلقاء القنابل عليهم باعتبارهم جزءا من أهدافها القتالية. غير أنه لا يمكن أن يقتصر الحل على مجرد دعوة الأمم المتحدة إلى التقاعس أو انتظار جهة أخرى للتصدي للمشكلة، لأن واقع الأمر هو أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد يكونون أحيانا القوات الوحيدة الموجودة لمساعدة المدنيين المحتاجين.

نشر مجلس الأمن بعثات حفظ السلام المكلفة بولايات لحماية المدنيين في أماكن مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى لأن عدداً كبيرا جدا من الناس بحاجة إلى مساعدة عاجلة، على الرغم من المبادرات الهامة التي أظهرتها القوات الإقليمية في كل من تلك البلدان، والتي خاطرت بنفسها مخاطرة كبيرة وواجهت ظروفاً صعبة جداً بالعمل تحت أعلام مختلفة.

وقرر المجلس أن الأمم المتحدة هي الأقدر على تنظيم ونشر قوة مستدامة متعددة الجنسيات ذات قدرات كافية لتحقيق فارق ملموس. أما الآن، فإن الواقع هو أن المجلس سيواصل نشر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البيئات الهشة وغير الآمنة لحماية المدنيين. وفيما تستفيد الجماعات المتطرفة بشكل متزايد من هذه الدول الضعيفة لإيجاد ملاذات آمنة لها، فإن على حفظة السلام أن يكونوا على أهبة الاستعداد للاستجابة، وإلا سيزيد شعور مهاجميهم بالإفلات من العقاب. وللتوضيح، فنحن، الولايات المتحدة، لا نعتقد أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يمكن أو ينبغي لهم أن يصبحوا قوات هجومية لمكافحة الإرهاب. إننا ندرك أن تلك مهمة صعبة. ولكن لا يسع الأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤوليتها لأن هناك تهديداً إرهابياً حيث تنتشر قوات حفظ السلام. وبصفتنا المجتمع الدولي، فليس لدينا هذا الخيار.

وينبغي أن تكون بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على استعداد تام لحماية المدنيين عندما يصل الإرهابيون إلى البلدة ويبدأون بإطلاق النار على المدنيين. وينبغي أن يكونوا على استعداد لحماية أنفسهم عندما تعرف الأمم المتحدة على وجه اليقين أن الإرهابيين يستعدون لشن هجمات ضد أفرادها. وهذه ليست فكرة متطرفة. فالإرشادات الخاصة بالأمم المتحدة تنص بالفعل على ذلك صراحة. ونحن في المجلس نجدد سنوياً ولايات هذه القوات التي نعلم أنها توجد حيث يوجد إرهابيون.

تُبيّن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كيف يجب على بعثات حفظ السلام أن تتكيف. فعندما أعطيتْ الإذن وانتشرتْ في عام ٢٠١٣، كانت البعثة المتكاملة تهدف إلى تثبيت السلام في مالي بعد استيلاء الجماعات المتطرفة على حوالي نصف أراضي البلد. ولكن عملية السلام تعثرت. ولم يتحقق التنفيذ الكامل، واستمرت الجماعات الإرهابية مثل حركة أنصار الدين بالتصرّف تصرّف المفسدين وبمهاجمة المدنيين وقوات الأمم المتحدة. وفي أنحاء كثيرة من مالي، يتطلّع شعب البلد الآن إلى البعثة المتكاملة لحمايته أكثر مما يتطلّع إلى القوات الحكومية للقيام بذلك. وتخاطر البلدان المساهمة بقوات للبعثة المتكاملة بمخاطر هائلة لدعم هذه البعثة الحيوية ولهم منا الامتنان دائما. إن عملية حفظ السلام في مالي هي الأخطر في العالم، حيث قتل ٦٥ من حفظة السلام بسبب العمل العدائي منذ ١ كانون الثاني/يناير فقط، وقتل ١٣٩ من حفظة السلام منذ عام ٢٠١٣.

وتُبيّن البعثة المتكاملة كيف أننا جميعاً مقصرون في مواجهة التحدي المعقد. ولدى البعثة ثغرات مخيفة في قدراتها، الأمر الذي يقوّض قدرتها على الرد على الهجمات الإرهابية. لا تجلب كثير من الوحدات مركبات مدرعة تدريعاً مناسباً للحماية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وللقيام بدوريات متنقلة. ويجب علينا نحن، الدول الأعضاء، معالجة النقص المستمر في المروحيات معالجة عاجلة ومستديمة، حيث إن النقص يمكن أن يعني تأخيرات كبيرة في عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء

المصابين. وتعني اللوجستيات البالية أن تكافح البعثة من أجل إيصال الأغذية والمياه والذخيرة عبر خطوط الإمداد الطويلة إلى قواعد نائية. وفي حين أننا نقدر تقديراً عالياً تحسين البلدان المساهمة بقوات للقدرات الاستخباراتية للبعثة المتكاملة، فما زالت القوات في العديد من قواعد القوة لا تملك المعدات لمعرفة الجماعات التي تستعد للهجوم على البعثة، أو من أيه جهة. وأعلم أن أعضاء المجلس الذين زاروا مالي قد استمعوا إلى هذا مباشرة من القوات.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. إن الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وحكومات مثل حكومة بلدي التي تدرّب وتجهّز حفظة السلام بحاجة إلى العمل معاً على إعداد بعثات لصد الهجمات على الأمم المتحدة والمدنيين. وتبدأ معالجة هذه الثغرات بنشر القوات التي تكون مجهزة ومدربة بصورة أفضل على العمل في البيئات غير المستقرة في المقام الأول. وهذا هو السبب في أن حكومة الولايات المتحدة توفر التدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتساهم في القدرات اللوجستية، مثل النقل الجوي إلى عمليات السلام، وتعقد شراكة مع الأمم المتحدة لتوفير تكنولوجيا أفضل للقوات للاتصال واستخدام البيانات الجغرافية لتحسين عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تكون مفيدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتيح منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار لحفظة السلام الكشف عن التهديدات في وقت أبكر ورصد خطوط الإمدادات الحيوية مع إبقاء القوات بعيداً عن مرمى النيران. واستخدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه النظم غير المأهولة لمساعدة الحكومة في تتبّع الجماعات المسلحة والتخطيط للعمليات التي تساعد على حماية المدنيين من هجوم وشيك.

ونحن نعلم أن البعض هنا في الأمم المتحدة ما زال متشككاً وقلقاً من أن هذه التكنولوجيا سوف تكون طفيلية أكثر مما ينبغي. بيد أن بعثات حفظ السلام تتبادل المعلومات التي تجمعها مع البلدان المضيفة – ومن المهم التأكيد على ذلك. ويجب علينا أيضاً أن نشير إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام تعالج الشواغل المتعلقة بتخزين وتأمين المعلومات المجمعة، الأمر الذي ولّد القلق أيضاً. وحتى بينما نعالج هذه الشواغل معاً من خلال المزيد من التشاور والشفافية، لا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن فوائد منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار تنقذ حياة المدنيين وحفظة السلام على السواء. وبوصفنا أعضاء في المجلس ينبغي أن نشجع الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والحكومات المضيفة على نشر هذه النظم. فنحن نعلم أن حفظة السلام التابعين لنا موجودون غالباً في ظروف صعبة للغاية. وأقل ما يمكننا القيام به هنا، في نيويورك، هو التخفيف من شعورهم بالعمى.

وخلال الأشهر الـ ١٥ الماضية، بدءاً من أول مؤتمر قمة للقادة بشأن حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، تعهدت الدول الأعضاء أيضاً بأكثر من ٠٠٠ ٥٥ من القوات الجديدة وضباط الشرطة، بما في ذلك القدرات الجديدة الطبية والجوية والهندسية. وأطلقت هذه الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين حفظ السلام احتياطياً جديداً يمكن أن تعتمد عليه الأمم المتحدة لتحل محل الوحدات غير المستعدة لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف. وبناء على ذلك، عندما تلاحظ الأمم المتحدة نمطاً من تدني الأداء أو الفشل الذريع في التصرف من جانب أفراد من حفظة السلام، ينبغي للأمين العام إعادة الوحدة إلى بلدها والاستعاضة عنها بغيرها.

وبالنظر إلى أبعد من المعدات والتدريب، فانتشار التهديدات غير المتناظرة ضد عمليات حفظ السلام سيتطلب أيضاً حدوث تطور في قيادة حفظ السلام. وفي الميدان، ينبغي أن يتمكن قادة القوات من أن يتوقعوا أن تكون كل وحدة في أي بعثة مستعدة وراغبة في الاستجابة عندما يضرب إرهابي

بصورة مفاجئة أو عندما تواتي فرصة لصدّ هجوم وشيك. وبدلاً من الاعتماد على الاستجابات العسكرية على التهديدات غير المتناظرة، ينبغي للبعثات، كما ذكر آخرون، النظر في توسيع نطاق علاقاتها مع السكان المحليين. فعلى سبيل المثال، يمكن لبعثات حفظ السلام توسيع نطاق التواصل مع الزعماء الدينيين والمسؤولين المحليين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، في حين المساعدة على معالجة الشكوك بشأن دور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتقديم رؤية أفضل للتهديدات على أرض الواقع. وبطبيعة الحال، ينبغي لبعثات حفظ السلام أن تكون قادرة على الاستفادة من موارد مكافحة الإرهاب الموجودة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونقدّر تمكّن الأمين العام المساعد لابورد من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من الانضمام إلينا هنا. ونأمل أن تتمكن المديرية التنفيذية من العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في نشر خبراء منع التطرّف العنيف ومساعدة قادة القوات والممثلين الخاصين للأمين العام.

وفي الختام، أفادت تقارير بأن ميليشيات من ائتلاف سيليكا قامت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بمهاجمة مدنيين بالقرب من بلدة كاغا – باندورو في جمهورية أفريقيا الوسطى. وذكرت إحدى الشهود، وهي امرأة عمرها ٤٠ عاماً اسمها مارسيلين، أنه:

> ”كنّا في المترل عندما وصلت ميليشيات سيليكا فجأة وأشعلوا فيه النار. لقد قتلوا عمي وطعنوا أخي حتى الموت“.

وأبلغ مقيم آخر يبلغ من العمر ٤٨ عاماً، اسمه يونغون، أحد الصحفيين أنه مرّ راكضاً بجانب جثّة قطع رأسها فيما كان يبحث عن مخبأ يحتمي فيه. وسعياً للهرب من أعمال العنف، فرّ أشخاص مثل مارسيلين ويونغون باتجاه المكان الأكثر أماناً الذي تمكنوا من أن يجدوه، وهو قاعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تلك الحالة، استجاب حفظة السلام وأطلقوا النار على قوات سيليكا إلى أن تمكنت قوات الأمم المتحدة من صد الميليشيات. وهذه بالطبع حالة واحدة فقط. وفي الكثير جداً من الحالات الأخرى، لم تستجب قوات الأمم المتحدة إلى دعوات مماثلة للمساعدة.

والحادث الذي وقع في كاغا – باندورو يبين أنه عندما يأتي العنف، يظلّ الناس يتطلعون باستماتة إلى الأمم المتحدة للمساعدة في الحفاظ على سلامتهم. والأهم أنّ ذلك يبين أن حفظة السلام ينقذون الأرواح عندما يتصرفون. ويجب ألا ندع التهديدات غير المتكافئة تحول دون اتخاذ حفظة السلام لتلك الإجراءات لحماية الضعفاء.

السيد إيبانييث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد وزير خارجية السنغال، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لإتاحة المجال أمام المجلس لمعالجة الموضوع المعقد لصون السلام في الحالات غير المتناظرة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية – السيدة جان، والسيد فيدوتوف، والسيد لابورد والسيد بوتيي – على أفكارهم واقتراحاتهم البناءة.

كما أود أن أؤكد مجددا على إدانة إسبانيا القوية للهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس على وحدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالقرب من بلدة دوينتزا، وكذلك الهجوم الذي وقع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في شمال مالي. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ولحكومات مالي وتوغو وفرنسا وللأمم المتحدة.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي سيُدلي به فيما بعد وفد الاتحاد الأوروبي. ونود الإدلاء بالتعليقات التالية بصفتنا الوطنية.

إن عمليات حفظ السلام أداة حاسمة في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتثبت جدارتها كل يوم. وقد شهدنا في

السنوات الأخيرة تغييرات هامة في الحالة الأمنية العالمية أجبرتنا جميعا على التكيف. كما تأثرت عمليات حفظ السلام بتلك التغييرات. ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بإصلاح عمليات حفظ السلام. بيد أن التعقيد المتزايد لوظائفها والسياقات الأمنية التي تنشر فيها البعثات يتطلب أن نعمق تفكيرنا الجماعي إزاء ما إذا كانت مستعدة للعمل بفعالية في السياقات الجديدة.

ونتفق مع ملاحظة الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) أن عمليات حفظ السلام ليست أداة مناسبة للقيام بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، تنتشر الآن العديد من عمليات حفظ السلام في سياقات قائمة حيث يوجد – بالإضافة إلى تعقيد العمليات السياسية – قدر كبير من التهديدات غير النمطية والإرهاب. وتلك مشاكل محددة لا يمكن تجاهلها. ونحن جميعا مسؤولون عن حلها بهدف ضمان حماية الوحدات وتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نبدأ بمنح تلك العمليات ما يلزم من القدرات المحددة.

لقد أظهرت لنا التجربة الأخيرة أن القدرات الاستخباراتية وقدرات التنقل التي تكيفت مع هذه السياقات تضطلع بدور حيوي، كما تفعل الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة لحماية الوحدات. فهي توفر المزيد من المعارف وتمكننا من توقع الأخطار وإحداث أقصى تأثير ممكن لعملها. وفي هذا الصدد، نلاحظ الدور الأساسي الذي قد قامت به وحدة دمج جميع مصادر المعلومات في أداء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لعملها على نحو مناسب. وبالمثل، فإن إجراء تدريب محدد يعد أمرا حيويا. وقد عرضت إسبانيا، في الوقت المناسب وعند الطلب، إجراء تدريب في مجال الحماية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد استفادت جيوش العديد من البلدان، مثل لبنان وأفغانستان وكولومبيا وبيرو.

ويعد وجود ولاية وقواعد اشتباك واضحة ومحددة أمرا ضروريا أيضا. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحديث إجراءات العطاءات وتكوين القوات ولتبسيطها وتكييفها. إنه مأزق يتعين التصدي له على الفور. والإجراءات القائمة مصممة لنموذج ثابت من عمليات حفظ السلام ويصعب تطبيقها في الحالات الشديدة التقلب. وهذا هو السبب في أننا نشيد بالمبادرات الجديدة من الأمانة العامة. وبالمثل، علينا أن نحرز تقدما في الإدارة اللامركزية، وتفويض مزيد من السلطات إلى رؤساء البعثات، ومنحهم المزيد من الاستقلال الذاتي.

وكما سبق أن قلنا، فإن حماية المدنيين مهمة معقدة وأساسية. ويعد نجاحها أمرا أساسيا بالنسبة لمصداقية العمليات نفسها ولمصداقية المجتمع الدولي. ويجب أن نركز على التنفيذ الفعال للولايات المتعلقة بحماية المدنيين على أرض الواقع، الأمر الذي أصبح صعبا بصفة خاصة في السياقات الأمنية الجديدة. وقد يتطلب استخدام القوة للدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية ولاية قوية في تلك السياقات بغية حماية المدنيين حقا. ويمكن أن تشمل في بعض الأحيان نهجا استباقيا، بدلا من النهج القائم على رد الفعل، عند مكافحة التهديدات الخطيرة والوشيكة. ويجب احترام الاستقلال الذاتي لمجلس الأمن في إدراج التدابير اللازمة في الولايات التي تنفذ في السياقات غير النمطية، في حالات استثنائية وتتماشى دائما مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عمليات حفظ السلام. كما أن تقديم التدريب للوحدات العاملة في حماية المدنيين أمر حيوي، وهو مجال يجب أن نواصل التشديد عليه. ويجب أيضا أن نحسن آليات التقييم الملائمة لهذه المهام.

وكل هذا يتطلب إجراء حوار موضوعي وسلس مع البلدان المساهمة بقوات. وكان تعزيز هذا الحوار أحد التزامات حملتنا عندما انضممنا إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير

٢٠١٥، وقد شكل إحدى الأولويات التي لا شك في أننا عملنا من أجلها طوال فترة عضويتنا.

و تطوير القدرات المحلية على مكافحة التهديدات الإرهابية ومنع التطرف أو تسريح المقاتلين عنصر رئيسي. ويمكن لشرطة الأمم المتحدة أن تسهم في دعم بناء القدرات لقوات الشرطة في البلد المضيف بهدف زيادة فعاليتهم في العمل وزيادة أمنهم في السياقات التي توجد فيها تهديدات غير نمطية، وأيضا من أجل تطوير قدرات التحقيق، مثل الطب الشرعي.

وفي مواجهة التهديدات غير النمطية، لا يمكننا الاكتفاء بالتركيز على الأمن فقط. فمن الحتمي أن يكون لدينا تركيز شامل يتجاوز عمليات حفظ السلام، ولكن ينبغي ألا يكون غريبا عنها. والحلول السياسية هي المحور الرئيسي لعمليات حفظ السلام. وبالمثل، يمكن لعمليات حفظ السلام أن تمارس قدراتها في الوساطة ومنع نشوب النزاعات، والمساهمة في مكافحة التطرف والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نصر على الحاجة إلى تعظيم قدرات أفراد البعثة على التفاعل مع المجتمعات المحلية والجهات المعنية. وأعتقد أن قوات الشرطة العاملة في إطار الانضباط العسكري، كما هو الحال بالنسبة للحرس المدني الإسباني، تضطلع بدور مفيد للغاية في هذا الصدد. وقد كانت عملية النشر الأخيرة للحرس المدني الإسباني في إطار البعثات الأوروبية في جمهورية أفريقيا الوسطى تجربة إيجابية ومجزية للغاية، واستفادت من قدرة دوريات خفر الأحياء للاقتراب من السكان المحليين.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في هذا المجال أمر بالغ الأهمية أيضا، بالنظر إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة والمنظمات النسائية في مكافحة التطرف العنيف. وبالمثل، سيتعين علينا تعزيز تنسيق عملنا في هذه المجالات، بما في ذلك البرامج الرامية إلى منع التطرف العنيف، التي يجري الاضطلاع بها من جانب مختلف الوحدات التابعة للأمم المتحدة في هذا السياق. ويمكن لهذا التنسيق أن يعزز التخطيط للبعثات.

وفي سياق الأفكار التي عرضتها للتو، نأمل أن يتم تنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. فهي تتوخى إدماج منع التطرف العنيف في الأنشطة ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، وفقا لولاياتها. وكما ذكرت في البداية، فإننا نوافق على أن عمليات حفظ السلام ليست أداة مناسبة للعمليات العسكرية ضد الإرهابيين، ولكن من الواضح – وأعتقد أن المناقشة دليل على ذلك – أن عليها القيام بدور هام في القضاء على آفة الإرهاب. وفي هذه الجهود المشتركة، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن المجتمع الدولي سيحظى دوما بالتعاون النشط والالتزام الراسخ من جانب إسبانيا.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن دور عمليات حفظ السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة.

لقد تطورت ولايات البعثات الأممية من ولايات منوط بها مراقبة اتفاقات سلام بين أطراف دولية، حتى صارت تتعامل مع نزاعات داخلية أطرافها مجموعات مسلحة تلجأ إلى هجمات غير نمطية ضد المدنيين وضد قوات حفظ السلام. ويتطلب ذلك إعادة النظر في قدرة عمليات حفظ السلام على تنفيذ الولايات في ظل تلك المخاطر، وكذلك في الإمكانات المتوافرة لديها بغية تأمينها ضد المخاطر التي تتعرض لها. كما يتعين علينا فهم طبيعة تلك المخاطر غير النمطية ومسبباتها.

وعلى الرغم من تشابه الوسائل التي تستخدمها بعض المجموعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة كاستخدامها للعبوات الناسفة، فإنها تختلف في الأهداف.

فالمجموعات المسلحة في أغلب الحالات تكون طرفا في نزاعات ذات طابع سياسي، وتستهدف عملياتها العدائية القوات النظامية، سواء كانت تابعة للدولة أو تابعة لقوات أممية. أمّا العمليات التي تقوم بها المنظمات والمجموعات الإرهابية فتعتبر عمليات إجرامية تتم بدوافع أيديولوجية تستهدف في الأساس المدنيين، وهو ما يستوجب التعامل معها من منظور استراتيجي شامل يتضمن مواجهة الفكر المتطرف وأيديولوجيات الإرهاب.

ومن هذا المنطلق، أود التأكيد على النقاط المحددة التالية ذات الصلة بدور عمليات حفظ السلام في مواجهة المخاطر غير النمطية. أولا، إن عمليات حفظ السلام غير منوط بها القيام بأي مهام عملياتية متعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا يتجاوز دورها في هذا الصدد تعزيز قدرة الدولة على فرض سيطرتها الأمنية من خلال دعم عمليات إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، والمساعدة في بناء القدرات اللازمة لتعزيز سيادة القانون في مجال مكافحة التطرف المؤدي إلى الإرهاب، فضلا عن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وذلك وفقا للولاية الممنوحة للبعثة الأممية.

ثانيا، ضرورة تعزيز الإجراءات الأمنية التي تتبعها قوات حفظ السلام، وضمان توفير الإمكانات والتجهيزات الخاصة بالحماية الشخصية ضد تلك المخاطر. كما يجب التنويه بضرورة ضمان توافر الإمكانات الطبية الملائمة في البعثات الأممية، وعلى رأسها إمكانات الإخلاء الطبي، على أن تؤخذ تلك التجهيزات بعين الاعتبار خلال المراحل الأولى من إنشاء ولايات البعثة. كذلك يجب علينا تعزيز التدريب على مواجهة تلك المخاطر وعلىإجراءات التأمين، وتنظيم دورات تنشيطية للقوات في مقار البعثات الأممية، بما في ذلك من خلال تدريبات على محاكاة الواقع.

ثالثا، إن التصدي للمجموعات المسلحة، والهجمات، وتعزيز إجراءات الأمن والسلامة أمور لا تشكل ذريعة لاستخدام القوة بشكل نشط أو هجومي، ولا تشكل ذريعة لتبرير استخدام أساليب خلافية – لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء – في عمليات حفظ السلام، مثل استخدام الوسائل الاستخبارية، والتكنولوجيا الحديثة لجمع المعلومات.

رابعا، أهمية تعزيز التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة وإداراتها، وبالأخص بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وكذلك بين بعثات حفظ السلام ومكاتب الأمم المتحدة القطرية، مع مراعاة الالتزام بالولاية الممنوحة لكل منها بحيث يتم تنسيق الجهود وفقا للميزة النسبية المتاحة لكل جهاز، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز فعالية المنظومة ككل. ومن ثم، التشديد على حتمية أن تصاغ ولايات حفظ السلام من منظور المساهمة في تسوية النزاع سياسيا وليس مجرد إدارته في غياب أفق سياسي طويل المدى.

إنّ القيمة المضافة لعمليات حفظ السلام ليس بالتعامل العسكري، أو إدارة المخاطر المواكبة للنزاعات، وإنما في وضع نهج استراتيجي وشامل للتعامل مع الأزمة يضمن استدامة السلام. كما أن الضامن الأساسي لتجنب استهداف القوات الأممية أو تعرضها لهجمات غير نمطية يكمن في ”حيادية“ الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام والتواصل مع الأطراف المعنية بالنزاع، بهدف خلق المقاربات بينها لحل النزاع بالوسائل السلمية.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع ذي التوقيت المناسب عن عمليات السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي ركيزة رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. واليابان، بوصفها عضوا في لجنة المساهمين بقوات، تساهم بأفراد إلى جانب العديد من

الدول الأعضاء الأخرى. والتوقعات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مرتفعة، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بها توسعت وتنوعت على مر السنين. وفي هذا السياق، أصبحت التهديدات غير المتناظرة تشكل أحد التحديات الرئيسية.

والتهديدات غير المتناظرة في شكل اعتداءات جسدية ضد حفظة السلام تجعل تنفيذ ولايات حفظ السلام أكثر صعوبة بكثير لعدد من بعثات حفظ السلام. فإحدى هذه البعثات هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث ما فتئت قواتها هدفا للهجمات التي تشنها جماعات الإرهابيين. ولقد شاركت اليابان في تقديم القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، الذي طلب إلى البعثة المتكاملة الانتقال إلى وضع أكثر استباقا وشدة في الاضطلاع بولايتها. علاوة على ذلك، فإن القرار أعطى الأولوية لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر، بما في ذلك تعرضهم للتهديدات غير المتناظرة. ويشمل ذلك تحسين القدرات الاستخباراتية، وتوفير التدريب والمعدات لمكافحة الأجهزة المتفجرة، وتأمين طرق الإمداد اللوجستي، وتحسين إجراءات الإجلاء الطبي. ويوضح القرار أيضا ولايته بشأن كفالة أمن الموظفين. وتأمل اليابان بشدة أن تحقق تلك التدابير نتائج ملموسة في تحسين أمن البعثة وقدرتها على تنفيذ ولايتها على أرض الواقع.

وتتفق اليابان مع الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام ومفاده أن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليست أداة مناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب (انظر S/2015/446). والسؤال بالتالي هو كيف يسعنا تمكين البعثات على أفضل وجه لتنفيذ ولاياتها في البيئات المعقدة حيث توجد التهديدات غير المتناظرة. بالتأكيد، ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي بعثات حفظ السلام ولايات قوية بما فيه الكفاية لتمكينها من كفالة أمن أفرادها. لكن الأبعد من ذلك، وهو مدى قوة الولاية التي ينبغي أن تعطى للبعثة من أجل حماية المدنيين ضد التهديدات غير المتناظرة، سيتعين دراسته على أساس كل حالة على حدة. وينبغي لهذا الأمر أن يراعي قدرة قوات الأمن الوطنية ووجود وقدرة أي قوة دولية أخرى تكون مكمّلة لقوات الأمن الوطنية، بالتوازي مع بعثة الأمم المتحدة.

وفي ضوء التهديدات غير المتناظرة، يصبح تعزيز قدرة حفظة السلام أكثر أهمية من أي وقت مضى. فعدم كفاية القدرة لا يقوض المقدرة على تنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام فحسب، وإنما يمكنه أيضا أن يعرّضها لمخاطر كبيرة. والاتصالات هي أحد المجالات التي يمكن فيها تحسين القدرة. ونحن نقوم حاليا بدعم أكاديمية الأمم المتحدة لسلاح الإشارة في أوغندا من أجل تزويد حفظة السلام بالتدريب الذي يمكّنهم من جمع المعلومات الأساسية وتبادلها، وهو أمر ضروري من أجل أمنهم والتنفيذ الفعال لولاياتهم.

والأهم من ذلك هو بناء قدرات البلدان التي تعاني من نزاعات داخلية. وكما أشار وزير الخارجية فوميو كيشيدا في المناقشة المفتوحة التي جرت في تموز/يوليه (انظر S/PV.7750)، فإن تدريب قوات الشرطة المحلية ضروري للقضاء على العنف والإرهاب. وفي البيئات المعقدة التي تشهد تهديدات غير متناظرة، لا يتحقق السلام من خلال عمليات حفظ السلام أو عناصرها العسكرية فحسب. وفي ذلك السياق، وفرت اليابان التدريب لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة من جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية بالتعاون مع قوات الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل اليابان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، دعم بناء المؤسسات في قطاعات مثل الأمن والقضاء ومراقبة الحدود.

وعلاوة على ذلك، فإن تحسين تبادل المعلومات بين المؤسسات ذات الصلة بما في ذلك مؤسسات مكافحة

الإرهاب، يمكن أن يسفر عن انخفاض المخاطر التي تواجه حفظة السلام. ونعتقد أن الجهود المبذولة، مجتمعة، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في احتواء الهجمات غير النمطية. والجهود التي وصفتها تنسجم مع سياسة اليابان التي تهدف إلى الإسهام بشكل أكثر استباقا في السلام الدولي، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وستظل اليابان شريكا قويا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال المساهمة بأفراد في الميدان ودعمنا لبناء القدرات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع الموظفين الميدانيين الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونتقدم بأحر التعازي إلى أسر أولئك الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أدائهم لواجبهم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر لكم، سيدي، وللرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. والعدد الكبير من المشاركين الرفيعي المستوى دليل على أهميتها. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأنوه بالدور الجدير بالثناء الذي قامت به السنغال ولا تزال تقوم به بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأشكر نائب الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة وأفكارهم الثاقبة.

من الأقوال الشهيرة للأمين العام الأسبق داغ همرشولد، ”إن الأمم المتحدة لم تُنشأ لقيادة الجنس البشري إلى الجنة، ولكن لإنقاذ البشرية من الجحيم“. ومنذ ذلك الوقت، تطور مفهوم حفظ السلام في الأمم المتحدة والذي كان همرشولد أحد رواده ليصبح أداة من أهم الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لدعم الجهود الدبلوماسية في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن الحاجة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تظل ملحة للغاية. ففي عام ١٩٩٠، بلغ مجموع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ٠٠٠ ٧٠ فرد تقريبا. واليوم، يصل هذا الرقم إلى أكثر من ٠٠٠ ١١٦ من الأفراد المنتشرين في ١٦ بعثة عاملة، ٩ منها في أفريقيا و ٥ منها في بلدان ناطقة بالفرنسية.

من المنعطفات الرئيسية في تطور ولايات الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام إدراج عناصر حماية المدنيين باعتبارها الولاية الأساسية للبعثة. وحدث ذلك لأول مرة بموجب القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، بشأن الحالة في سيراليون. وكما جرت الإشارة إليه عن حق، فإن عددا متزايدا من بعثات حفظ السلام، التي تمثل حماية المدنيين ولاية أساسية لها، تنتشر حاليا في بيئات جغرافية سياسية معقدة، بما في ذلك بيئات تشكل تهديدات كبيرة غير متناظرة. والزيادة الكبيرة الأخيرة في التهديدات غير المتناظرة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة واستمرارها يعقدان الأوضاع الأمنية الهشة بالفعل ويهددان بتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والتقدم المحرز في استعادة السلام والاستقرار في البلدان المعنية.

وفي مواجهة تزايد التهديدات غير المتناظرة، يمكن اتباع نهج للتصدي لهذه التهديدات بتفكير غير متناظر مماثل، يركز على المجالات الرئيسية مثل التواصل والأساليب والأيديولوجيات. ويجب أن يكون المجال الآخر من المجالات ذات الأولوية هو كفالة تجهيز القوات في الميدان بالمعدات والتدريب اللازمين والمناسبين. ومن ناحية أخرى، فإن ثمة أهمية كبيرة للتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تسهم في تحسين الاستخبارات والإلمام بالحالة. ويتمثل أمر ملح بنفس القدر في توفير مزيد من الفرص للبلدان المساهمة بقوات للدخول في شراكات مع البلدان المانحة ذات الصلة أو المؤسسات لتجهيز القوات بمهارات متخصصة جديدة – على سبيل المثال، للكشف عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإبطال مفعولها.

ما زالت ماليزيا تعتقد أن اتباع نهج كلي هو الحل الأفضل لاحتواء التهديدات غير المتناظرة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد

من جديد تأييدنا ودعمنا لتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وللأولويات المبينة في تقرير الأمين العام عن تنفيذها (S/2015/682). وبغية زيادة الإسهام في هذه المناقشة، تود ماليزيا تقديم التوصيات التالية:

أولاً، تشجيع الدولة المضيفة على إنشاء آلية تواصل للسماح بتبادل المعلومات مع حفظة السلام. وسيساعد هذا في التخطيط للعمليات وكذلك في تحديد التهديدات المحتملة قبل نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا، ينبغي لقوات البلد المضيف أن تكون جاهزة للعمل جنبا إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في التصدي للتهديدات. ويجب أن تكون قوات البلد المضيف مستعدة من بداية نشر عمليات حفظ السلام لتحمل المسؤولية الأمنية الكاملة للبعثات.

ثالثا، ستستغرق الحرب على التهديدات غير المتناظرة أجيالا لحلها. ولذلك، ينبغي للبلد المضيف زيادة التركيز على تنمية الموارد البشرية، وتحديدا التركيز على الشباب والنساء. ويجب منح هذه الفئات الفرصة للمشاركة بنشاط في أي عملية سلام وفي جهود بناء السلام من أجل جعل هذه العملية مستدامة.

رابعاً، يجب أن تكون بعثات حفظ السلام قابلة للتكيف ومراعية لمختلف الدروس المستفادة من تجارب الماضي بغية مواصلة تحسين نفسها في التصدي للتهديدات الجديدة بما في ذلك التهديدات غير المتناظرة.

وما فتئت ماليزيا، بوصفها بلدا يؤمن إيمانا راسخا بالنهج المتعددة الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين، تسهم بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمنذ الستينات من القرن الماضي وبعد ثلاث سنوات فقط من الحصول على الاستقلال، شاركت ماليزيا حتى الآن في أكثر من ٣٠ عملية من عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزام ماليزيا ودعمها المستمرين.

وفي الختام، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة والمخلصة لذوي الخوذ الزرق الذين يعملون في جميع أنحاء العالم. ونحييهم على شجاعتهم وخدمتهم المتفانية وتضحياتهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ السنغال على تولي رئاسة المجلس وأشيد بوفد السنغال على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية بشأن التهديدات غير المتناظرة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بناء السلام، وهي مسألة ذات أهمية حاسمة لأداء بعثات حفظ السلام ومستقبلها. وأرحب بكم وأشكركم معالي الوزير مانكيور نديايي على رئاسة هذه المناقشة الهامة، وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم الثاقبة.

ندرك ببالغ القلق تزايد استهداف بعثات حفظ السلام في خضم النزاعات غير المتناظرة المندلعة بين قوات حكومية وجماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وتحديدا المتطرفين والمنظمات الإرهابية، والتكتيكات التي تستخدمها والتي غالباً ما تكون في شكل احتجاز رهائن وتفجيرات انتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتي يؤججها التطرف الراديكالي أو التعصب أو الكراهية أو مجرد عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية. وهذا يؤدي إلى بيئة غير آمنة ومعقدة للغاية بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فيما تعكف على التنفيذ الفعال والناجح لولاياتها في حماية المدنيين، وبالنسبة لسلامة البعثة وتعزيز الحلول السلمية والعمليات السياسية.

إنَّ الفريق المستقلَّ الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، أشار بوضوح إلى عدم قدرة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على المشاركة في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب، بسبب عدم ملاءمتها في الاستجابة لهذا النوع من المهام. لكنَّ المطلوب من بعثات وعمليات السلام، التي

تعمل عادة في بيئات عدائية، أن تعطي نتائج، ولهذا، هناك حاجة إلى الاستعراض المُلِحّ لقدرتها على العمل بأمان وفعالية، لدى تعديل مواقفها وفقاً للاحتياجات المتغيرة. وهذا يقتضي اعتماد سياسات تتعلق بالتحديات السياسية الناشئة عن البيئات المعقدة، والجهود الوقائية للتعامل مع التهديدات المتصوَّرة.

أولاً وقبل كل شيء، ينبغي للجهود الوقائية، التي ستعتمدها عمليات حفظ السلام، أن تستهدف التطرف العنيف. وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، يجب أن تجد حلولاً سياسية للتطرف العنيف، وأن تستطيع التكلم مع جميع الأطراف الفاعلة، وتحاول تحديد الأصوات الأكثر اعتدالاً بينها، بغية الاعتماد عليها في دفع العمليات السياسية قدُماً في نهاية المطاف.

إنَّ الأمين العام، في خطة عمله لمنع التطرف العنيف، يوصي الدول الأعضاء بإدماج ذلك في الأنشطة ذات الصلة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة وفقاً لولاياتها، مما يستدعي من البلدان المساهمة بقوات تدريب أفرادها للتعامل مع هذه المسائل. وعلى الرغم من الحقيقة المبدئية التي مفادها أنَّ المواجهة هي خارج نطاق عمليات السلام، فإنَّه يجب عدم استبعاد الوسائل العسكرية. وفي الحقيقة، يجب استخدامها عند الضرورة لمكافحة التطرف العنيف، وبخاصة في البعثات المكلَّفة بحماية المدنيين.

وهناك جانب حاسم آخر للوقاية، يتطرَّق إلى تقديم المساعدة لعمليات نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج، ولإصلاح قطاع الدفاع والأمن إذا فُرِض على بعثات السلام إعداد استراتيجيات خروج. ومثل هذه الاستراتيجيات لن تكون ممكنة إلاَّ إذا وُضِعت موضع التطبيق بفعالية برامج متَّسقة ومهيَّأة لتحقيق النتائج، تمكِّن قوات الدفاع والأمن المسلحة الوطنية. وفي الحقيقة، نرى أنه من الأساسي بذل جهود مضاعفة وتخصيص موارد كافية لإصلاح قطاع الدفاع والأمن، الذي يجب أن يكون هدف الاهتمام الرئيسي في ولايات حفظ السلام. والبلدان التي تستقبل بعثات حفظ السلام يجب أن تُعدِّل تدريجياً قدرات قواتها المسلحة وقواتها الأمنية، لتمكينها من التصدي لتهديد الإرهابيين والمتطرفين، والسماح لبعثات السلام بصياغة استراتيجيات الخروج.

وبحلول عام ٢٠١٥، كان الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قد خلُص إلى أنَّ الأجواء الأمنية المتدهورة، التي تُنشَر فيها عمليات السلام، والمتَّسمة بتزاع شديد للغاية، وباستخدام أجهزة تفجيرية ارتجالية – السلاح الإرهابي المفضل – يمكن أن تثبِّط عزيمة الدول الأعضاء عن المساهمة في عمليات السلام، بسبب المخاطر والتهديدات المتزايدة لاستخدام تلك الأجهزة. ففي الحوادث المميتة التي شهدناها مؤخراً في مالي والصومال، أصبحت تلك الأجهزة عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ ولايات حفظ السلام، ومسألة سلامة رئيسية في حماية المدنيين. وأنغولا تدعم استحداث نهج شامل لمكافحة التهديد غير المتناظر للأجهزة التفجيرية الارتجالية، بصفته إطاراً استراتيجياً للردِّ على هذا التهديد المميت، لأنَّ مثل هذا النهج قد يُسهم في منع الاعتداءات الانتحارية بأجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبة، ضد موظفي الأمم المتحدة والمدنيين.

ومع أنَّ بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة غير ملائمة للمشاركة في مكافحة الإرهاب، فإنَّ الأمم المتحدة لا تستطيع أن تُدير ظهرها حين تواجه تهديدات غير متناظرة. فمن حقها الرد بغية تنفيذ ولاياتها الجوهرية المتعلقة بحماية المدنيين وتيسير العمليات السياسية. وقد حُدِّدت بعض مجالات التحسينات الاستراتيجية والتنفيذية، مثل الفهم الأفضل للسياق، والتخطيط للبعثات، بما يشمل العمليات مع المنظمات الإقليمية؛ الولايات الواضحة، المواقف المناسبة، الموارد الكافية والقدرة على العمل في بيئات عدائية، ويمكن تحقيق ذلك كله عبْر التعاون الأفضل بين مجلس الأمن، الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات؛ التركيز الخاص على القوات المساهمة بأفراد،

والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة؛ والدعم والتدريب الملائمَين قبل الانتشار؛ والتعاون الأوسع والمبتكَر بين عمليات حفظ السلام وهيئات مكافحة الإرهاب؛ وتطوير قدرات جمع المعلومات الاستخبارية ودمجها في هياكل البعثات، بصفتها مكوِّناً أساسياً لأمان حفظة السلام والنجاح الإجمالي لعمليات السلام؛ وأخيراً، إرساء صلة وعلاقة فعالتين مع السكان المحليين، بصفتهما سِمة محورية لولايات البعثات.

تعتقد أنغولا أنَّ مثل هذا الجهد المتضافر والنهج الشامل من قِبَل بعثات حفظ السلام ووكالات بناء السلام، مترافقَين مع الدعم من الدول المضيفة، المجتمع المدني والمجتمع الدولي بأسره، وبنقل التركيز من الحلول العسكرية إلى الحوار السياسي الوطني، سيولِّد تدريجاً حلولاً للتهديدات غير المتناظرة.

ختاماً، نشدِّد على الحاجة المطلَقة إلى تعزيز قدرات القوات الدفاعية والأمنية الوطنية، بصفته شرطاً مسبقاً لحلٍّ مطَّرد ومستدام للمخاطر الأمنية التي تواجه تلك الدول.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تقدِّر الصين مبادرة السنغال في عقد الاجتماع الوزاري اليوم. وإننا نرحب بوزير الخارجية نديايي الذي يترأس هذه الجلسة. وأود أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون، المدير التنفيذي فيدوتوف، الأمين العام جان، المدير التنفيذي لابورد والمدير بوتيليس على إحاطاتهم الإعلامية المتتالية.

إنَّ الحالة الدولية تمرُّ حالياً بتغييرات عميقة، والأجواء والمهام التي تواجهها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة آخذة بالمزيد من التعقيد. وصياغة ولايات عمليات حفظ السلام وتنفيذها تواجه تحديات خطيرة. ولا بُدَّ لنظام عمليات حفظ السلام أن يواكب العصر ويكون أفضل قدرة على التكيُّف للحالة المتغيرة والاحتياجات الحقيقية.

إنَّ جلسة اليوم المفتوحة تأتي في أنسب توقيت. ويؤمَل من جميع الأطراف أن تستفيد منها استفادة كاملة، بغية المشاركة في تفكير عميق في الأحوال، المهام والتطورات المستقبلية التي تواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بأفكارٍ للمزيد من التحسين. وتود الصين توضيح النقاط التالية.

أولاً، إنَّ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن المبادئ الثلاثة التي تحكم عمليات حفظ السلام، أي موافقة الأطراف، الحياد وعدم استخدام القوة سوى للدفاع عن النفس والدفاع عن الولايات، هي ركائز عمليات حفظ السلام التي يجب أن نلتزم بها. والغرض من نشر عمليات حفظ السلام هو مساعدة البلدان المضيفة على إرساء وحفظ بيئة مستدامة من السلام، بغية تهيئة الظروف لتسوية سياسية للتراعات.

إن التعاون بشكل كاف من جانب حكومات البلدان المضيفة شرط مسبق مهم لضمان تحقيق أهداف عمليات حفظ السلام. وتختلف الظروف وتتفاوت في جميع أنحاء إقليم البلد. ولذلك، من الضروري احترام سيادة البلد المضيف بشكل ملائم، وتماشيا مع الظروف المتغيرة، تعزيز التواصل مع البلد المضيف بشأن مواعيد نشر عمليات حفظ السلام وتعديل الولاية، وفي الوقت نفسه الاستجابة تماما لرأي البلد المضيف.

وبمجرد أن يتغير الوضع أو عندما يطلب البلد المضيف سحب عملية حفظ السلام، ينبغي أن تسعى الأمانة العامة للحصول على توجيهات المجلس السياسية من أجل الخروج بجدول زمني محدد للانسحاب وتفادي الإقامة مفتوحة المدة في البلد المضيف. ومن المؤكد أنه ينبغي أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام صريحة بقدر ما هي تعمل بتركيز واضح. إن الولايات دليل تنفيذ عمليات حفظ السلام وأساسها، وهي كذلك عامل هام يؤثر على فعالية العملية.

وفي ظل الظروف المتغيرة، تواجه بعثات حفظ السلام طائفة واسعة من العوامل التي تؤثر على أدائها. وعند صياغة أو تجديد ولايات عمليات حفظ السلام، من الضروري أن يتم بشكل شامل مراعاة الاحتياجات ذات الأولوية والظروف

السائدة في البلدان المضيفة وتوافر البلدان المساهمة بقوات مع التركيز على المهمة المركزية وهي صون السلام. ومن الضروري أن تكون الولايات واضحة وصريحة وقابلة للتنفيذ، تمشيا مع الاحتياجات الدينامية والتكيف باستمرار مع المهام ذات الأولوية وتركيز العمل على أساس المراحل المختلفة.

والهدف من وجود البعثات هو المساعدة في إعادة بناء البلد المضيف، ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام كافٍ لملكية البلد المضيف، مع التركيز على المسار الذي أحدثته وتجنب محاولات أن تكون شاملة لكل شيء، الأمر الذي لن يؤدي سوى إلى تحويل موارد حفظ السلام من الهدف المركزي المتمثل في صون السلم، مما يؤثر على النتائج الإجمالية لعملية حفظ السلام.

يشكل الإرهاب تهديدا مشتركا يواجهه المجتمع الدولي بأسره. والصين تتفهم رغبة البلدان بأن تقوم عمليات حفظ السلام بدور أكبر في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. إن بعثات حفظ السلام يمكنها بالفعل أن تتصرف وفقا لولايات المجلس، عند الاقتضاء، وتساعد البلدان على تعزيز بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

ثالثا، ينبغي للأمانة العامة أن ننطلق من المصالح العامة الطويلة الأجل لعمليات حفظ السلام، وأن تستعرض بصورة شاملة لأوضاع الجديدة والتحديات الجديدة في عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تلخص التجارب والدروس المستفادة بشكل جدي، وأن تدرك الصلات الحاسمة بغية تحسين عمليات حفظ السلام بشكل منهجي وتعزيز الفعالية والقدرة على التعامل مع حالات الصراع. ولذلك، من الضروري تحسين نظام القيادة بأسرها.

والمقر مكلف بالتخطيط الاستراتيجي وتصميم نظام عمليات حفظ السلام، مع التركيز على تحليل الحالة وتقديم الدعم السياساتي لمختلف البعثات. ويلزم بذل الجهود للاستعاضة عن الإدارة الكلية بالتدخلات الصغرى. ومن الضروري التركيز على تعزيز قدرة قيادة الوحدات لمختلف البعثات والعمل المنسق فيما بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية للبعثات بهدف إيجاد التآزر. وهذا مهم جدا بالنسبة للفعالية عموما وأداء البعثات في حالات الطوارئ. ومن المهم أيضا تعزيز الأمن والإنذار المبكر وقدرات حفظة السلام على الحماية.

ووفقا للإحصاءات التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٥ وحده، بلغ الذين جادوا بحياتهم ما مجموعه ١٢٩ من حفظة السلام. وفي الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، وصل العدد فعلا إلى ٦٩. ويجب تعزيز الاهتمام بسلامة حفظة السلام وأمنهم. وينبغي للأمانة العامة والبعثات الخاصة أن تصوغ مبادئ توجيهية مفصلة للأمن والسلامة وتعزز، بالتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة، متابعة وتقييم الأوضاع الأمنية المحلية، وتقوي قدرات الإنذار المسبق بخصوص التهديدات الأمنية وتبادل المعلومات الداخلية، وتضمن توفير الحماية والأمن والمعدات والموارد الملائمة، فضلا عن تعزيز قدرات الإنقاذ والإجلاء الطبي في البيئات عالية المخاطر في حالات الطوارئ.

ثالثا، من المهم تعزيز الدعم اللوجستي. وبلغت ميزانية حفظ السلام لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي أقرتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه، ٧,٨٧ بلايين دولار. وباعتبار الأمانة العامة مستخدم ومدير هذه الكمية الكبيرة من الموارد، يتعين عليها تحسين إدارتها وكفاءتها، واستخدام آلية الدعم اللوجستي بأكفأ صورة والبرهنة على موقفها المسؤول تجاه جميع الدول الأعضاء من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام، وفي الوقت نفسه التخلص من التبذير.

ويجب التقيد التام بالنظم واللوائح ذات الصلة في مجالات من قبيل المشتريات والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات ووضع الميزانيات. ومن الضروري أن تستخدم موارد حفظ السلام الثمينة بأقصى قدر من الكفاءة. إن توفير التدريب

السابق للنشر على نحو كاف يستجيب للاحتياجات، فضلا عن المعدات اللازمة والموارد الأخرى، سيضمن تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام. ومن الضروري ضمان أن يتوفر لعمليات حفظ السلام التدريب اللازم من أجل كفالة تحقيق القدرات اللازمة لتنفيذ الولاية. ومن الضروري إيلاء الاهتمام للصعوبات الفعلية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات من البلدان النامية، وتشجيع تعزيز بناء القدرات من جانب تلك البلدان من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

رابعا، من المهم الإقرار بدور البلدان المساهمة بقوات. وقوات حفظ السلام تمثل الضمانة الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ عمليات حفظ السلام. ويمثل حفظة السلام الموقف الثابت للبلدان المساهمة بقوات في وجه جميع الصعوبات، وهم يخاطرون بحياتهم دعما للنهوض بمسؤولياتهم المنبثقة من الميثاق، وفي الوقت نفسه يقدمون الإسهامات والتضحيات الهامة.

كما أن التطوير الطويل الأجل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعتمد على الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. والبلدان المساهمة بقوات يجب أن تحظى بالاحترام والاعتراف اللذين تستحقهما، وإلا فإن تطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الأجل الطويل سيتأثر بصورة سلبية. ومن الضروري تعزيز الاتصالات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، مع الاعتراف التام بالدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية بشأن سياسات حفظ السلام، مع تعزيز صوت البلدان المساهمة بقوات في شؤون حفظ السلام.

وما فتئت الصين تلتزم التزاما راسخا بعمليات حفظ السلام وتشارك فيها بنشاط. فقد أرسلنا ما مجموعه أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من حفظة السلام. وبينما نتكلم الآن، هناك أكثر من ٢ ٦٠٠ منهم يشاركون ميدانيا في ١١ بعثة لحفظ السلام. والصين هي أكبر البلدان المساهمة بقوات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وثاني أكبر مساهم مالي في ميزانية حفظ السلام. وتنفذ الصين تنفيذا شاملا الالتزامات التي أعلنها القادة الصينيون بزيادة تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد حققنا تقدما هاما في مجالات من بينها تأسيس القوات الاحتياطية، وإرسال أسراب المروحيات وتدريب حفظة السلام من مختلف البلدان ومساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز بناء قدرات حفظ السلام. والصين مستعدة للعمل مع العدد الكبير لأعضاء الأمم المتحدة في الجهود المشتركة المتضافرة من أجل زيادة تحسين نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر الجزيل للرئاسة السنغالية للمجلس على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع هام للغاية لمجلس الأمن وللأمم المتحدة عموما. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم: السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة ميكايلجان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية ؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد جان – بول لابورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيد آرثر بوتيليس، مدير مركز بريان أوركوهارت لعمليات السلام.

وكما سمعنا من فورنا، يجب على الأمم المتحدة مواجهة البيئات المتزايدة التعقيد وغير المواتية فيما تنخرط في اتخاذ الإجراءات في الميدان. وينطبق ذلك لبعض الوقت على العديد من البعثات السياسية الخاصة، التي تعمل في ظروف بالغة الصعوبة على وجه الخصوص فيما يتعلق بتوفير الأمن. وظل ذلك هو الحال لأكثر من ١٤ عاما في أفغانستان، حيث تدعم

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان استعادة الحوكمة وتفعل ذلك مع مواجهة تهديد حركة طالبان والجماعات الإرهابية الأخرى. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي إطار عمليات حفظ السلام، تجابه ضرورة حماية المدنيين السائدة بشكل متزايد بتهديدات غير متناظرة. وتلك هي الحالة بصفة خاصة في مالي، حيث لا بد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تواجه تلك التهديدات في حين تركز على حماية المدنيين وتدعم عملية السلام. ومن الواضح أن اتخاذ وضع قوي ليس أمرا مستصوبا فحسب، بل لا غنى عنه. وفي قرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، أسند المجلس الولاية اللازمة إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي من أجل أن تتمكن من التصدي للتهديدات التي تواجهها ولحماية ذوي الخوذ الزرق.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد مرة أخرى بجنود بعثة الأمم المتحدة في مالي وبجميع جنود عمليات حفظ السلام، الذين يؤدون مهامهم في ظروف صعبة للغاية على وجه الخصوص. وخصوصا اليوم، فإنني أقصد الوحدة التوغولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي، ويحزنني وفاة أحد أفراد ذوي الخوذ الزرق، وإصابة العديد من رفاقه ووفاة العديد من المدنيين الماليين الذين قتلوا في تلك الهجمات. وأعرب عن تعازي فرنسا لأسر الضحايا ولسلطات توغو ومالي.

ولا تعمل بعثة الأمم المتحدة في مالي بمفردها في مسرح عمليات معقد للغاية، ويمكنها أن تعول على دعم فرنسا الكامل. وفي كل يوم، تنفذ قوة بارخان عمليات مكافحة الإرهاب في مالي وعلى نطاق أوسع في منطقة الساحل بغية دعم دول المنطقة. وهي تفعل ذلك في الوقت نفسه مع قديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة في مالي وبالعمل على تحسين الأمن لذوي الخوذ الزرق.

وينبغي أن تصوغ مواجهة تلك التهديدات غير المتناظرة نشرنا لعمليات حفظ السلام وأيضا الطريقة التي تعمل بها هذه العمليات. وتقوم حاجة إلى بذل الجهود في هذا الشأن على عدة جبهات.

أولا، فيما يتعلق بالتخطيط، سيمكننا إجراء تحليل متعمق للنشر التمهيدي من التحديد السليم للتهديدات والتحديات التي يجب أن تتصدى لها عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يوفر لنا إنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، على النحو الذي اقترحه الأمين العام وتقدم له فرنسا الدعم المالي، هيئة قائمة لتلبية الحاجة إلى تحسين التخطيط.

ثانيا، وبناء على ذلك، نحن بحاجة إلى أن نحدد على النحو السليم الولايات والموقف الذي يتعين أن تتخذه عمليات حفظ السلام. وعلى مجلس الأمن أن يسند ولاية واضحة إلى عمليات حفظ السلام فيما يتعلق باستخدام القوة كلما كان ذلك ضروريا. ويتمثل الهدف في تعزيز وضع قوي سيؤدي إلى الاستجابة للتهديدات ويمكن أيضا من تنفيذ الولاية على النحو السليم أثناء مواجهة تلك التهديدات. وتلك هي الخطوة التي اتخذها المجلس فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في مالي، ولكن أيضا في حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث كلفنا قوة للواء التدخل.

ثالثا، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام مزودة بالموارد الملائمة، سواء أن كانت الموارد البشرية أو المعدات اللازمة من أجل اضطلاع العمليات بولايتها. ويشكل جمع المعلومات الاستخبارية والقدرة على التحليل أمرين حيويين لتوقع التهديدات على أرض الواقع وإدراكها. ويجب أن يسهم تطوير القدرات المستقلة لجمع المعلومات الاستخبارية في ذلك الشأن. وعلينا أيضا تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان،

بما في ذلك عن طريق إزالة الألغام. وفي ذلك الصدد، أود أن أثني على العمل الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العديد من مسارح العمليات.

وأخيرا، ونظرا للطابع الملح لبعض الحالات، من الأهمية بمكان التفكير في استحداث إجراءات لرد الفعل من شأنها أن تزود الوحدات بالأعتدة المناسبة.

كما أن نشر قوات تتكلم اللغات المحلية عامل أساسي، على نحو ما تم تأكيده في المؤتمر الوزاري بشأن حفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية المعقود في باريس. وجمع المؤتمر العديد من البلدان الناطقة بالفرنسية وغير الناطقة بالفرنسية البلدان المساهمة بقوات بغية تحديد الاستراتيجيات اللازمة من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتهديدات المحددة في مسارح العمليات في العالم الناطق بالفرنسية. ولم تكن تلك مسألة متعلقة باللغة فحسب، بل تتعلق أيضا بتكوين القوات وتوفير المعدات ونشوء الأزمات. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للفرنكوفونية وبالمشاركة الشخصية لأمينها العام في دعم دور المجتمع الفرانكفوني بوصفه طرفا فاعلا رئيسيا في المجتمع الدولي، بما في ذلك في صون السلام والأمن الدوليين.

ويتطلب التصدي لجميع التحديات الماثلة أمامنا تعميق الحوار الثلاثي بشأن التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة. وسيسهم إنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، وهي خطوة دعمناها، في ذلك التعاون.

ويعني التصدي للتهديدات غير المتناظرة، ولكن أيضا تخفيضها بصفة دائمة، أنه يتعين علينا تحديد الأسباب الجذرية وآليات لتحديد علامات الإنذار المبكر والعمل للاستجابة استباقا للتهديدات. ويشمل ذلك التفكير في الطريقة التي تأخذ بها منظومة الأمم المتحدة، على جميع المستويات، بعين الاعتبار تهديد التطرف المصحوب بالعنف. وفي ذلك الصدد، تقترح خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، توصيات مفيدة وهامة للغاية.

إن المسارح التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام معرضة بوجه خاص لتهديد التطرف المصحوب بالعنف، بالنظر للتهديدات السياسية والأمنية، وفي الواقع، التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تخيم علة هذه المسارح. وأوضحت تلك النقطة مرارا وتكرارا. وبالنظر للواضع التي نجابهه، فإننا بحاجة إلى فهم أفضل لتلك الظاهرة وصياغة الاستجابات المناسبة في تلك المسارح، مع التمسك الدائم بحقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نشجع على تعزيز الاتصالات فيما بين عمليات حفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، ولا سيما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويجب أن يؤخذ ذلك البعد بعين الاعتبار بطريقة أكثر منهجية في الدعم المقدم إلى البلدان المضيفة – على سبيل المثال، في إطار البرامج الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن. وينبغي تشجيع تبادل الممارسات الجيدة من أجل مساعدة البلدان المضيفة على تحسين قدرتها على مواجهة تلك الآفة.

ويتعين على عمليات حفظ السلام أن تتعامل مع سياقات وتحديات معقدة على نحو متزايد. وتزداد ضرورة هذه العمليات لحماية السكان المدنيين وفي الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وستواصل فرنسا المشاركة وتقديم الدعم بشكل فعال للغاية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسنضطلع بدورنا كاملا في السعي لزيادة فعالية تلك العمليات وإيلائها المزيد من الأهمية. وذلك في الواقع أحد الأهداف الأساسية للمنظمة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم: السيد يان إلياسون، والسيدة جان، والسيد لابورد والسيد فيدوتوف والسيد بوتيليس.

ولا مجال للشك في أن عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة تجد نفسها منتشرة في مسارح متزايدة التعقيد، تواصل فيها الجماعات المسلحة السعي لتحقيق أهداف الإجرامية باستخدام أساليب إرهابية غير متناظرة. فهي تستهدف عمدا المدنيين وأيضا موظفي بعثات الأمم المتحدة، وهي تقوم بذلك بمعدل أكبر من أي وقت مضى. وإزاء تلك الخلفية، نشيد بجميع أفراد عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم نتيجة لمثل تلك الهجمات. كما نشيد بالأعمال البطولية للآلاف من أفراد الوحدات الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل حماية المدنيين في بيئات بالغة التعقيد والخطورة.

تتشاطر هذا الواقع العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ضمن أخرى، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا ليس بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتنفيذ الولايات.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية التي أعدتها السنغال (S/2016/927، المرفق) عن صواب، فإن الغرض من هذه المناقشة ليس تكليف عمليات حفظ السلام بالانخراط في المعارك العسكرية ضد الإرهاب. على العكس، فإن الهدف من هذه المناقشة هو تناول موضوع تكييف وجود عمليات حفظ السلام مع هذه السيناريوهات، وكفالة أن تتوفر لديها المهارات اللازمة للعمل بأمان، وأن يكون بوسعها القيام بالمهام المنوطة بها، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وتدرك أوروغواي أنه من الضروري التمييز بوضوح بين مفهومين: يتمثل في الأول في الحماية من التهديدات الإرهابية غير المتناظرة أو الموجودة في البيئة التشغيلية لعمليات حفظ السلام؛ والثاني في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك العمليات العسكرية الهجومية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد ما ورد في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام ومفاده أن، ”وحدات الأمم المتحدة يجب ألا تقوم بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب“ (S/2015/446، صفحة ٤) وأنه،

> ”حيثما وجدت قوة موازية منخرطة في العمليات القتالية الهجومية، من المهم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحفاظ على تقسيم واضح للعمل والتمييز بين الأدوار“ (المرجع نفسه).

وفي رأي وفد بلدي، لا يجب أن تتجلى المشاركة الاستباقية لعملية من عمليات حفظ السلام في إجراءات أو هجمات مباشرة في إطار مكافحة الإرهاب لأن من شأن هذا الأسلوب تغيير طبيعتها وأغراضها. ولتلك الأسباب، لا تعتقد أوروغواي أنه من الملائم إسناد ولاية لأي عملية من عمليات حفظ السلام للانخراط في الأنشطة العسكرية ضد الإرهاب أو التهديدات غير المتناظرة.

والآن، يبرز السؤال التالي: إذا كانت عمليات حفظ السلام غير ملائمة للاضطلاع بأنشطة عسكرية ضد الإرهاب أو التهديدات غير المتناظرة، من الذي ينبغي له القيام بذلك؟ أولا، يجب أن تتخذ الدولة المتضررة إجراءات عن طريق مؤسساتها الوطنية ذات الصلة. ثانيا، إذا لم تكن الدولة قادرة على المضي قدما بالكفاح ضد الإرهاب، يجوز اللجوء إلى استخدام أداة تكميلية لوجود عملية حفظ السلام يمكنها مكافحة التهديدات الإرهابية أو غير المتكافئة، تتمثل في قوة متعددة الجنسيات مجهزة ومدربة على مكافحة الإرهاب، ولديها

ولاية من جانب الأمم المتحدة، تمكنها من تولي تلك المهمة. ومن بين الأمثلة على الأدوات المختلفة المتاحة لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، توجد حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المكلفة، في جملة أمور، بالتقليل من التهديد الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية وغيرها من الجماعات المعارضة المسلحة. ثالثا، كما سأوضح بعد قليل، يمكن لعملية حفظ السلام نفسها أن تضطلع بدور في دعم التنمية، وتعزيز القدرات المؤسسية للدولة في مجال منع الإرهاب.

من الواضح أنه يجب علينا العمل على تحسين القدرات التشغيلية لقوات حفظ السلام، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الأمن للأفراد وزيادة الكفاءة في تنفيذ الولاية، ولا سيما مهمة حماية المدنيين. وكما ورد في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام، ترى أوروغواي أنه من بين الأمور الحاسمة لعمليات حفظ السلام أن يتوفر لها ما يلزم من القدرات والتدريب، الأمر الذي يتطلب تحسين المعدات والتدريب الموجه للمهام التي يتعين الاضطلاع بها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا كفالة المفاهيم التنفيذية وقواعد الاشتباك الملائمة، وتعديلها تبعا للحالة والتهديدات القائمة، التي تتيح للقوات حماية نفسها، والوفاء بولاياتها، وممارسة استخدام القوة بشكل فعال طبقا للقانون الدولي الإنساني.

وبهذا المعنى، من المناسب أن نشكر ونهنئ الأمانة العامة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ودائرة التدريب المتكامل، على عملها على تحسين فعالية العمليات العسكرية وتدريب القوات من خلال إعداد أدلة لكتائب المشاة والوحدات الأخرى. ويود وفد بلدي أن يقترح ضرورة أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بتطوير الأساليب والتقنيات لكي تستخدمها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ضد الأعمال غير المتناظرة التي يقوم بها الإرهابيون.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لعمليات حفظ السلام الاستفادة مباشرة من زيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب، بما فيها لجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بقراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، والمنظمات المعنية الأخرى المشاركة في مكافحة الإرهاب. ويمكن للحوار وتبادل المعلومات أن يكونا مفيدين للغاية، ولا سيما خلال مراحل التخطيط أو استعراض البعثة.

وأخيرا، يمكن لعمليات حفظ السلام أن تضطلع بدور داعم في تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية للدولة في مجال منع الإرهاب، ولا سيما من خلال إصلاح قطاعي الأمن والعدالة. وأود أن أشير إلى مثال واحد هو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشمل ولايتها الاضطلاع بهذه المهام، بما في ذلك تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يخص تصميم وتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن؛ ودعم السلطات في وضع وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم نظام العدالة.

وأخيرا، أود أن أكرر تأكيد الأهمية التي توليها أوروغواي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بوصفها الهيئة الرئيسية المعنية باستعراض المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، والهيئة التي يمكن فيها للدول الأعضاء مناقشة جميع الجوانب المتناولة خلال هذه المناقشة والمضي قدما بها.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر نائب الأمين العام إلياسون ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم القيمة في المناقشة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية للمنظمة.

إن حفظ السلام أداة أساسية في ترسانة الأمم المتحدة من التدابير الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات والمساعدة على بناء الدولة في مرحلة مبكرة بعد انتهاء الأزمة. ولكن، تعمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم، في خضم تحديات جديدة وتهديدات غير متكافئة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية على السكان المدنيين وقوات حفظ السلام والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والهجمات الإلكترونية. ومن المؤسف أن هذه القائمة ليست مكتملة، لأن الوضع في البلدان التي تنتشر فيها القوات، يمكن أن يتغير بسرعة ولكل مسرح عمليات خصائصه الخاصة به.

ينبغي لنا أن نكون مستعدين دائما لاحتمال أن يطرح نزاع ما تحديات جديدة. وفيما يتعلق بالأنباء المحزنة مؤخرا من مالي، نقدم تعازينا إلى حكومة مالي وتوغو وأسر ضحايا الهجوم الأخير على الماليين وأفراد حفظ السلام من توغو.

تشير المذكرة المفاهيمية (S/2016/927، المرفق) التي أعدها وفد السنغال بحق إلى أن التهديدات غير المتناظرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تظهر من عدم، بل هي نتيجة للطبيعة المتغيرة للنزاعات. وفي كثير من الأحيان، تعمل البعثات في بيئات يكون فيها طرف على الأقل من أطراف النزاع من غير الدول، سواء نتكلم عن معارضة مسلحة أو جماعات مسلحة غير مشروعة أو حتى إرهابيين. ونرى أيضا حالات حيث يظهر، في منطقة بها مواجهة تقليدية قائمة بين جانبين، طرف ثالث لا يخضع لسيطرة أي منهما، كما حدث، على سبيل المثال، في مرتفعات الجولان، التي تسيطر عليها الآن جماعات إرهابية وجماعات مسلحة غير مشروعة. هذه الجهات الفاعلة من غير الدول لا تتقيد بأي التزامات، بما في ذلك بموجب القانون الدولي، كما أنها لا تشارك – وأحيانا لا يمكن حملها على المشاركة – في عملية السلام. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أنها ستتحمل أي مسؤولية عن حماية المدنيين، ومع ذلك فإن الناس الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها هذه الجماعات تقع في بؤرة النزاع ويختلطون بالمتمردين، الذين يمكنهم استخدام الناس والهياكل الأساسية كدروع بشرية.

وإذ تزداد هذه الحالات وتنتشر، يجري نقاش في الأمم المتحدة والمجتمع المهني بشأن ماهية الأساس المفاهيمي الذي ينبغي أن تنبني عليه عمليات الخوذ الزرق، وكيف ينبغي لهم التعامل مع الحالات التي يستحيل فيها تمييز المقاتلين من المدنيين، والمدى الذي يمكنهم بلوغه في استخدام القوة وما إلى ذلك. ففي نهاية المطاف، تمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثل المنظمة، وأي خطأ يمكن أن تكون له عواقب مأساوية ويقوض مصداقيتها. أحد المفاهيم التي يجري مناقشتها هو ما يسمى بنهج محوره الناس. إننا نعتقد أنه في هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر، من الأهمية بمكان كفالة أن يتصرف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بحذر شديد. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتمسكوا بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام – موافقة الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو لتنفيذ ولاية مجلس الأمن. وإلا، فإنه في الحالات التي يتم السعي فيها إلى تنفيذ استجابات قوية، وبصفة خاصة وقائية، للتهديدات غير المتناظرة، فإن الأمر قد ينتهي بمشاركة أفراد حفظ السلام بشكل مباشر في النزاع ويتهموا بأنهم أنفسهم أصبحوا طرفا فيه. وغني عن القول إن هذا ليس الأسلوب الذي تحل به المشاكل. ولا يمكن له أن يؤدي إلا إلى تفاقم المخاطر على السكان المدنيين والخوذ الزرق أنفسهم، وبالنتيجة، يمكن أن يثير أسئلة بشأن مسؤولياتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

فعلى سبيل المثال، خلص العديد من الدول الأعضاء والخبراء المستقلين الذين عملوا على إعداد تقرير العام الماضي

لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (S/2015/490) إلى أنه من شأن العمليات الهجومية وعمليات مكافحة الإرهاب أن تنطوي على خطر التعرض للانتقام ولخسائر أفدح، وبالتالي فهي غير مقبولة من وجهة نظر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن نتفق مع ذلك. فلا ينبغي لحفظة السلام أن يؤدوا مهام الوظائف غير الأساسية المعني بها القوات الوطنية أو الإقليمية المدربة تدريبا خاصا. هذه الأنشطة تتسق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة عندما تجرى بناء على دعوة من الأطراف أو وفقا لقرار لمجلس الأمن. وينبغي نشر ذوي الخوذ الزرق حيث يتمكنون من تقديم مساعدة فعالة بينما يظلون على الحياد. وينبغي تحديد شروط ذلك الأمر بعناية. فمن غير المقبول محاولة استخدامهم لجسر الثغرات في الحالات التي لم يعد أحد يريد أن يشارك فيها. لا يمكن حل المشكلة بمؤشرات كمية. وفي أفضل الأحوال، يمكن أن تنتهي هذه الحسابات الخاطئة بإثارة طلب متزايد على ذوي الخوذ الزرق، وفي أسوأ الحالات يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإصابات في صفوفهم.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه بغية معالجة التهديدات غير المتناظرة بشكل مناسب، من الضروري العمل على تحسين عمليات حفظ السلام والتعاون مع البلدان المضيفة. وذلك يعني، أولا، تعزيز الموارد الأمنية المتاحة لحفظة السلام، ومن ثم قدرتهم على الوفاء بولاياتهم على نحو فعال. ولا يمكن القيام بذلك من دون تخطيط سليم عند وضع ولاية لبعثة ما، بما في ذلك تحديد أهداف وجداول زمنية واقعية. ويجب أن يكون ذلك مدعوما بتمويل كاف ومعدات وتدريب مهني لقوات حفظ السلام والموظفين المكلفين بالقيادة. ويمكن أن تقوم البلدان المساهمة بقوات بالكثير من ذلك.

ومن المهم التأكد من خبرتها في مجال التعامل مع الأدوات الأمنية المتطورة. وكما نعلم، فإن الأمور لا تسير دائما بشكل سلس جدا في هذه المجالات. وفي ذلك السياق، من الضروري مناقشة ما يسمى بالأمن النشط للوحدات، أي جمع وتحليل التهديدات المحتملة. وعلى الرغم من أنه لا شك في أهمية ذلك العمل للجهود العملياتية في الميدان، لا ينبغي القيام به إلا بموافقة البلد المضيف وفي احترام كامل لسيادته. ولا ينبغي أن نناقش ذلك الموضوع الحساس هنا في مجلس الأمن فقط، بل وكذلك بمشاركة البلدان التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، وبطبيعة الحال، الأمانة العامة والمنبر الأنسب له هو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

ومن العناصر الحيوية التي لا يمكن حل مشكلة التهديدات غير المتناظرة بدونها، ضمان التعاون الفعال مع البلدان المضيفة – الجهات الوطنية صاحبة المصلحة – وبناء علاقات بناءة وقائمة على الاحترام المتبادل معها. وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة الناس، بما في ذلك من الهجمات الإرهابية، وتأسيس العملية السياسية، وتوفير التنمية ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع. ومهمة المساعدة الدولية هي دعم الجهود المحلية والإقليمية، لا أن تحل محلها. وينبغي لنا أن ننظر في الدعم الشامل الذي تحتاجه البلدان من أجل توسيع نطاق قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء عملية سياسية وبناء المؤسسات ووضع برامج تنموية وتدريب الموظفين المدنيين وقوات الأمن.

وفي الختام، من المحزن أن نرى الوفد الأوكراني يستخدم كل وسيلة لمواصلة جهوده في متابعة أهدافه الدعائية في مجلس الأمن. فهذا الهجوم لا علاقة له بموضوع مناقشة اليوم، ويلقي بظلال من الشك على قدرة الوفد الأوكراني على القيام على نحو مسؤول بواجباته كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بصفتي رئيس حركة عدم الانحياز، يشرفني

أن أتكلم اليوم بالنيابة عنها. نشكر وفد السنغال، ولا سيما السيد مانكيور نديايي، وزير خارجية السنغال، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. كما نشكر نائب الأمين العام يان إلياسون. والسيدة ميكايل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد جان – بول لابورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيد آرثر بوتيليس، مدير مركز بريان أوركوهارت لعمليات حفظ السلام، على مداخلاتهم.

تلاحظ حركة عدم الانحياز أن حفظ السلام أصبح النشاط الرئيسي للأمم المتحدة وتشدد على أن بلدان عدم الانحياز توفر حاليا أكثر من ٨٨ في المائة من قوات حفظ السلام في الميدان، مما يسهم إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين تحت رعاية المنظمة. إن حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد القتلى من أفراد حفظ السلام في السنوات الأخيرة، وتحث الأمانة العامة والأطراف المهتمة الأخرى على جعل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام من الأولويات العليا.

وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في العديد من البعثات الميدانية، تشدد حركة عدم الانحياز على حاجة الأمم المتحدة إلى اعتماد سياسات فعالة في مجالي الأمن والحماية لأفراد حفظ السلام.

ونظراً لتدهور الأوضاع في كثير من البعثات الميدانية، فإن حركة عدم الانحياز تؤكد أيضاً على ضرورة قيام الأمم المتحدة بوضع سياسات تكفل الأمن والحماية الفعالة لأفراد حفظ السلام، وتدين بشدة القتل والاختطاف وأعمال العدوان الانتقائية ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، كما تدين كل أعمال العنف ضدهم.

وحركة عدم الانحياز، إذ تدرك المخاطر الكامنة في صون السلام، تود أن تعرب عن عميق احترامها لذكرى موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام الذين فقدوا حياتهم في خدمة السلام. إن تضحيتهم يجب أن تكون شهادة دائمة على عملهم الذي لا نظير له من أجل السلام والاستقرار الدائمين.

وحركة عدم الانحياز تود التأكيد على أن إنشاء أي عملية لحفظ السلام أو تمديد ولاية العمليات من هذا القبيل يجب أن يتم في إطار الاحترام الصارم لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن المبادئ المنبثقة عنه لتنظيم تلك العمليات، والتي أضحت مبادئ أساسية، وأهمها موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. وهذه المبادئ الأساسية التي تحكم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ خمسة عقود وحتى الآن دون أي خلاف، لا تزال لها وجاهتها ويجب الحفاظ عليها. كما يجب الحفاظ على احترام مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون التي هي في الأساس جزء من الولاية الداخلية للدول.

وترى حركة عدم الانحياز أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تستخدم كبديل سواء للتعامل مع الأسباب الجذرية للتراعات أو لإدارتها. وإدارة التراع يجب أن ترتكز على الأدوات السياسية والاجتماعية والتنموية وأن تنفذ من خلالها بغية تحقيق انتقال سلس إلى السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة. ولا بد لي أن أضيف أيضاً أنه يجب الاتفاق على استراتيجيات الخروج في المرحلة الأولى من التخطيط للبعثة دائماً ويجب مراجعتها على أساس دوري.

وعلى الرغم من أن جمع المعلومات، وتسمى أحيانا الاستخبارات، يمكن أن يسهم في توفير الأمن والحماية لأفراد حفظ السلام والمدنيين، فإن حركة عدم الانحياز تدرك أنه ما زالت هناك مخاوف مشروعة ولها حجيتها. وتشيد الحركة بالتزام الأمانة العامة والدول الأعضاء في هذا الصدد، وتشدد على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء

بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية والدقة في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قبل الاستمرار في تطوير إطار سياسي بهذا الشأن.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً موقفها من أن للجمعية العامة وظيفة أساسية داخل منظومة الأمم المتحدة تتمثل في صياغة المفاهيم والسياسات والمسائل الخاصة بالميزانية المتعلقة بحفظ السلام. ولذلك، تؤكد الحركة من جديد أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الجهة الوحيدة في الأمم المتحدة التي لديها ولاية النظر بشكل شامل في مسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها، وأن دور اللجنة تظل له أهمية كبيرة في عملية وضع أي توصيات استراتيجية.

وبالمثل، تؤكد الحركة على أهمية المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات وشرطة في صياغة السياسات وفي عملية صنع القرار بغية تحقيق الفعالية المطلوبة لنجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل تعاوني.

وحركة عدم الانحياز تسلط الضوء أيضاً على ضرورة قيام تعاون ثلاثي فعال بين البلدان المساهمة بقوات وشرطة والأمانة العامة ومجلس الأمن. وتؤيد الحركة بشدة أيضاً إعادة تنظيم كاملة للطرائق الحالية للتعاون الثلاثي كيما يكون ذلك التعاون أكثر تركيزاً على النتائج وأكثر فائدة للجميع. ونحن على استعداد للتعاون مع الأمانة العامة ومجلس الأمن من أجل مواصلة تطوير أساليب جديدة للتعاون الدولي من شأنها أن تمكن الأطراف المعنية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الاستفادة من تجدد التعاون وتنشيطه.

وبصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن تعازينا لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في مالي، معربين عن دعمنا وتعازينا لحكومتي مالي وتوغو، وذوي الخوذات الزرقاء والقوة الدولية التي تقودها فرنسا، والتي كانت هدفاً لأعمال العنف.

وعلاوة على ذلك، تود فترويلا أن تؤكد أن عمليات حفظ السلام لم تُنشأ من أجل إطلاق العمليات السياسية أو استئنافها؛ أو إدارة النزاعات حيث لا يوجد سلام؛ أو المشاركة في عمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية أو تولي المهام المتبقية من العمليات الهجومية لمكافحة الإرهاب أو غيرها مما كانت تقوم به تحالفات مخصصة أو قوى إقليمية أو دون الإقليمية انسحبت من الميدان.

ووفدنا يرى أن التقرير المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن معايير نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ قد أرسى سابقة مهمة من خلال الإقرار بأن الوضع الأمني على الأرض غير مناسب بعد لنشر الأمم المتحدة عملية لحفظ السلام. ويجب ألا يغيب هذا المعيار عن بالنا عند تقييم النشر المحتمل لعملية لحفظ السلام في الميدان.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على المسؤولية الهامة التي تقع على عاتق الأمانة العامة، في إطار التركيز المتتابع، للسفر إلى الميدان مسبقا وإجراء تحليل متعمق لسياق النزاع والأولويات ونوايا الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين لتحديد ما إذا كانت الظروف الأمنية والسياسية على الأرض مناسبة لنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. فإن تعذر ذلك، قد تتورط البعثة في النزاع وتغدو هدفاً مستمراً للهجمات.

من جهة أخرى، فعند قيام عمليات حفظ السلام بمهامها، يجب أن يكون لديها ولايات واضحة وافق عليها مجلس الأمن فيما يتعلق بحماية المدنيين، مع تجنب تورطها كطرف في النزاع. وفي هذه العملية، علينا أن نتأكد من أن لدى عمليات حفظ السلام موارد التدريب اللوجستية والتقنية الضرورية لتنفيذ مهامها المعقدة. ولا يمكن للأمم المتحدة تحت أي ظرف من الظروف استخدام وسائط الإعلام الإلكترونية لجمع إشارات

استخباراتية أو اعتراض موجات رادارية أو لاسلكية كهربائية منبعثة من جانب الدولة المضيفة أو جيرانها، ما من شأنه أن يؤثر سلباً على سرية وأمن الاتصالات في تلك الدول. والأمر نفسه ينطبق على أي تكنولوجيا أخرى أو طرق توغلية شبيهة، إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المعنية. ومن ناقلة القول إن جمع المعلومات من خلال العمليات السرية، والتنصت على الاتصالات واستخدام شبكات جمع المعلومات أمر غير مقبول، ولا يمكن حدوثه تحت أي ظرف كان.

ختاماً، نود التأكيد على أن السلام المستدام ورفاه الشعوب إنما يتحقق من خلال الحل سياسي للنزاع والتعامل مع الأسباب الجذرية. وهذا يجب أن يكون نبراساً تهتدي به جهودنا المبذولة في إطار الأمم المتحدة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، معالي وزير الخارجية، على عقد هذه المناقشة الهامة.

وفي ضوء قيود الوقت، سأختصر بياني. أود أن أعرب عن الشكر لنائب الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين، وأثني على جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين يقومون بعمل حيوي الأهمية في ظروف متزايدة الصعوبة.

منذ أن ابتدعت الأمم المتحدة حفظ السلام في البداية، تغيرت طبيعة النزاعات، وهذا التغيير صاحبه تغيير جذري في نوع المخاطر التي تواجه حفظة السلام. فالتهديدات التي يواجهونها الآن أكثر تعقداً وفتكاً، وتتراوح من المفسدين الذين يستخدمون التكتيكات الإرهابية إلى الجماعات المسلحة التي تسعى إلى تحقيق مآرب إجرامية. والمملكة المتحدة تتفق مع ما خلص إليه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام من عدم ملاءمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للانخراط مباشرة في العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. ولكنها تعمل في بيئات حيث يرتفع سقف التهديدات غير المتناظرة، وبالتالي، لا يمكننا الالتفات عن تلك البيئات شديدة الخطر.

وفي واقع الأمر، فإنهم كثيرا ما يوجدون حيث تمسُّ الحاجة إلى الأمم المتحدة. والمسألة المطروحة الآن هي الكيفية التي يمكننا بها العمل بأمان وفعالية في مثل هذه البيئات، وكيف نحصل على فهم أفضل لتلك التهديدات ونستطيع استقراءها والتخفيف من آثارها بطريقة أفضل.

لقد خلص الفريق الرفيع المستوى إلى أن بعثات حفظ السلام تفتقر إلى المعدات والاستخبارات واللوجستيات المعينة وتجهيز القدرات العسكرية المتخصصة المطلوبة لتمكينها من المشاركة في العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. ويتعين علينا ضمان توفر القدرة الكافية لعمليات حفظ السلام في جميع تلك المجالات كي تستطيع العمل بفعالية في بيئات شديدة الخطر وأن تفعل ما بوسعها لدعم جهود بناء القدرات على نطاق أوسع في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. ويوفر ذلك الإطار المؤلف من ثلاثة عناصر: التخطيط والتعهدات والأداء – الذي نوقش في الاجتماع الوزاري لوزراء الدفاع المعني بحفظ السلام المعقود في لندن في أيلول/سبتمبر، إطارا جيدا لتناول تلك النقاط.

وإذ أنتقل إلى العنصر الأول فإن التخطيط بطريقة معززة ومتسقة يكتسي أهمية بالغة في بيئات العمل الصعبة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تعمل معا كي يتسنى لنا استكشاف الآفاق وتحسين تحليل النزاعات بطريقة فعالة. وبفضل زيادة استخدام المعلومات الاستخبارية وتقييمات التهديدات وتخطيط السيناريوهات، ستكون بعثات حفظ السلام أفضل استعدادا قبل نشرها، وستتوفر لها نظم قائمة للتوقع والاستجابة على المستويين العملياتي والتكتيكي عقب نشر حفظة السلام مباشرة في الميدان. ويقتضي تخطيط معزز كهذا أيضا الأخذ في الاعتبار بالقوات الموازية حيثما وجدت. وكما قلت، فإنه ينبغي

ألا تناط ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام نفسها مهمة القيام بعمليات مكافحة الإرهاب على نحو مباشر، غير أنه يتعين عليها أن تكون على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع الآخرين الأكثر ملاءمة للتصدي لتلك التهديدات بشكل مباشر.

ثانيا، وفيما يتعلق بالتعهدات، ينبغي التنويه إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام تتولى قيادة العمل عبر خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها التابعة لها، ونظام تأهب قدرات حفظ السلام، التي تدعمها المملكة المتحدة، بهدف زيادة عدد القوات وأفراد الشرطة الجاهزين للنشر. ولا تزال هناك ثغرات في القدرات ويتعين علينا سدها على وجه السرعة. وعلينا أيضا أن نحسن اتساق الخبرة التي اكتسبتها البلدان المساهمة بقوات مع المناطق التي تُنشر فيها تلك القوات. وقد عرضت المملكة المتحدة خبراتها الهندسية حيثما اقتضى الأمر في جنوب السودان والصومال، في حين سيتم نشر خبرتنا الطبية في مستشفى ميداني في جنوب السودان.

ويتمثل العنصر الثالث في الأداء. ويجب أن يتم نشر حفظة السلام بعد تلقيهم التدريب والتجهيز المناسبين لكي يتمكنوا من أداء مهامهم المنوطة بهم. ويعني ذلك تدريبهم وفق معيار ثابت – وفي سياق هذه المناقشة – التشديد على الجوانب المتعلقة بحماية القوة في حالات العمل في البيئات الشديدة الخطر. وينبغي أيضا أن يكون واضحا منذ البداية ما نتوقعه من قوات حفظ السلام عند نشرها في أي من البيئات. ويتعين علينا بصفتنا المجلس، أن نحسّن تفاعلنا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويتعين على هذه البلدان في المقابل أن تكون على استعداد لتشاطر خبراتها ومعارفها.

وأخيرا، ربما يكون هناك عنصر رابع ذو صلة بمناقشة اليوم – وهو ما ذكّرنا به نائب الأمين العام: منع التطرف العنيف. ومهما يكن من حسن تدريب وتجهيز حفظة السلام للتعامل مع البيئات الشديدة الخطر، فإن مستوى تجهيزهم لن يساعد إلا في التصدي لأعراض التطرف العنيف فحسب. وخلافا لذلك، فإن من شأن منع التطرف العنيف أولا أن يساعد في التصدي للأسباب نفسها. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، ويتعين علينا النظر في ما تستطيع عمليات حفظ السلام القيام به لدعم تلك الخطة، في ذات الوقت الذي نواصل فيه إدماج عمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، علاوة على التذكير مرة أخرى بأهمية بناء القدرات والعمل مع الحكومات المضيفة في التصدي للتطرف والإرهاب بواسطة إصلاح قطاع الأمن والإصلاح القضائي وتعزيز سيادة القانون.

وبوسع جميع هذه العناصر معا أن تساعد حفظ السلام على الارتقاء إلى مستوى تحدي مواجهة التهديدات غير المتناظرة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا اختصار بياني أسوة بزميلي من المملكة المتحدة. وستكون النسخة الكاملة متاحة على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة لنيوزيلندا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السنغال على عقد هذه المناقشة الهامة، وإلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات والتحليلات التي قدموها لنا اليوم.

لقد تناول المتكلمون الآخرون التحدي الأعم الذي يواجهه حفظة السلام في البيئات المعقدة والخطيرة التي تنفّذ فيها العديد من عمليات حفظ السلام. وأود أن أشدد على ثلاثة جوانب نرى أنها تستحق العناية، خاصة في إطار السعي إلى كفالة تمكين حفظة السلام المنتشرين في بيئات كهذه من العمل بأكبر قدر ممكن من الأمان والفعالية.

أولا، من المهم أن نوفر لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة وواقعية، وأن تدعم تلك الولايات مفاهيم عمليات

مناسبة وقواعد اشتباك واضحة، علاوة على ما يكفي من التخطيط للطوارئ. ويجب أن يتاح لحفظة السلام الوضوح بشأن ماهية الدور الذي ينبغي لهم أداؤه أو خلاف ذلك في التصدي للتهديدات غير المتناظرة القائمة في البيئات التي يعملون فيها. وأتفق مع الآخرين الذين يقولون بعدم مشاركة حفظة السلام في الأنشطة الاستباقية لمكافحة الإرهاب أو التمرد. غير أنه سيكون مطلوبا منهم اتخاذ خطوات استباقية أحيانا لأجل التصدي للتهديدات الوشيكة والاستجابة في الحالات التي يتعرض فيها موظفو الأمم المتحدة للهجوم. وقد شهدنا أمثلة عديدة على ذلك في السنوات الأخيرة، وربما كانت أكبرها في مرتفعات الجولان في عام ٢٠١٤، وهو ما يمكن حدوثه عندما لا يتلقى حفظة السلام توجيهات واضحة بشأن كيفية الاستجابة في مثل هذه الحالات. ولكي نكفل استعدادهم، فإننا نرى أيضا جدوى إنشاء البعثات العمليات التي تمكنها من اختبار وتجربة تلك السيناريوهات بصورة منتظمة.

ثانيا، يجب علينا – في حالة وجود التهديدات غير المتناظرة – أن نكفل تلقّي حفظة السلام التدريب والتجهيز الملائمين، علاوة على توفير القدرات اللازمة للبعثات، غير أن ذلك لا يحدث في كثير من الأحيان. ويجب علينا أن نكفل أيضا توفير الاستخبارات واللوجستيات وقوة حماية القدرات اللازمة لبعثات الأمم المتحدة حتى نضمن سلامة وأمن موظفيها. ويكتسي استخدام الاستخبارات وقدرات المراقبة أهمية خاصة في مثل هذه البيئات، وهي عناصر تمكين حيوية لحفظة السلام فيما يتعلق بكشف ومنع التهديدات لموظفي الأمم المتحدة والمدنيين تحت حمايتهم على حد سواء. ومن شأن هذه القدرات أن تنقذ الأرواح، ويتعين علينا تجاوز السياسة التي تقيد استخدامها حاليا.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن توفير مزيد من الإشراف الهادف على حفظة السلام المنتشرين في البيئات التي توجد فيها التهديدات غير المتناظرة. وقد دفعت ضرورة زيادة المجلس فعالية رصد وإدارة حالات الخطر أو المخاطر الناشئة الشديدة الخطر نيوزيلندا إلى دعم إنشاء إحاطات إعلامية منتظمة للتوعية بالحالة. ويحدونا الأمل في تعزيز إدارة تلك المخاطر بقدر أكبر من الفعالية عبر ضمان تقديم الإحاطات الإعلامية لأعضاء المجلس بشأن التهديدات الناشئة التي تواجه حفظة السلام والمدنيين المكلفين بحمايتهم من تلك المخاطر.

ولا يوجد عمل المجلس ومهام عمليات السلام التي يأذن بها في الفراغ. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن ينسق مجلس الأمن عمله مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الأخرى النشطة في جهود مكافحة الإرهاب، لكي يكفل تكامل الجهود وتفادي الازدواجية في العمل. ومن الضروري تعزيز التعاون بين الوكالات ذات الصلة بغية تحسين قدرة عمليات السلام على العمل بمزيد من الفعالية.

ونؤيد أيضا خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي تشدد على ضرورة اتّباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف بطريقة فعالة. ونؤيد في ذلك الصدد اعتزام الأمين العام إدماج منع التطرف العنيف في أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة.

وتبعا لتغير طابع عمليات حفظ السلام، فإنه ينبغي للمجلس أن يتكيف مع الحقائق الجديدة. وكثيرا ما يعلق حفظة السلام بين الجهات الفاعلة المسلحة والمدنيين المطالبين بحمايتهم. ومن المهم أن يواصل المجلس التكيف على الأشكال الجديدة من النزاعات حتى يكفل قدرة حفظة السلام التابعين له على الاضطلاع بأدوارهم على نحو آمن وفعال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): احتراما للرئاسة والوفود الأخرى الحضور حول الطاولة، فضلا عن

عموم العضوية، سأتوخى الإيجاز الشديد ولن أنخرط في جدال مع وفد الدولة المعتدية.

وأود أن أكتفي بالرد السريع على نقطة لطالما يستخدمها الوفد الروسي، وهي أن المسائل التي أثارتها أوكرانيا ليست ذات صلة بهذا البند المعيّن من بنود جدول الأعمال أو في أي من مناقشات مجلس الأمن. غير أن التهديدات غير المتناظرة أو المختلطة هي بالضبط ما يفعله الاتحاد الروسي في العالم اليوم، وليس لأوكرانيا وحدها. وإن البند الذي نناقشه في جدول الأعمال اليوم هو ”صون السلام والأمن الدوليين.“ ومثلما أوضح وزير خارجية بلدي في بيانه، فقد أزهقت أرواح ما يربو على ١٠ ٠٠٠ شخص في أوكرانيا، في حين بلغ عدد المصابين ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص نتيجة مباشرة للعدوان الروسي على بلدي. وإن لم يكن ذلك يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فما هو التهديد إذن؟

وأخيرا، فإن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقرر من الذي يستحق العمل في المجلس ومن الذي لا يحق له ذلك.

هل ينبغي أن تشغل دولة معتدية مقعدا في المجلس، أم أن يشغله ضحية العدوان؟ نعتقد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قدمت لنا بالفعل الإجابة عندما انتخبت أوكرانيا في العام الماضي بأغلبية ساحقة لشغل مقعد في المجلس لمدة سنتين، على عكس الاتحاد الروسي، الذي أصبح عضواً في مجلس الأمن في عام ١٩٩١ في إجراء مبهم وغير واضح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أوجه الانتباه إلى أن العديد من الوفود قد أشارت اليوم إلى الحاجة إلى مسار سياسي في تسوية النزاعات لمنع التهديدات غير المتناظرة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى اتفاقات مينسك، التي لم يتحقق الوفاء بها لما يقرب من عامين الآن على الرغم من وعود الرئيس بوروشينكو، رئيس أوكرانيا. ويستمر القصف يومياً تقريباً وتطلق مختلف نظم المدفعية النار على المناطق المأهولة بالسكان. ويجري تدمير المنازل والمباني. والكثير من الناس يموتون. وتتمثل الحقيقة في تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تكشف هذه التقارير عن الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي اضطلعت بها أوكرانيا، سواء من جانب أجهزتها الأمنية أو من جانب وكالات إنفاذ القانون الأخرى.

إن تغيير الحالة في دونباس هو ضمن نطاق الممكن. تحقيق السلام السليم الوطيد هو الهدف الذي ينبغي أن نسعى إليه، وهو ممكن. بيد أن كل ذلك لن يحدث إلا من خلال الامتثال الصارم لاتفاقات مينسك. ولهذا السبب فإننا ندعو كييف للتعجيل بالوفاء بتلك الاتفاقات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من تسيير أعماله في الوقت المناسب. وُيرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في قاعة المجلس. كما يُرجى إلى المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة لكفالة الترجمة الشفوية الدقيقة. وبالنظر إلى العدد الكبير من المتكلمين، سنواصل مناقشتنا خلال فترة الغداء.

أعطي الكلمة الآن للسيد ريمون تشيبااندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيبااندا نتونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد سمعت دعوتكم إلى

الإيجاز، سيدي الرئيس، ولكني أستميحكم عذراً بالنظر إلى أن هذا البيان هو من البلد الذي يستضيف أكبر بعثة لحفظ السلام في العالم.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لمجلس الأمن بشأن الموضوع الهام وذي الصلة المتمثل في ”عمليات السلام التي تواجه تهديدات غير متناظرة“، وأن أشكركم على دعوة بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة. كما أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون. والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، السيدة ميكايل جان؛ والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد جان – بول لابورد، على حضورهم هنا اليوم وعلى إحاطاتهم الإعلامية الممتازة.

إن صون السلام والأمن الدوليين ليس أمراً ذا أهمية محورية لمهمة الأمم المتحدة فحسب، بل هو أيضاً الشرط الأساسي لنجاحها في الجهود الإنمائية والنهوض بالبشرية. ومن المؤسف أن تجد الأمم المتحدة نفسها تعمل للحفاظ على السلام والأمن في عالم تتغير فيه باستمرار التهديدات الأمنية ويتزايد تعقيدها. شهدت البيئة التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥، سنة تأسيس المنظمة، وتنفيذ عمليات حفظ السلام تغييرات أساسية. وبمرور الوقت، تزايدت التحديات التي يجب أن تواجهها عدداً وأصبحت أكثر تنوعاً من أي وقت مضى. إن حالات النزاع التي يطلب إلى المنظمة إدارتها اليوم مختلفة تماماً عن تلك التي كانت تواجهها لدى نهاية الحرب العالمية الثانية.

في ذلك الوقت، كانت النزاعات أساساً بين الدول، ما أدى إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار طلب من بعثات حفظ السلام إنفاذها. تتسم النزاعات اليوم بالتهديدات غير المتناظرة وغير التقليدية التي تشمل الجهات الفاعلة من غير الدول، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي كثيراً ما تتخذ شكل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود، والتي لا تتردد في استخدام المدنيين كدروع بشرية، مما يجعل البيئة وظروف العمل لعمليات السلام متزايدة الصعوبة. إن الخصوم الذين تواجههم عمليات السلام اليوم هم الخارجون عن القانون من الرجال والنساء والمنظمات الذين ينفذون أعمالاً وحشية، دون خوف من الموت. فأعمالهم تشكل تهديداً حقيقياً لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، كما شهدنا في مالي وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدت الحرب غير المتناظرة التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية – الجيش الوطني لتحرير أوغندا إلى خسائر بين العسكريين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ظل هذه الظروف، تتزايد صعوبة الحفاظ على المبادئ الرئيسية الثلاثة لنشر عمليات حفظ السلام؛ وهي موافقة الأطراف المتنازعة، والحياد، وعدم استخدام القوة. لا تزال هذه المبادئ صالحة للنزاعات بين الدول، التي هي من أشخاص القانون الدولي ومتساوية في السيادة، ولكنها على أقل تقدير تتنافى مع روح العصر أو قد عفى عليها الزمن عند التعامل مع التهديدات غير المتناظرة، وكأن المرء يتوقع من المجرمين أن يتصرفوا بحسن نية وأن يكونوا على استعداد للموافقة على تحييدهم أو القضاء عليهم. والأسوأ من ذلك هو أن هذه النزاعات تجعل أي جهود جادة من جانب عمليات حفظ السلام لاستعادة السلام أو الحفاظ عليه مستبعدة وغير فعالة. فحفظة السلام غالباً ما يضطرون إلى تبرير عدم قدرتهم على حماية المدنيين أو أن يكونوا استباقيين في الدفاع عن البعثات، وهذا ببساطة اعتراف بافتقارنا إلى الإرادة السياسية أو عدم قدرتنا على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لكي تبقى الأمور مجدية.

وبالنظر إلى العدد المتزايد من الإصابات بين حفظة السلام والمدنيين الذين يتعين حمايتهم، يجب علينا أن نتخذ خطوات

عاجلة وجريئة لدعم الفلسفة التقليدية لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن توضع هذه التدابير في إطار الأمم المتحدة وعلى مستوى الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة. إن للجمعية العامة ومجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة دوراً حاسماً في هذا الصدد. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة أن عمليات السلام المنتشرة في مناطق النزاع لديها ولايات تنص على قواعد الاشتباك والقدرات البشرية والمادية اللازمة للعمل بفعالية، وأداء مهامها بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن تكون مستعدة للنظر، إذا لزم الأمر – وهذا أكثر حدوثاً مما كان عليه في الماضي – في عمليات وبعثات السلام استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع ولاية أقوى، بل وهجومية، مع المزيد من المرونة التشغيلية التي، إذا اقتضت الضرورة، يمكن أن تفرض السلام وتصونه في جميع الظروف.

ويجب على الأمم المتحدة النظر في تزويد بعثات حفظ السلام باللوجستيات المناسبة والموارد المالية الكبيرة، وكذلك بالأفراد المدنيين والعسكريين المكيفين مع كل بعثة. وكما هو الحال بالنسبة لجميع الجيوش، يجب أن يكون العسكريون مستعدين للتضحية بأرواحهم، إذا لزم الأمر، للوفاء بولايتهم. وعلى الرغم من الإشارة إليهم باسم حفظة السلام، يجب على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عند الاقتضاء، أن تتصرف مثل الجنود الحقيقين وأن يُنظر إليها على أنها كذلك، لا أنهم ضباط شرطة يرتدون الزي العسكري، وذلك من أجل كفالة مصداقيتهم والتي هي أمر أساسي. ويجب على الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن دورها في الحفاظ على السلم والأمن الدولي لا يمكن الاستغناء عنه، تجنب الحالات التي يقتل فيها المدنيون في حين أن بعثات حفظ السلام المسؤولة عن حمايتهم لديها قوات متمركزة في الجوار.

وفيما يتعلق بالسكان المدنيين، فإنه من الصعب فهم كيف يحدث أن يتعرضوا مرارا للهجوم والقتل على يد القوات المعادية، وأن يعجز الجنود وحفظة السلام عن حمايتهم – وهم هناك من أجل القيام بذلك – بصرف النظر عن الأسباب التقنية والقانونية ذات الصلة. وفي حالة بلدي، فإنه في آب/أغسطس الماضي، تماما كما في السابق، قام السكان المدنيون – في بيني وجميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه التحديد في غوما بعد سقوط المدينة في أيدي المتمردين من حركة ٢٣ مارس قبل سنوات قليلة – بالهجوم على المنشآت والمرافق التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليعربوا عن شعورهم بالإحباط، وعجزهم عن الفهم، واستنكارهم فيما يتعلق بعدم تمكن الحماة من العمل بفعالية، بالنظر إلى طريقة عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شهد عدد من بعثات حفظ السلام الأخرى في جميع أنحاء العالم مشاكل مماثلة مع السكان المدنيين المحليين.

وبينما ننتظر تغير طبيعة بعثات حفظ السلام وتكوينها من أجل تمكينها من الاضطلاع بالعمليات العسكرية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتعامل بنجاح مع الحروب غير المتكافئة، هناك حاجة إلى زيادة نفوذ تلك البعثات عن طريق إنشاء وحدات قادرة على أداء مهامها، وتزويدها بالجيل الجديد من مضاعفات القوة.

إن تجربة بلدي مليئة بالدروس التي يمكن استخلاصها. والواقع أن لواء التدخل، الذي أنشئ في إطار البعثة عملا بالقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، جعل من الممكن تحقيق زيادة كبيرة في القدرة على الردع لدى قوات الأمم المتحدة وإلحاق هزيمة ثقيلة بقوات حركة ٢٣ مارس السابقة. وقد ساهم ذلك في تعزيز الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية واستعاد مصداقية البعثة من وجهة نظر السكان المدنيين. وينطبق نفس الشيء على الاستخدام المأذون به من جانب مجلس الأمن للتكنولوجيات الجديدة، مثل الطائرات

بدون طيار أو المركبات الجوية غير المأهولة وغير المسلحة التي تسهم إسهاما كبيرا في جمع المعلومات عن الخصم وتعزيز قدرات القوة على المنع والتدخل في كثير من الأحيان.

وعلى عكس أحكام القرارات التي أذنت بهذين التطورين، التي نصت على أن إنشاء لواء التدخل التابع للقوة، فضلا عن استخدام الطائرات بدون طيار، لم يؤذن به سوى على أساس استثنائي ولا يشكل سابقة، ينبغي أن نكون واقعيين وأن نتحلى بالجرأة بما يكفي للنظر في تغيير النموذج الذي من شأنه أن يجعل تلك الأدوات متاحة كلما تطلبتها الحالة على أرض الواقع. وبطبيعة الحال، سيكون ذلك مرهونا بموافقة البلد الذي سينشر فيه أصحاب الخوذ الزرق والبلدان المعنية المساهمة بقوات.

وبغض النظر عن التحسينات التي يمكن إدخالها لدعم عمليات السلام، فإن التعقيد المتزايد والارتفاع المتزايد في تكلفة هذه العمليات يؤكد على حقيقة أن المنع لا يزال أفضل خيار. وفي هذا السياق، ينبغي للمنظمة، في جملة أمور، أن تعزز تعاونها مع الحكومات، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تضطلع بدور هام ليس فقط في إقامة شراكات من أجل منع نشوب النزاعات والوساطة، ولكن أيضا في وضع استجابات سريعة وفعالة للأزمات، بفضل طابعها غير المكلف من الناحية المالية. وستكون هذه الاستجابات فعالة لأنها ستستند إلى المعرفة بخصوصيات البيئة المحلية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعمها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإنشاء مؤسسات قوية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، من أجل دعم الدول، لا أن تحل محلها. وعلى نحو أكثر تحديدا، هناك حاجة إلى المساعدة في تخصيص الاعتمادات واستيعاب ثقافة السلام والقيم العالمية المتمثلة في التسامح واحترام الآخرين، بدلا من فرض جدول أعمال من نيويورك على الآخرين. إننا بحاجة إلى تعزيز التعاون وتعزيز الثقة مع البلد المضيف.

وكثيرا ما تنشر عمليات حفظ السلام بناء على دعوة من الحكومة أو بموافقتها، من أجل تيسير التعاون اللازم بين قوات الأمن والدفاع الوطنية وقوات الأمم المتحدة. وهذه العمليات مكلفة باستعادة السلام، مع تجنب الوقوف حجر عثرة في طريق القوات الوطنية وتجنب أن يستمر نشر هذه البعثات إلى ما لا نهاية دون أي أمل في حل.

ويجب أن تقوم البعثات بأعمالها مع الامتثال لقوانين ومؤسسات البلد المضيف؛ ويجب أن ينظر إليها باعتبارها عابرة في الأساس. كما يجب أن تتبع نهجا يركز بقوة على الأزمة واستعادة وتوطيد الدولة المضيفة من حيث بمهامها التنظيمية وقدراتها على تلبية التطلعات المشروعة لشعبها. ولذلك، ينبغي أن تسهم في المقام الأول في استعادة سلطة الدولة وأمن الأشخاص والممتلكات، ولا سيما من خلال تضافر برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك من خلال إصلاح قطاع الأمن.

وهناك حاجة إلى الاستفادة من القطاع الخاص وأن يتم حشد المجتمع المدني باعتباره من القوى الإيجابية في تطوير الضمير العام والبحث عن حياة أفضل معا، لا استغلال المجتمع المدني لأغراض شائنة أو استخدام المجتمع المدني لمعارضة السلطة العامة، سواء كانت مشروعة ديمقراطيا أم لا. العناصر الثلاثة التي أوجزتها جميعا مهمة بغية الحفاظ على شراكة بناءة.

وهناك حاجة إلى التعامل بسرعة مع الحالات التي تتطلب تضامنا دوليا، ولا سيما في الأزمات الإنسانية القاسية. وهذا من شأنه أن يساعد على التخفيف من مشاعر الإحباط والظلم أو ببساطة السلوكيات التلقائية التي تظهر في البحث عن سبل للبقاء على قيد الحياة وكثيرا ما تفضي إلى العنف. وقد كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خطوة هامة في جهود

المجتمع الدولي الرامية إلى عدم تخلف أحد عن الركب وكفالة أن جميع سكان العالم يعيشون في سعادة وسلام.

ومن الضروري احترام الالتزامات الدولية التي انضمت إليها الدول من أجل إنهاء جميع أشكال الدعم للقوات الهدامة، وقطع سلاسل إمداد تلك القوات، ومنع نهب الموارد الطبيعية، التي غالبا ما تكمن وراء نشوب نزاعات اليوم. وتزداد أهمية ذلك لأنه، على الرغم من أن الحروب بين الدول قد اختفت، لا تزال بعض البلدان تمارسها تحت ستار حالات التمرد الداخلية التي تدعمها. وفي كثير من الحالات، تتمركز القوات الهدامة – التي نشجب ما تقوم به من أعمال – في بلدان مجاورة تشتري منها أسلحتها وذخائرها وغير ذلك من الأدوات الضرورية لعملياتها.

ولتجنب هذه الحالات، وقعت بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في عام ٢٠١٣ في أديس أبابا. وينبغي أن نتصرف وفقا لمبدأ التبعية من خلال استمرار التعاون مع المناطق بغية تعزيز منع الأزمات وحلها، مع إنفاذ القانون الدولي بدون تنازلات.

وإنني أدين شن الهجمات ضد حفظة السلام، بغض النظر عن دوافعها. ولا نزال مقتنعين بأن تزويد جنود الأمم المتحدة بما يلزم من دعم ومعدات من شأنه ضمان أنهم في أمان وسلام وأن لديهم الوسائل اللازمة لتوفير الأمن للسكان المدنيين، هو أحد أهم التهديدات التي نواجهها.

إن تعقد الظروف التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام اليوم يتطلب تعزيز الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأسرة الأمم المتحدة بأسرها، والمؤسسات المالية، والجهات المانحة الدولية والإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ناهيك عن البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة. ولن يمكننا سوى هذا المستوى من التعاون من التصدي بشكل جماعي للتحديات التي نواجهها اليوم والتي سنواجهها في السنوات القادمة.

وختاما، أود الإعراب عن تقدير بلدي لالتزام حفظة السلام وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، الذين يضطلعون بمهامهم الحيوية، غالبا في ظل ظروف صعبة، من أجل تنفيذ ولايات صعبة يعهد بها مجلس الأمن إليهم. ونشيد بذكرى الآلاف من الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم خلال أداء مهامهم في إطار الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وإنني على اقتناع بأن أفضل تكريم يمكننا أن نكرمهم به هو التعلم من دروس الماضي بغية تحسين عمليات حفظ السلام، وكفالة أن تكون ملائمة وفعالة. وهذا ما يجعل جلسة اليوم هامة جدا، وآمل ألاّ تظل حبرا على ورق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السنغال على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، والسيدة جين، والسيد فيدوتوف، والسيد لابوردي، والسيد بوتيلليس على بياناتهم.

إن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون في المقام الأول أداة سياسية في دعم عمليات السلام، على النحو المبين في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446).

وتتفق البرازيل تماما مع الحاجة الملحة إلى مكافحة آفة الإرهاب. وينص الدستور البرازيلي على نبذ الإرهاب، بوصف ذلك أحد المبادئ التوجيهية لسياستنا الخارجية.

وقد أثبتت التجربة أن السياسات القصيرة النظر والتركيز من طرف واحد على استخدام القوة كثيرا ما جعلا الأمور تتجه نحو الأسوأ. ولا تزال منطقة الساحل تواجه عواقب التدخل المشؤوم في ليبيا، الذي ساهم في زيادة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشار أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة، وهو ما تجسده الحالة في مالي. والتهديدات المتعددة الأبعاد التي نواجهها اليوم لن يمكن مواجهتها على نحو أكثر كفاءة إلاّ إذا أعطيت الأولوية لمنعها ومعالجة أسبابها الكامنة.

وعلى الرغم من أن سيناريوهات حفظ السلام قد تغيرت في العقود الأخيرة، ينبغي لنا ألا نميل إلى إعطاء تفسيرات مرنة للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلاّ في حالة الدفاع عن النفس، والدفاع عن الولاية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حالة التهديدات غير المتناظرة التي تشكلها الشبكات الإرهابية الآخذة في التوسع عالميا. والتسليح المفرط لاستجابة الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات لا يزيد من تعرّض أصحاب الخوذ الزرق للخطر فحسب، ولكنه أيضا يهدد أمن العنصر المدني للبعثات. والوفاء بولاية حماية المدنيين من التهديد الوشيك، أيا كان مصدره، ينبغي ألاّ ينطوي على المشاركة المباشرة في عمليات مكافحة الإرهاب أو دعمها.

ويؤسفنا أن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية يواصلان زيادة عدد الإصابات في صفوف موظفي الأمم المتحدة. والتهديدات غير المتناظرة تحد أيضا من التفاعلات مع السكان المحليين وتجعل من الصعب على بعثات حفظ السلام تنفيذ عناصر هامة من الولاية. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل أيضا القيام بكل ما هو مطلوب في ظل هذه الظروف من أجل تنفيذ الولاية على نحو آمن ومضمون، فضلا عن سلامة أفرادها وأمنهم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان اعتماد رد شامل على الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ومن ثم جعل العنصرين العسكري والمدني على استعداد تام لإنجاز ولاية البعثة. وكان بالإمكان تجنب سقوط العديد من الضحايا باستخدام المركبات المضادة للألغام.

وثمة حاجة إلى المزيد من التوجيهات والدعم في استخدام طرائق معينة، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة، وجمع المعلومات الاستخبارية، والقدرات الاحتياطية، والرد السريع، وعناصر تمكين القوة. ونشجع اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة السنغال، على إجراء مناقشات معمقة بشأن كيفية تحسين تنفيذ تلك المشاريع المبتكرة.

ويجب أن نفعل أكثر بكثير لمنع نشوب الصراعات والحؤول دون الحالات التي تعرّض المدنيين للخطر. ويجب علينا أيضا مواصلة تذكير أطراف الصراع المسلح بالتزاماتها تجاه دعم القانون الدولي، واحترام جميع المدنيين وحمايتهم، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. وكذلك من الأهمية بمكان أن يتخذ المجلس موقفا قويا ضد استمرار إيصال الأسلحة إلى مناطق الصراع، بما في ذلك تلك المناطق التي تتأثر بالأنشطة المكثفة التي تقوم بها الجهات من غير الدول. وينبغي للمجلس أن يواصل التشديد على أهمية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

ونتوقع أن تظل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسعى تعاونيا في خدمة السلام والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، مع التركيز على أولوية السياسات والوقاية، على النحو الذي يقترحه بحكمة الرئيس خوسيه راموس – أورتا والفريق الرفيع المستوى الذي يترأسه. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نسعى إلى متابعة توصية الفريق الرفيع المستوى التي تقضي بالحفاظ على التمييز الواضح بين أدوار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات العسكرية من خارج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بدلا من طمس الخطوط الفاصلة

بين حفظ السلام ومكافحة الإرهاب بطرق يمكنها أن تزيد من تفاقم محنة المدنيين على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. وإنني ممتن للإحاطات الاعلامية المثيرة جدا للاهتمام التي جرى تقديمها في وقت سابق اليوم.

إن التهديدات والتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست جديدة. فالكونغو في الستينات، والبوسنة والهرسك ورواندا في التسعينات، وسيراليون في عام ٢٠٠٠، وحالات عديدة أخرى منذ ذلك الحين سبقت الضغوط الحالية التي يواجهها حفظ السلام. والفرق الآن هو أن الوضع الاعتيادي الجديد يتطلب استمرار البقاء والعمل في بيئات متقلبة حيث لا تستخدم الأطراف المعنية أوجه التقدم التكنولوجي فحسب في تكييف الأسلحة المدمرة لصالحها، ولكنها متشبثة بإيديولوجيات تتخطى الحدود الوطنية ومرتبطة بشبكات الجريمة والإرهاب العابرة للحدود. وتبسط التنظيمات العنيفة غير المشروعة سيطرتها المتزايدة على الأراضي والأسواق والشعوب. وعلى الرغم من أن هذه الظواهر لا تقتصر على بعثات حفظ السلام وحدها، فإنها تؤثر على حفظ السلام بشكل لم يسبق له مثيل. وكل هذا جديد.

على أحد الصعد، يمكننا التركيز على الحلول التقنية بغية التصدي لحالات كهذه. ولمعالجة هذه المسائل، بإمكاننا أن ندعو إلى وضع مبادئ تتعلق باستخدام القدرات الهجومية لبعثات حفظ السلام التي تعمل في بيئات غير متناظرة تخاض فيها الحروب. وفي أعقاب هذا النهج، يمكننا اعتماد تكنولوجيا جديدة، وجمع المعلومات الاستخبارية، وتوفير قدرات الرد السريع والقدرات الاحتياطية، وعناصر تمكين القوة، على أمل أن يحقق ذلك الغرض المنشود. وعلى الرغم من المشاكل المرتبطة بعدم وضوح التمييز بين بعثة الأمم المتحدة العاملة في بيئة غير متناظرة بالتوازي مع قوة غير تابعة للأمم المتحدة، يمكننا، كطريقة عملية للمضي قدما، العمل مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، ولا سيما في الحالات التي تتطلب استجابات تتجاوز نموذج حفظ السلام الذي يتمحور حول الدولة. وباختصار، يمكننا أن نختار المزيد من السياسات والمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن كيفية استخدام القوة المتنوعة للمواءمة بين مواجهة التهديدات المتنوعة ومستويات العنف وبين تنفيذ تدابير حماية القوة كحل.

بيد أن التصدي للتحديات التي يواجهها حفظ السلام اليوم يحتاج إلى أكثر من أدوات حديثة. وعمليات حفظ السلام تختلف عن القتال في الحروب وإنفاذ السلام بمعنى أنها لا تنطوي على استخدام القوة كأسلوب مركزي في العمل. فحفظ السلام لا يعني مقاتلة العدو، والتطور نحو أن يصبح أشد قوة لم يغير من هذا المفهوم بصورة جوهرية.

والدرس المستفاد من تاريخ حفظ السلام هو أن السلام الدائم لا يتحقق من خلال الأعمال العسكرية والتقنية، وإنما من خلال الحلول السياسية. وحفظ السلام ليس استراتيجية في حد ذاته، بل هو أداة استراتيجية. إنه يتطلب التعاون. وحفظ السلام يتطلب توافقا سياسيا في الآراء بين أعضاء مجلس الأمن، والمساهمين بقوات وغيرهم على تكاليف العمليات، والحدود المرسومة لها، والمخاطر التي تواجهها في بيئات محفوفة بمخاطر عالية. غير أن ما نراه ينبثق من مجلس الأمن اليوم لا يشكل توافقا في الآراء، وإنما يشكل تباعدا في الآراء.

والقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، الذي مدد في آب/أغسطس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، مثال على ذلك. فلقد اتُخذ القرار بقليل من الاتفاق داخل المجلس نفسه ودون الاتفاق إلا على أسس ضئيلة مع الحكومة المضيفة

ودون إجراء مشاورات فعالة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والتي يتعين عليها تنفيذه.

وعلى المجلس إعادة النظر في طريقة تصميم الولايات. فلا يمكنه أن يستهين بمدى تعقيد إحلال السلام. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالطريقة التي يجري الاتفاق بها عليها والتخطيط لها وتنفيذها، لا يمكن أن تحقق سوى نجاحات محدودة. ولذلك، ينبغي للمجلس ألا يكلف أية عملية بالقيام إلا بما تسمح به البنية الهيكلية والسياسية للأمم المتحدة، بدلاً من إناطة ولايات متعددة بالعمليات ورفع مستوى التوقعات التي لا يمكن الوفاء بها ثم إعفاء نفسه من كل المسؤوليات. فهذا النهج الحالي ليس مستداما.

وعلى وجه التحديد، يجب اعتماد المفهوم الحازم لاستخدام القوة بأقصى درجات الحكمة ولا بد أن يكون مخصصا في جميع الأحوال. وذلك لأن الخيار العسكري الذي يضطلع به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة لا يمكن أن يكون استجابة طويلة الأجل لمشاكل، هي في الأساس مشاكل سياسية. وعلى المجلس معالجة تلك المشاكل سياسيا وليس عسكريا.

وفي جوهر الأمر، فإن الحلول التي نبحث عنها تكمن في تحسين فهمنا لما يدور هناك بنفس قدر كمونها في تعميق فهمنا لما نعانيه هنا. هذه هي المعضلة الفلسفية التي يواجهها المجلس الآن في ظل مشهد أمني تغير جذريا، وهو الجهاز الذي أنشئ قبل أكثر من ٧٠ عاماً في عالم مختلف للغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر السنغال على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

أصبحت البيئة الحالية لحفظ السلام أكثر تعقيداً وصعوبة. حيث يتم الآن نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مناطق لا يوجد فيها سلام للحفاظ عليه. والأعمال العدائية الموجهة وغير المتناظرة ضد موظفي الأمم المتحدة هي من بين أكثر التهديدات إلحاحا التي يواجهها العديد من بعثات حفظ السلام. ويُتوقع من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الاضطلاع بدور لم يُكلفوا تقليديا للقيام به، وهم أقل بكثير تجهيزا لأدائه. ومن ثم، ليس من الإنصاف توجيه اللوم لهم عند تقصيرهم في تلبية هذه التوقعات.

وعندما نتكلم عن التصدي للتهديدات غير المتناظرة لعمليات حفظ السلام، يجب أن نوضح أنه لا يمكننا تقويض الطابع الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالاضطلاع بأنشطة لمكافحة الإرهاب أو لمكافحة التمرد. ويجب أن نسترشد بالتوصيات الحكيمة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) بأنه لا يجب تكليف بعثات الأمم المتحدة بتنفيذ عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب لأنها ليست مؤهلة للقيام بذلك. ومن ناحية أخرى لا يمكن للأمم المتحدة أن تتخلى عن مناطق النزاع التي يتعرض فيها السلام لخطر بالغ، بل ويجري تقويضه، من قبل جهات فاعلة لا تعترف بأي قيود على أساليبها الوحشية ضد المدنيين وقوات حفظ السلام. بيد أن الولايات يجب أن تميز بوضوح بين إنفاذ السلام وحفظ السلام.

إن الطابع المتطور للنزاعات أدى إلى إعادة تصميم ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتتجاوز الدور التقليدي لمراقبة الهدنة. وبما أن معظم بعثات حفظ السلام تتعامل الآن مع أزمات معقدة داخل الدول أو بين الدول، فإنه يجري تصميم بعثات حفظ السلام المعاصرة لمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية للأزمات المعقدة، وتُكلف في كثير من الأحيان بكفالة تنفيذ اتفاقات السلام الشامل.

إن الطابع المتغير للتهديدات يشكل تحديا للدور التقليدي لعمليات حفظ السلام. ووجود جماعات متمردة وتدفق الأسلحة غير المشروعة والهجمات المتعمدة المُخطط لها ضد حفظة السلام والتفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة، هي بعض التهديدات الراهنة التي يواجهها حفظة السلام. وساعد هذا أيضا في كشف الثغرات في مجال التكنولوجيا والقدرات، والتي يلزم سدها للحفاظ على مستوى التميز والثقة الذي يحظى به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة منذ فترة طويلة. وفي ضوء ذلك، نود أن نؤكد على النقاط التالية:

أولاً مطلوب مزيد من الوضوح بشأن كيفية عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات التهديدات غير المتناظرة.

ثانيا، تعرض التهديدات غير المتناظرة حفظة السلام للخطر لأنهم يواجهون حالات تتجاوز قدراتهم ومواردهم. ولذلك، فإن التنفيذ الفعال لولايتهم يحتاج إلى موارد كافية ومتناسبة.

ثالثا، لا بد أن تستند قراراتنا المتعلقة بنشر البعثات إلى التشاور والإعداد ومعرفة الحالة في الميدان. والتعاون الثلاثي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمتطلبات الثلاثة. إذ يجب التشاور بصورة كاملة وفي الوقت المناسب مع البلدان المساهمة بقوات، بوصفها من الجهات المعنية الرئيسية، وأخذ اقتراحاتها في الاعتبار.

رابعا، لا بد أن يكون المجلس أكثر احتراسا عند التكليف بمهام تتعلق للإنفاذ. ولا ينبغي لحفظة السلام أن يصبحوا طرفا في النزاع، وألا ينظر إليهم السكان والسلطات المحلية بوصفهم أداة للتدخل الخارجي. إن إضفاء مزيد من الطابع العسكري على بعض بعثات الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار يمكن أن يجعلها أكثر عرضة للخطر، وليس العكس.

خامسا، إن استخدام التكنولوجيا الحديثة بما يتسق مع مبادئ حفظ السلام يجب أن يعزز الإلمام بالحالة ويساعد في كفالة حماية المدنيين وسلامة حفظة السلام.

سادسا، إن حفظة السلام التابعين لنا يضطلعون، وسيواصلون الاضطلاع، بمسؤولياتهم عن حماية المدنيين حيثما كان هناك تكليف بذلك. والولايات المحددة بوضوح ستجعل هذه المهمة أسهل بكثير.

سابعا، يحقق حفظ السلام أفضل النتائج حينما يكون هناك سلام للحفاظ عليه وعملية سياسية لاستدامته – ومن ثم، فإن هناك حاجة دائما إلى أن ترافق عمليات سياسية بعثات حفظ السلام.

وأخيرا وليس آخرا، تظل المبادئ الأساسية لحفظ السلام ضرورية لنجاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذه المبادئ حاسمة ولا غنى عنها للحفاظ على ما حظي به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على مر السنين من تأييد واسع وشرعية ومصداقية.

وختاما، أود أن أقول إن باكستان، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ساهمت بأكثر من ١٥٠٠٠٠ فرد في ٤١ بعثة في ٢٣ بلدا منذ عام ١٩٦٠. وحفظة السلام التابعون لنا يخدمون في حالات نزاع وما بعد انتهاء نزاع، تتسم بالصعوبة والتنوع، وهم يعملون بكفاءة مهنية وامتياز. وقد ضحى ١٤٤من قوات حفظ السلام الباكستانية بأرواحهم.

إن ذوي الخوذ الزرق يشكلون مصدر فخار ليس لنا وللأمم المتحدة فحسب، بل للبلدان الأخرى المساهمة بقوات كذلك. ويعتبر العالقون في براثن النزاع أنفسهم ضامنين للسلام ومبشرين بتحقيق الاستقرار. ويجب أن نشد على أيديهم ونعرب عن تقديرنا لنجاحاتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية فترويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن وفد بلدي، إذ يشدد على أهمية دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، يعتقد أنه لا يجب استخدام عمليات حفظ السلام كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع.

وينبغي التقيد بشكل صارم، عند إنشاء أي عملية لحفظ السلام أو تمديد ولاية العمليات القائمة، بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وأنا أشير إلى مبادئ من قبيل موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والحياد واحترام مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية.

كما أود أن أؤكد على الدور الفريد والذي لا غنى عنه للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤) بوصفها المحفل الحكومي الدولي الوحيد المكلف من الجمعية العامة بإجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. واستنادا إلى المبادئ والمبادئ التوجيهية الواردة في التقرير السنوي للجنة الـ ٣٤ والتي أقرتها الجمعية العامة، يجب إحالة جميع المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك موضوع مناقشة اليوم، إلى اللجنة للتداول بشأنها.

وفي جهودنا لتجاوز المشاكل المنبثقة عن التعقيد والطابع غير المتناظر للتهديدات، لا يمكن تجاهل استخدام التكنولوجيا والاستخبارات. ولكن من الضروري أن تؤخذ في الحسبان بشكل كامل شواغل الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً تحديد الجوانب القانونية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وجمع المعلومات الاستخبارية في عمليات حكومية دولية ملائمة.

إنَّ حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية للبلدان المضيفة، وينبغي لعمليات حفظ السلام، حيثما يصدر تكليف بها، أن تهدف إلى دعم الجهود الوطنية للبلدان المضيفة، لحماية مدنييها. لذا، فإنَّ أيَّ تدخُّل عسكري من قِبَل الأمم المتحدة، أو أية قوات أجنبية، بذريعة حماية المدنيين، أمر غير مقبول.

والمنظمات الإقليمية شريك هامّ في صون السلام والأمن الإقليميين. ويمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من تعاونها في الجهود للتغلب على التهديدات والتحديات غير المتناظرة، التي تواجهها بعثات حفظ السلام، عند الضرورة، بصفة ذلك وسيلة تكميلية. لكنَّ المسؤولية الأولية تقع على عاتق الأمم المتحدة. وينبغي لدور المنظمات الإقليمية في هذا الصدد أن يكون منسجماً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن لشرطة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في إرساء النظام أو إعادة تثبيت خدمات الشرطة المحلية، بغية تهيئة الظروف الملائمة للسلام والتنمية والمستدامَين، وينبغي لها أن تدعم نظيراتها في الدولة المضيفة، في جهودها لتطوير خفارة موجَّهة نحو المجتمع، وتوجيه وتدريب ضباط الشرطة في الدولة المضيفة، أو تقديم أفراد متخصصين في أنواع مختلفة من التحقيقات. ويجب تعزيز قدرة شرطة الأمم المتحدة لتوفير تلك الخدمات المفيدة.

ختاماً، ومع الإشادة بالرجال والنساء الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة، وبخاصة حفظة السلام الذين ضحُّوا بأنفسهم من أجل السلام، أود الإعراب عن استعداد حكومة بلدي للمساهمة لوجستياً وعسكرية في عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام، بنشر قواتٍ وأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا وفد السنغال، بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وإننا نرحب بوزير خارجية ذلك البلد، معالي السيد مانكيور نديايي. وممتنُّون على الإحاطات الإعلامية من نائب الأمين العام ومقدِّمي الإحاطات الإعلامية الأخرى صباح اليوم، التي كانت مفيدة للغاية.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وتشكر غواتيمالا الرئيس على المذكرة المفاهيمية (S/2016/927، المُرفق) التي عمَّمها بشأن عمليات السلام التي تواجه تهديدات غير متناظرة. وإننا نتشاطر الأفكار الواردة في تلك المذكرة، ومفادها أنَّ معظم الأزمات اليوم يمكن تصنيفها نزاعات داخلية أو نزاعات بين الدول، حيث المواجهات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية. ونتيجة لذلك، أصبح الأمن في تنفيذ العمليات ميدانياً أكثر تعقيداً بكثير. ويشعر وفد بلدي بالقلق ويأسف أسفاً شديداً على مقتل ٣٤ جندياً من ذوي الخوذات الزرق، وجرح ١٩٠ آخرين بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وينبغي أن يبقى تحسين حماية وأمن العاملين في عمليات حفظ السلام أولوية أساسية. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أنَّه يجري اتخاذ تدابير لتحسين التحليل الأمني للمبادرات المقترحة، باتخاذ قرارات في التوقيت المناسب بشأن الأنشطة التي يجب تنفيذها، وكيفية إدارة المخاطر التي يواجهها الأفراد في الميدان. ولا بدَّ من تشاطر المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب. وسلامة الأفراد مطلب غير قابل للتفاوض، يستدعي المزيد من الاهتمام.

والاستعراضات التي أُجريت في عام ٢٠١٥ بشأن عمل المنظمة في مجالَي السلام والأمن، وتحديداً التوصيات المتعلقة بعمليات السلام في تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وببناء السلام في تقرير روسينتال (انظر S/2015/490)، وبالمرأة والسلام والأمن، أكدت ضرورة تكيُّف الأمم المتحدة للحالات والظروف الجديدة التي لها تأثير على النزاعات، بمزيد من الاستثمار في الوقاية أكثر من الاحتواء.

يؤيد وفد بلدي تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام، في ضوء كون تلك العمليات، من حيث هيكلها وخصائصها، لم تُنشأ لكي تشارك في عمليات عسكرية نشيطة لمكافحة الإرهاب، بسبب افتقارها إلى القدرة في مجال اللوجستيات ومجالات أخرى، ولأنها، قبل كل شيء، تشوِّه المبدأ الذي تستند إليه عمليات السلام. وإننا عازمون على النظر في الظروف الناشئة، ولكن دون أن نغيِّر جوهر معنى عمليات حفظ السلام بدون توافق آراء واسع ومستنير.

لكننا نقدِّر أهمية الأفكار التي أعرب عنها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس؛ ولا يمكننا إنكار أنَّ الجماعات المتطرفة ظاهرة ناشئة. وهذا يعني أنه من الضروري وضع نُهُج مبتكَرة لمكافحة مثل تلك الجماعات المسلحة، بدون التخلِّي عن المبدأ التأسيسي لعمل المنظمة.

لقد أوضح الأمين العام في خطة عمله لمنع التطرف العنيف أنَّ الظاهرة تؤثر على مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وهي تقوِّض السلم والأمن الدولي، حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولا يوجد في منطقتي بلد منيع على تلك التأثيرات. والواقع الميداني مثير للقلق أيضاً. فلدى ٧ من البلدان الـ ١١ الأكثر تضرراً من الإرهاب العالمي، بعثات سلام بولايات من

المنظمة. وفي ما يتعلق بالحالة الراهنة، شهد المجتمع الدولي عدداً متزايداً من المواجهات بين الجماعات السياسية المسلحة وجماعات الميليشيات، حيث تسود الجريمة والإرهاب والتطرف العنيف. وفي بعض الحالات، واجهت حكومات البلدان المضيفة لبعثات السلام تحديات عديدة في السعي إلى حماية سكانها.

إنَّ بعثات حفظ السلام ليست مصمَّمة أو هادفة بشكل أساسي لمكافحة الإرهاب. وغواتيمالا تحتفظ بشكوكها حيال الإنجازات والتداعيات لدى ما يُسمَّى عمليات حفظ السلام. ونعتقد أنَّ تلك الأنواع من العمليات تشوِّه العمل الأساسي الذي تتابعه، آخذة في الحسبان أنَّ عمليات حفظ السلام ليست مصمَّمة أو مجهَّزة لفرض حلول سياسية عبْر الاستخدام المتواصل للقوة.

ومن المهم أن يعترف المجتمع الدولي بأنَّ منع النزاع مسؤولية مشتركة. ويجب تنسيقها بين جميع أصحاب المصلحة، أي الدول المعنية، المنظمات الدولية والإقليمية، الوكالات المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني طبعاً، بهدف العمل لحلِّ الأسباب الأصلية للنزاع، وصقل العناصر الأساسية لعمليات حفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أذكر شيئاً آخر لا يقل أهمية. إنَّ انتظار إدراج حالات النزاع على جدول أعمال المجلس، هو بمثابة اعتماد نهج متفاعل بدل نهج وقائي. وعلينا أن نستثمر في الوقاية، حتى لا نضطر لانتظار نشوب النزاعات، واتخاذ التدابير الضرورية. وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢(٢٠١٦) اعتُمِدا في نيسان/أبريل، ووجَّها رسالة واضحة: كسر أطواق العزلة في المنظمة، وهو مطلب أساسي إذا أردنا التقيد بالأركان الثلاثة لميثاق الأمم المتحدة، وهي التنمية، حقوق الإنسان والسلام والأمن.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): قبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم. وأشكر أيضاً نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية، فضلاً عن السيد يوري فيدوتوف، السيد جان – بول لابورد ومقدِّمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية المتعلقة بموضوع التهديدات غير المتناظرة لعمليات حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتدعم دعماً كاملاً البيان الذي سيدلي به ممثل مملكة هولندا في ضوء تعاوننا المتعلق بالولاية المجزَّأة المقبلة في مجلس الأمن.

ستواصل إيطاليا وهولندا جهودهما المستمرة في مجلس الأمن في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، للتشجيع على زيادة فعالية عمليات حفظ السلام، ونحن نشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلينا في تلك الجهود.

واسمحوا لي إذ أقدم التعازي لضحايا اعتداءات أمس على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أن أؤبن جميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء الخدمة تحت راية الأمم المتحدة في عمليات السلام. وكان ٥٠ منهم من الإيطاليين.

وتعتبر إيطاليا شراكتها في حفظ السلام مع الأمم المتحدة شراكة استراتيجية، بوصفها أول المساهمين بقوات الخوذ الزرق بين البلدان الغربية، وثامن مساهم عام في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام. كما تعتقد إيطاليا أن لديها، بفضل الخبرة المكتسبة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أدوات قوية تحت تصرفها لتحقيق هدف تكييف عملياتنا لحفظ السلام مع التهديدات الجديدة والناشئة. إن التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر S/2015/446) والعمل المضطلع به في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلاميمكن أن نسترشد بها كذلك،

أولا، أعتقد أن من الضروري اتباع نهج متكامل حقا سواء في الأمم المتحدة أو على أرض الواقع لضمان أن يكون جهدنا المتسم بالتعقيد شاملا ولكن مركزا، ومن ثم تعزيز المجموعة الكاملة من أنشطة الأمم المتحدة في البلد. وفي هذا الصدد، نقدر إنشاء وحدة لمعالجة شؤون تخطيط الشرطة في الأمانة العامة. وفي حين أن الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع البلدان المساهمة بالغة الأهمية، نعتقد أن أهم شراكة هي مع السلطات والمجتمعات المحلية ويجب دعمها دعما كاملا.

ثانيا، إن التدريب السابق للنشر أمر حاسم، وهو يوفر الوسائل الرئيسية لضمان التنفيذ الدقيق والشامل لولايات البعثات، وبالتالي تعزيز الحماية الفعالة للمدنيين وضمان أعلى المعايير الأخلاقية والتشغيلية. ومن خلال البرامج التي يقدمها مركز الامتياز الإيطالي لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار، فقد دربت وحدات الكاربنييري الإيطالية حتى الآن حوالي ١٠ ٠٠٠ وحدة من قرابة ١٠٠ بلد و ١٦ منظمة الدولية وإقليمية باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

ثالثا، يجب القيام بالمزيد لدعم المنظمات الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، من خلال التدريب والمساعدة، بما في ذلك عن طريق السعي إلى تحقيق التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويجب أن يتسع نطاق جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك لبناء القدرات ليتجاوز الأهداف التقليدية لحفظ السلام، وأن يتم تعزيزها من أجل التمكن من توفير المهارات الأساسية في القطاعات، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقنيات مكافحة التطرف العنيف، والمصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن. وأحد الأمثلة الصحيحة على هذا النهج هو مساهمة إيطاليا في الدور الذي تقوم به قوة الدرك الأوروبية في وحدة الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة في التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذا الجهد هام جدا، نظرا لأن البعثة في مالي تجسد تعقيد التهديدات غير المتناظرة التي يجب أن تواجهها عمليات حفظ السلام وما يتبع ذلك من استجابة.

رابعا، وبما أن التكتيكات غير المتناظرة كثيرا ما تستهدف حرمان الهوية الثقافية، فإن إيطاليا تقف على خط المواجهة في كفالة حماية التراث الثقافي في حالات الأزمات. ونعتقد أن هذا يشكل عنصرا حاسما في التزامنا في حفظ السلام ليس بهدف حماية حقوق الإنسان الضروري فحسب، بل بالمساهمة الكبيرة في منع نشوب النزاعات وجهود المصالحة، والحفاظ على حقوق وهوية الأقليات.

وأخيرا، تؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بالحاجة إلى الولايات المرنة والمعدات الكافية، وبخاصة بغية كفالة أنسب الحلول التكنولوجية للسياقات والتهديدات المتغيرة والمحددة. يجب إدماج الأصول والقدرات في استراتيجية محددة الأهداف – من معدات الوقاية الأساسية إلى استخدام المركبات الجوية غير المأهولة التي أثبتت أهميتها في إنقاذ أرواح المدنيين، كما كان الحال في نشر الطائرات بلا طيار في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أذكر الجميع بأن إيطاليا تعتقد أن تركيزنا الرئيسي يجب أن يظل اعلى لحلول السياسية للأزمات. وتفادي الصراع هو الخيار الوحيد الذكي والإنساني. ونحن بحاجة إلى زيادة المشاركة في أنشطة الوساطة والوقاية، إذا أردنا دحر الأسباب الكامنة وراء ظهور التهديدات غير المتناظرة. وينبغي تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذين القطاعين، وإنني أؤكد التزام إيطاليا منذ أمد طويل في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيدة تشارتسوان (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة

أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سنغافورة، الفلبين، فييت نام،كمبوديا،، ماليزيا، ميانمار،، وبلدي، تايلند.

وتود الرابطة أن تهنئ السنغال على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن تعرب عن تقديرها لهذا البلد على تنظيم المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري اليوم بشأن موضوع عمليات حفظ السلام والتهديدات غير المتناظرة. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المفيدة والثاقبة وذات الصلة.

وبوصف الآسيان منطقة تساهم حاليا بما يقرب من ٥ ٠٠٠ من الرجال والنساء في ١٢ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها تولي أهمية كبيرة لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي الواقع، إن ظاهرة التهديدات غير المتناظرة ليست جديدة. ومع ذلك، كوما أُشير بحق في المذكرة المفاهيمية (S/2016/927، المرفق)، فإن الاتجاه الأخير في زيادة تواتر وحجم تلك الهجمات الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هو الأكثر إثارة للقلق. ولا يتجلى هذا بصورة أكثر وضوحا من تجليه في حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، اللتي تكبدتا عددا كبيرا من الضحايا. نحن ندين بشدة جميع الهجمات على موظفي الأمم المتحدة.

وتؤكد الرابطة على دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام باعتبارها المحفل المناسب للنظر في السياسات الرئيسية والبت في المسائل المتعلقة بحفظ السلام للأمم المتحدة. وقد دأبت اللجنة الخاصة على تأكيد أهمية التعاون الثلاثي المنتظم والهادف فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. ونحن نعتبر هذه المناقشة المفتوحة جزءا من هذا التعاون، ونشجع مجلس الأمن على الأخذ في الحسبان على النحو الواجب الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء اليوم.

وإسهاما منا في المناقشة، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى النقاط التالية. أولا، تؤكد الرابطة من جديد موقفها الثابت المتمثل في وجوب تمسك بعثات حفظ السلام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى الرغم من السياق المتغير لعمليات حفظ السلام، تظل المبادئ أمرا لا غنى عنه لنجاح جميع عمليات حفظ السلام.

ثانيا، هناك تلاق واضح في الآراء على أنه لا ينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الانخراط في أنشطة مكافحة الإرهاب. وفي نفس الوقت، مع ذلك، لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن التهديدات غير المتناظرة أصبحت الآن جزءا من الواقع التشغيلي حيث يعمل العديد من بعثات حفظ السلام. لذلك، يتعين علينا الاستعداد للأسوأ من خلال تزويد حفظة السلام التابعين لنا بأفضل ما يمكن من القدرات والتدريب بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام وتعزيز قدرتهم على الاضطلاع بولاياتهم على نحو فعال. وهذا يتطلب بذل جهود جماعية من الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. كما ندعو البلدان المضيفة إلى تقديم مرتكبي الهجمات ضد حفظة السلام إلى العدالة.

ثالثا، يمكن للعمليات العسكرية معالجة أعراض الإرهاب. غير أن استخدام القوة لوحده لن يوقف انتشار الإرهاب ولا يمكنه تحقيق ذلك. وتكرر الرابطة تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب. ولذلك، نؤيد تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا متكاملا ومتوازنا. ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تسهم إسهاما كبيرا في الركن الثالث للاستراتيجية، حيثما كلفت بذلك، أي بناء قدرات الدول على منع ومكافحة الإرهاب من خلال الدعم البرنامجي في مجالي سيادة القانون والأمن.

وبالنظر إلى السياق الواسع، فإن التهديدات غير المتناظرة أحد المظاهر المتعددة للتحديات المعاصرة التي تواجه عمليات حفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن تشكل هذه المناقشة المفتوحة جزءا من حوار مستمر يكون بالغ الأهمية لتحسين حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتعزيزه من خلال تحسين تخطيط البعثات واستعراض الولايات. ومن جانبنا على الصعيد الإقليمي، عملت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على توحيد عملياتنا وقدراتنا لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال شبكة مراكز حفظ السلام التابعة للرابطة، التي يشكل تعمل بمثابة منصة لتبادل المعلومات وبناء القدرات وتبادل الآراء بشأن التحديات الجديدة. ولذلك لا نزال ثابتين في التزامنا بالعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وشركائها من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وباسم الاتحاد الأوروبي ذاته. وتؤيد بياني البلدان التالية: البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا.

وأود أن أشكر الرئاسة السنغالية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة. وأشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم العميقة الفكر في مناقشة اليوم بشأن التحديات التي تمثلها التهديدات غير المتناظرة لجهود السلام المبذولة في جميع أرجاء العالم.

وأود أن أؤكد مجدد من البداية ذاتها على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تزال ملتزمة بحفظ السلام – وهو النشاط الرئيسي للأمم المتحدة. ونقدر تقديرا كبيرا الشراكة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة والتبرعات المالية التي تجعل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة نشاطا فريدا. وإذ يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالاهتمام المتزايد بالدور الذي يولى للمنظمات الإقليمية في حفظ السلام، فإنه سيواصل البحث عن سبل لتعزيز حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أو دعمه.

وإذ ندرك السياق الخطير والمعقدة الذي يضطلع فيه حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة بأعمالهم، فإننا نشيد بمن جادوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة. إن الاتحاد الأوروبي يقود الجهود الرامية إلى الاتفاق على قرار بشأن سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم وحماية موظفي الأمم المتحدة، وسيواصل العمل دعما لذلك الهدف.

ولا يزال البحث عن تدابير لزيادة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان يكتسي أهمية بالغة، بل أصبح أكثر إلحاحا بسبب العدد الكبير للهجمات المحددة الهدف على حفظة السلام. وبالنظر إلى المشهد المعاصر والمتغير لحفظ السلام، ينبغي نشر بعثات حفظ السلام على الأقل مع المزايا التكنولوجية نفسها التي ترى معظم الحكومات والمؤسسات في جميع أرجاء العالم أنه لا غنى عنها لعملياتها.

وفي ذلك السياق، ينبغي مواصلة السعي لتحسين إدماج التكنولوجيا الحديثة والقدرات الاستخباراتية في عمليات السلام. ونشيد بجهود الأمانة العامة نحو توسيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات حفظ السلام. كما نشجع تطوير المعلومات والقدرات الاستخباراتية في البعثات الحالية والمقبلة. فبوسع استخدام تلك الموارد والتكنولوجيا أن يساعد على تحسين إلمام القوات بالحالة في الوقت الحقيقي، وبالتالي الإسهام في تنفيذ ولايات البعثات، وحماية المدنيين وتوفير أمن موظفي الأمم المتحدة على أرض الواقع.

إننا بحاجة إلى مواصلة حوار مفتوح وشفاف وبناء بشأن نشر التكنولوجيا الحساسة على وجه الخصوص واستخدام الاستراتيجيات التي تتيح للبعثات الميدانية التمتع بالمزايا التي توفرها التكنولوجيا الحديثة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المناقشات بشأن تلك المواضيع المختلفة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تدعو إلى التشجيع وينبغي أن تستمر في بذل مسعى جماعي لإيجاد أرضية مشتركة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحقق الحلول وتزيد الآثار. وبدلا من ذلك، سيكون من الضروري اتساق إدماج التكنولوجيا الحديثة مع الأساليب ذات الصلة المتاحة للموظفين المعدين والمدربين بشكل جيد في السعي لتعزيز النواتج التشغيلية. ويشكل تزويد البعثات بشهادات التدريب الكافي، على نحو ما أوصى به الأمين العام، خطوة في الاتجاه الصحيح. كما أن التدريب، بما في ذلك التدريب اللغوي المتكيف مع منطقة الانتشار وتجهيز الأفراد، قبل الانتشار وأثناءه – سواء كان للعسكريين أو للشرطة أو للمدنيين – على أساس المعايير الموحدة أمرا مهما لضمان نجاح البعثات.

(تكلم بالفرنسية)

وكما تؤكد الرئاسة السنغالية للمجلس عن حق في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2016/927، المرفق)، فإن مالي حالة مثيرة للاهتمام. ولا يزال الهدف الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في مالي هو تعزيز الاستقرار بالجمع بين تحقيق الأمن والتنمية والحوكمة في نهج متكامل ومنسق لصكوك الاتحاد ذات الصلة. ويتمثل الهدف في معالجة الأسباب العميقة الجذور لانعدام الأمن وتخلف النمو والنزاعات المحلية والإقليمية والوطنية.

وتشكل بعثتانا المنتشرتان في الميدان في إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك – بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي – جزءا لا يتجزأ من ذلك النهج الشامل. ويعتزم الاتحاد الأوروبي تمكين السلطات المالية من التصدي بشكل مباشر، بالوسائل الخاصة بها، للتهديدات على أرض الواقع، وبعبارات أعم، استعادة السيادة والأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، اضطلع الاتحاد الأوروبي بتدريب القوات المسلحة المالية، بتقديم خبراء في مجال التدريب ومستشارين استراتيجيين في إطار الشرطة والدرك وقوات الحرس الوطني، فضلا عن الوزارات ذات الصلة أجل إصلاح قطاع الأمن.

وعلى مستوى تحقيق الأمن، يساهم أكثر من نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونتيجة لذلك، فإنهم أيضا يعملون بصورة مباشرة في إطار بعثة الأمم المتحدة في مالي لتحسين التصدي للتهديدات غير المتناظرة. إن التعاون المتميز بين بعثة الأمم المتحدة في مالي وبعثات الاتحاد الأوروبي يبين بوضوح العمل المشترك الذي يجري تنفيذه لمكافحة التهديدات غير المتناظرة. ويتجاوز ذلك التعاون، الذي يستند إلى تنفيذ الولاية الخاصة بكل بعثة، المستوى التشغيلي إلى تغطية العملية السياسية ككل.

كما يشمل النهج الشامل للاتحاد الأوروبي عنصرا للتعاون الإنمائي نشكل فيه نحن شريكا رئيسيا مالي. ويسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بصورة مشتركة بما يقارب مبلغ ١,٧ بلايين يورو للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ في شكل معونة إنسانية تبلغ ٤٠ مليون يورو في العام. وفيما يتعلق بالهجرة، فإن مالي إحدى الدول ذات الأولوية لعمل الاتحاد الأوروبي. وفي إطار الصندوق الاستئماني الذي أنشأناه، تمت الموافقة بالفعل على تقديم مبلغ ٩١,٥ ملايين يورو وينبغي الموافقة على ٤٠ مليون يورو بحلول نهاية الشهر.

كما أن جمهورية أفريقيا الوسطى مثال آخر حيث يعمل الاتحاد الأوروبي بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والبلد

المضيف على مساندة جهود الحكومة في مواجهة أنشطة الجماعات المسلحة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أقر المجلس الأوروبي إنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ستسهم في إصلاح القطاع الأمني في البلد وتجعل قواته الوطنية قادرة على التصدي لتلك التهديدات بنفسها. وفي تمديد بعثة المستشارين العسكريين في بعثة الاتحاد الأوروبي، ستعمل بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى على تحديث القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لضمان أن تكون فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للحكم الديمقراطي.

وفي هذا الصدد، استجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لنداء الأمم المتحدة وحشدت جهودها لتقديم الموارد والقوات إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تمكينها من الوفاء بولاياتها.

(تكلم بالإنكليزية)

في الختام، فإن البلدان التي تعمل فيها قوات لحفظ السلام معرضة بصفة خاصة لانتشار التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف التي أوصت، في جملة أمور، بأن تدمج الدول الأعضاء منع التطرف العنيف في الأنشطة ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، وفقا لولاياتها.

ونعتقد أيضا أن عمليات حفظ السلام هي إحدى الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد السلطات المحلية في تطوير وتعزيز قدراتها على تحسين مواجهة تلك الآفة. وهي جزء من نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة الذي يروج له الأمين العام، والذي يهدف إلى تقديم المساعدة التكتيكية بصورة متسقة ومنسقة ومتكاملة إلى الدول الأعضاء بغية تطوير وتعزيز قدراتها، بما في ذلك في مجال منع التطرف العنيف. ويشجع الاتحاد الأوروبي المزيد من التنسيق والتبادل بين عمليات حفظ السلام وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوني.

السيد كوني (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن السيد مارسيل آلان دي سوزا، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي كان يتمنى حضور هذه الجلسة ولكنه اضطر للبقاء في أفريقيا بسبب ارتباطات مسبقة على نفس القدر من الأهمية لتقدم الجماعة، أقدم اعتذارنا عن غيابه. وأعرب أيضا عن شكرنا على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة المتعلقة بموضوع عمليات حفظ السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. وبالمثل، أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا في هذا الصباح على وضوح بياناتهم.

وتغتنم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذه الفرصة لتهنئ بحرارة الوفد السنغالي على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، قبل أسابيع قليلة من انعقاد المنتدى الدولي في داكار بشأن السلام والأمن في أفريقيا – وهو حدث سيمكننا من تبادل الآراء بشأن الالتزامات في المنطقة والعثور على بعض الدلالات بشأن كيف يمكننا إبعاد منطقتنا بصورة نهائية عن المخاطر المحتملة. وهذا هو السبب في أن الجماعة الاقتصادية تنظر إلى ذلك الاجتماع بوصفه جزءا من التنفيذ الملموس للرؤية الجديدة التي يمكن لجميع أصحاب المصلحة تقاسمها في التصدي للتحديات والتهديدات غير المتناظرة في عمليات حفظ السلام. والجماعة الاقتصادية تؤيد تماما هذه الرؤية وتعتزم الاضطلاع بدورها الصحيح، كما فعلت دائما، من أجل بناء السلام والحوكمة الرشيدة في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أحيينا ذكرى وفاة ٢٠١ من حفظة السلام في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ عدد كبير جدا. وسقط عدد متزايد منهم ضحايا لهجمات غير نمطية. وبالأمس، فقد اثنان آخران من حفظة السلام حياتهما في مالي. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لحماية حفظة السلام التابعين لنا وضمان تنفيذ ولايات حفظ السلام على النحو السليم.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي واحدة من البعثات التي تواجه أكثر الهجمات غير النمطية، مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها الحد من الخسائر البشرية في المستقبل. ونرى أن هناك ثلاثة عناصر أساسية.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى تحسين الاستطلاع وجمع المعلومات. فالاستطلاع العسكري أمر أساسي للكشف عن التهديدات غير المتناظرة في مرحلة مبكرة وتمهيد السبيل لاتخاذ تدابير مضادة مناسبة. ولجعل ذلك ممكنا، يجب تكييف المعدات العسكرية والتدريب ومفهوم العمليات مع الظروف القائمة. وهذا هو ما نحاول تحقيقه حاليا في القطاع الشمال الشرقي للبعثة المتكاملة. وقد قدمت ألمانيا، في شراكة مع البلدان المجاورة المساهمة بقوات، مساهمة كبيرة في شمال مالي بنشر قوة مهمتها الاستطلاع في منطقة غاو. وتضطلع تلك القوة بطائفة واسعة من الأنشطة المتصلة بجمع المعلومات، بما في ذلك قوات الاستطلاع البرية والاستخبارات البشرية والتعاون المدني – العسكري، فضلا عن الاستطلاع الجوي بواسطة مركبات جوية تكتيكية وغير مأهولة، يصل مداها إلى ١٠٠ كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت ألمانيا يوم الثلاثاء الماضي المنظومة الجوية غير المأهولة ”هيرون ١“ لدعم البعثة المتكاملة، والتي يصل مداها إلى ٩٠٠ كيلومتر. وستساعد النتائج التي ستصل إليها في الحد من التهديدات غير المتناظرة لجميع البلدان المساهمة بقوات ولموظفي الأمم المتحدة والمدنيين على السواء.

ثانيا، نحن بحاجة أيضا إلى حماية أفضل. إن من الصعب الكشف عن التهديدات غير المتناظرة والتصدي لها. ولذلك، فإن التدابير الوقائية ذات أهمية رئيسية. وتساهم ألمانيا بوحدة حماية للقوات على درجة عالية من المهنية، يغطي عملها معسكر كاستور في غاو بالكامل. وتدعم قوة خاصة من أفراد مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة التحقيقات لتحديد الجناة المحتملين. وكخطوة أولى، ستقدم ألمانيا مساهمة مالية قدرها مليونا يورو لشراء مركبات مدرعة، ولكن يجب بذل جهود أكبر بكثير لأن هذه المركبات لا غنى عنها لحماية أرواح حفظة السلام التابعين لنا في مالي.

ثالثا، يجب علينا ضمان تحسين الدعم الطبي. فعندما يتعرض حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة لهجوم غير نمطي في وسط الصحراء، على بعد ١٠٠ ميل شمال غاو، فليس هناك ما هو أهم لسلامتهم من الدعم الطبي السريع والكافي. وفي منطقة شمال مالي المترامية الأطراف، لا يمكن القيام بذلك دون الطائرات العمودية. وهي ذات أهمية رئيسية للإجلاء الطبي والحماية. وهي أيضا ذات أهمية رئيسية للقوة المعنوية والتشغيلية لحفظة السلام التابعين لنا في الميدان. وألمانيا تدرس حاليا السبل الكفيلة بتوفير طائرات عمودية حديثة للحماية والإجلاء الطبي للبعثة المتكاملة في عام ٢٠١٧.

وهذه العناصر الثلاثة لا يمكن أن توفر حلا شاملا للتحديات التي تواجه حفظ السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. إلا أنها تمثل عناصر ملموسة هامة لحماية حفظة

السلام التابعين لنا في الميدان. وفي المستقبل القريب، من المهم للغاية تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام المتعلقة بالتحديات غير المتناظرة. إننا مدينون للرجال والنساء في الميدان بأن نوفر لهم أكبر قدر ممكن من الحماية. ولا يسعنا إلا أن نفعل ذلك معا، وألمانيا على استعداد للمساهمة في ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، أشكركم شكر جزيلا، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام والمثير للاهتمام بالنسبة لنا جميعا، وليس لحفظة السلام العاملين في الميدان فحسب. هذا هو واجبنا المشترك.

وما فتئت بولندا منذ أكثر من ستة عقود تكرس نفسها لجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ونحن من بين الدول التي أرسلت، منذ عام ١٩٥٣، مراقبين إلى بعثة حفظ السلام في شبه الجزيرة الكورية. وبعد مرور ثلاثة وستين عاما، فإننا نواصل نشر حفظة السلام. وبإسهام يبلغ أكثر من ٧٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام خلال تلك الفترة، اكتسبت بولندا خبرة عملية واسعة في مجال حفظ السلام. ومن خلال الجهود الوطنية التي بذلناها مؤخرا في بعض من أكثر بيئات الصراع صعوبة، فإننا شهدنا أيضا مواجهات مباشرة مع تهديدات غير متناظرة، وكان علينا التعامل مع ذلك التحدي. وفي هذا السياق، فإننا نتفق تماما مع المتكلمين الذين أكدوا الطابع المتغير للتهديدات المعاصرة، التي كثيرا ما تنشأ عن عوامل خارجة عن الدولة أو جراء ظواهر جديدة تماما، مثل الحرب المختلطة.

وتتزايد التوقعات فيما يخص المنجزات المتوخاة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، فلا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولا البعثات السياسية الخاصة مصممة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة. وقد أدت أعمال التطرف المصحوب بالعنف، إلى وقوع أكبر الخسائر في الأرواح بين حفظة السلام وأفراد البعثات المحليين.

وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نعالج التعقيد المتزايد لبيئة حفظ السلام قبل أن تتصاعد الحالات وتتجاوز حدود قدرتنا على مواجهتها. يتعين على عمليات حفظ السلام خلال القرن الحادي والعشرين، الاستفادة من القدرات الاستخباراتية والتكنولوجيات الجديدة من أجل تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ويمكن أن يشكل التدريب المناسب والمعدات الملائمة، الفرق بين الحياة والموت. ويجب على البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن المنظمات الإقليمية، أخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

ومع ذلك، ليست هناك حلول سريعة إذا أردنا إيجاد حلول دائمة للتهديدات غير المتناظرة. إننا بحاجة إلى استراتيجيات سليمة في الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والتهديدات غير المتناظرة. وفي الميدان، يجب أن يسبق اتخاذ التدابير، التخطيط والتكييف السياسي، تبعا للحالة الميدانية. وفي هذا الصدد، على الأمم المتحدة دور هام في الأنشطة المتصلة بالحفاظ على السلام وينبغي لها أن تضطلع به. وقد قال خوسيه راموس – هورتا من تيمور – ليشتي، بشكل صائب، بصفته رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام:

> ”إن مفهوم الحفاظ على السلام يحرر مؤسسة بناء السلام من الآفاق القصيرة الأجل التي تعوقها، ولا سيما عندما تجرى كجزء من عملية السلام، التي تنحو إلى تناول بناء السلام باعتباره أداة لإدارة النزاع مع القليل من الموارد التي يمكن توقعها، لضمان استدامتها بعد انقضاء مدة البعثة“.

وفي ظل هذه الخلفية، لا بد من أن يجري التعاون الوثيق في مجال عمليات السلام بين مجلس الأمن، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وغيرها من دوائر الأمم المتحدة ذات الصلة. ولدى الأمم المتحدة خبرة واسعة وفريدة بوجه خاص، فيما يتعلق بتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، وكذلك في مجال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتلك أمور حاسمة لكسر حلقة العنف المفرغة. وهي تسهم أيضا في الحد من التهديدات التي يشكلها التطرف المصحوب بالعنف.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه قد تم بالفعل إنجاز الكثير. ويسهم تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، واستعراض عمليات حفظ السلام والمناقشات التي نجريها اليوم، في الاعتراف بالتحديات التي يواجهها حفظة السلام. وفيما يتعلق بمكافحة التهديدات غير المتناظرة، سيعتمد نجاحنا كثيرا على التنفيذ المتسق والمستمر للتوصيات القائمة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونأمل أيضا أن يواجه الأمين العام الجديد، أنطونيو غوتيريس، هذا التحدي بنشاط، مع مراعاة أن الأمن هو حجر الزاوية في العالم السلمي الذي نصبو جميعا للعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي، النرويج.

إننا نشكر السنغال على عقد هذه المناقشة الهامة. إن التهديدات غير المتناظرة، بما في ذلك تلك الناجمة عن الإرهاب والجريمة المنظمة، تشكل واقعا في الصراعات المعاصرة. ويعد مرتكبو هذا العنف مفسدين للسلام. وتستضيف حاليا ٧ بلدان، من بين ١١ بلدا، تعد الأشد تضررا من الإرهاب، عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييدا كاملا توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) في تقريره بأن بعثات الأمم المتحدة ليست ملائمة للقيام بعمليات مكافحة إرهاب. ومع ذلك، حيث توجد تهديدات غير متناظرة، يتعين على بعثات الأمم المتحدة التكيف من أجل التعامل مع تلك التحديات. واسمحوا لي أن أطرح بإيجاز خمس نقاط.

أولا، يجب تزويد جميع البعثات بالقدرات الضرورية للاضطلاع بولايتها وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة. يدعو تقرير الفريق إلى إصلاح شامل جيد لعمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق توفير الإمدادات الطبية الكافية والدعم. ويسر بلدان الشمال الأوروبي إدخال الأمم المتحدة تحسينات هامة بتلك الروح، ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وتشير بعض التطورات المبتكرة إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كانت بلدان الشمال الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، رائدة في استخدام المعلومات الاستخبارية من خلال وحدة التجميع المركزي لكل مصادر المعلومات. وتساعد الوحدة البعثة على تحسين رصد الجناة المحتملين فيما يخص أعمال العنف غير المتناظرة، وبالتالي تعزيز قدرتها على منع الهجمات والتصدي لها. واستنادا إلى تلك التجربة، توصي بلدان الشمال الأوروبي بأن تواصل الأمم المتحدة تطوير قدرتها التكنولوجية وأدواتها التحليلية من أجل تحسين فهم ومنع ومواجهة التطرف وأعمال العنف غير المتناظرة.

ثانيا، حتى في البيئات الأمنية الصعبة، يجب أن تستمر بعثات الأمم المتحدة في التواصل مع المجتمعات المحلية. وعند الاقتضاء، يجب أن تكون بعثات الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للتصرف بحزم ودون تردد لحماية المدنيين.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة تعميق شراكتها مع المنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص. إن الاتحاد الأفريقي قد اكتسب خبرة غنية من التعامل مع بيئات الصراع غير المتناظرة، كما هو الحال في الصومال. ونعتقد أن تعميق الشراكة وتبادل الممارسات الفضلى سيعود بالنفع على جميع الأطراف، بما في ذلك فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ العمليات.

رابعا، يجب أن نكفل تلقي جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في بيئات أمنية معقدة القدر الكافي من التدريب والمعدات للاضطلاع بمهامهم. ويجب أن نستثمر في القيادة على جميع المستويات. وعند الضرورة، ينبغي للأمم المتحدة تيسير وتقديم المساعدة لبناء القدرات والتدريب من أجل تحقيق هذه الغاية.

وتتعلق النقطة الخامسة والأخيرة بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وزيادة الاستثمار في منع نشوبها، مع أخذ المنظور الإقليمي بعين الاعتبار في أغلب الحالات. وينبغي إعطاء الأولوية لوقف التدفقات المالية غير المشروعة، وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلا عن تحسين السياسات الإنمائية، وتقوية الدول الهشة، مع إشراك المرأة وتوفير التعليم وفرص العمل للشباب.

وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، داخل وخارج أسرة الأمم المتحدة، يجب أن نكون على استعداد للمشاركة على المدى الطويل، بغية التمهيد للتوصل لحلول سياسية حقيقية والحفاظ على السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): من أجل توفير الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، الذي سوف ينشر كاملا على موقع بعثتنا على شبكة الإنترنت.

وفي مواجهة التهديدات غير المتناظرة، من الواضح أن قوات الأمم المتحدة ليست مهيأة لمكافحة المنظمات الإرهابية. ومع ذلك، يجب أن يكونوا قادرين على حماية أنفسهم. فكيف يمكنهم فعل ذلك؟ أود أن أثير أربع نقاط بشأن هذا الموضوع.

أولا، يجب أن نركز على التدريب. فمن الضروري للغاية أن تتلقى قوات الأمم المتحدة التدريب الملائم قبل النشر. وبالمثل، لا غنى إطلاقا عن المعدات الملائمة. وأذكر في هذا الصدد أن بلجيكا ستواصل جهود التدريب في إطار دورات تدريب المدربين.

وملاحظتي الثانية تتعلق بالحاجة إلى الاعتراف بأهمية الاستخبارات باعتبارها عاملا لكفالة النشر الفعال لأصحاب الخوذ الزرق. وفي سياق حالة متدهورة، من الضروري الاستفادة من تحسين الاستخبارات بشأن الحالة في الميدان. ويلزم المضي قدما بالتقدم المحرز في هذا المجال.

ثالثا، من الضروري ضمان أننا نتمتع بدعم السكان المحليين. ولذلك يجب علينا إنشاء شبكة من العلاقات القائمة على الثقة فيما بين السكان. علاوة على ذلك، وبطبيعة الحال، من المهم ضمان أن لدى القوات المنتشرة الكفاءة اللغوية لضمان أفضل تفاعل ممكن مع السكان المحليين.

وتتعلق نقطتي الرابعة والأخيرة بولايات عمليات حفظ السلام. فالولايات الواضحة – المتسلسلة وفقا للأولوية والمتسقة على نحو أفضل مع الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على الأرض والتي تكون موضوع مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات – مهمة أهمية مطلقة. وفي هذا الإطار، سيكون كذلك من المفيد النظر في إمكانية إعادة تصميم الولايات في ضوء السياق العالمي أو الإقليمي للتهديدات غير المتكافئة.

وقد شددت الاستعراضات الاستراتيجية الثلاثة لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٥، على أهمية منع نشوب النزاعات. ويكتسي ذلك الاستنتاج مزيدا من الأهمية اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ جمهورية كوريا السنغال على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما نقدر مبادرة السنغال بعقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن ما تواجهه عمليات حفظ السلام من تهديدات غير متناظرة، ونشكر وزير الخارجية مانكيور نديايي على قدومه إلى نيويورك لترؤس المناقشة.

لقد أسهمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إسهاما كبيرا في حل النزاعات وفي خفض عدد النزاعات على مدى العقدين الماضيين. لم تبرح جمهورية كوريا منذ فترة طويلة بلدا مساهما بقوات ومساهما ماليا لتلك المهمة الأساسية للأمم المتحدة. ولكننا اليوم، نشعر بالقلق من أن الطبيعة المتغيرة للنزاع وسرعة هذا التغير قد تتجاوز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الاستجابة. فخطر الإرهاب، على سبيل المثال، يفرض ضغطا كبيرا على نظام حفظ السلام ككل.

وقد لاحظ تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام ذلك.

”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مصممة أو مجهزة لفرض حلول سياسية من خلال الاستخدام المستمر للقوة“ (S/2015/682، الفقرة ١٥).

بيد أن الحقيقة المؤسفة هي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنشر على نحو متزايد في بيئات عنيفة وبها تهديدات غير متكافئة، مما يفرض عليها نصيبا غير مبرر من العبء. ففي عام ٢٠١٦ وحده، قتل ٣٠ من أفراد حفظ السلام أثناء العمليات الحربية نتيجة لأفعال كيدية. وأود أن أطرح الأفكار التالية، في ضوء هذه الخلفية الحالكة.

أولا، بالنظر إلى تعقيد تحديات الوفاء بولايات المجلس في بيئات التهديد هذه، يجب علينا فعل المزيد لمعالجة مسألة كيفية تحسين تقديم الدعم الميداني واستخدام عناصر تمكين استخدام القوة، بما في ذلك الطائرات الهليكوبتر والأسلحة الثقيلة والمستشفيات. فببساطة من غير الواقعي توقع نتائج جيدة من البعثات الميدانية من دون تزويدها بالموارد الكافية للاضطلاع بولايتها.

فمن بين الخسائر البشرية الـ ٣٠ في عمليات حفظ السلام الناتجة مباشرة عن هجمات ذات طابع غير متكافئ هذا العام، حدثت ٢٥ في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والبعثة المتكاملة هي إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعرضة لتهديدات غير متكافئة، تتراوح بين هجمات الإرهابيين المتفرقة والجرائم العابرة للحدود، ومع ذلك فإنها تفتقر إلى التجهيز والدعم.

وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن نصف العيادات الطبية تعاني فجوات شديدة في المعدات، بما في ذلك كل شيء من الرعاية المتكاملة لحالات الصدمات إلى الرعاية المركزة. وكجزء من التعهد الذي قدم عام ٢٠١٥ أثناء مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، تعمل جمهورية كوريا حاليا مع الاتحاد الأفريقي وحكومة مالي من أجل توفير معدات لمرفق طبي من المستوى ٢ في شمال مالي. ويحدونا الأمل في أن تتمكن حكومة مالي، من خلال هذا المرفق الطبي، من كسب قلوب وعقول الشعب المالي وأن تكون لها اليد العليا في جهودها الرامية إلى استعادة النظام في المنطقة.

ثانيا، يمكن للقدرات الاستخباراتية واستخدام التكنولوجيات الجديدة أن تحسن من سلامة وأمن أفراد حفظ السلام. تنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة متزايدة طائفة متنوعة من التكنولوجيات لجمع ونقل وتحليل البيانات والمعلومات لدعم عملية صنع القرار والاستجابات

العملياتية المتسقة. تلك هي بعض الجهود الرامية إلى موازنة تهديدات البيئة العملياتية المتغيرة.

وتستضيف جمهورية كوريا، بالشراكة مع إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام، الندوة الثالثة للشراكة الدولية من أجل التكنولوجيا في حفظ السلام هذا الأسبوع في سيول، كوريا. وستوفر الندوة فهما أعمق لتحديات بيئات حفظ السلام المعاصرة وتوفر فرصا لتبادل الأفكار بشأن سبل التغلب على تلك التحديات.

أخيرا، وكما هو مبين في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، فإنه ”يجب أن تكون السياسة هي محرك تصميم عمليات السلام وتنفيذها“ (S/2015/446، ص ١١). إن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام كلها جزء من سلسلة متصلة لا تكون فيها التحولات خطية ولا هي تتابعية على نحو حرفي. إن السعي إلى تسوية سياسية، عن طريق الحفاظ على حيز سياسي لوساطة الأمم المتحدة، مهم بصفة خاصة في بيئة غير مواتية.

ويعترف تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بأنه حيثما توجد تهديدات غير متكافئة داخل بيئة تشغيلية، يجب تزويد بعثات الأمم المتحدة بالقدرات اللازمة والتدريب. وتتطلع جمهورية كوريا، بوصفها مؤيدا قويا لتلك التوصيات وغيرها من توصيات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والأمين العام، إلى مواصلة الجهود لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة كرسنامرثي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): تهنئ إندونيسيا السنغال على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وتشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتدين إندونيسيا بشدة جميع أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة. وبقلوبنا نتعاطف مع المنكوبين من أسر حفظة السلام وغيرهم من أفراد البعثة الذين سقطوا ضحايا. ونحيي شجاعة ومهنية كل موظفي الأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم.

إن الهجمات المأساوية للغاية ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمخاطر اليومية التي يواجهها العديد من عمليات حفظ السلام الأخرى، تبين فداحة الثمن المؤلم الذي يدفع من اللحم والدم نتيجة عجز الدول عن بناء مجتمعات سلمية واستغلال جهات فاعلة من غير الدول للانقسامات سعياً إلى تحقيق أهداف خبيثة.

وإندونيسيا تؤكد على ضرورة توفير أفضل حماية ممكنة لأفراد البعثة بطريقة منسقة جيداً ويدعمها جميع أصحاب المصلحة على النحو الواجب، وترحب بالجهود الرامية لمواصلة تحسين سلامة وأمن حفظة السلام. ويجب أن تبدأ هذه العملية بمجلس الأمن الذي ينبغي أن يكفل معرفة الحقائق على الأرض بشكل واضح للجميع وباستمرار. وعند صياغة ولايات عمليات لحفظ السلام أو تعديلها، ينبغي للمجلس أن يتشاور بشكل دوري مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والحكومات المضيفة والأطراف الفاعلة الإقليمية ذات الصلة. والمجلس، إذ يستخدم شبكاته ويسعى للاستفادة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، ينبغي له أيضاً أن يحاول التواصل مع الكيانات الفاعلة غير التابعة للدول المتورطة في النزاع. فليس كل الجهات الفاعلة من غير الدول لديها نفس الدوافع والأهداف النهائية. هذه ليست مهمة سهلة، ولكن لا بد من بذل كل الجهود لحملها على إدراك ضرورة عدم إيذاء المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

وكما أشار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والأمين العام بحق، فإن الغاية من عمليات حفظ السلام ليست الانخراط في أنشطة مكافحة الإرهاب، ولا ينبغي لها ذلك. وعليها ألا تدخر جهداً من أجل تعزيز التوعية بالظروف القائمة وقدرات الاستجابة لدى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مع تحسين الاتصالات والتنسيق والتدريب قبل النشر وتوفير معدات الحماية الكافية. ومفتاح معالجة التهديدات غير المتناظرة التي يشكلها الإرهاب يكمن في التنفيذ السليم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وإيلاء الأولوية للوقاية من النزاع والحلول السياسية، وهو ما أكدته الاستعراضات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

والتطرف العنيف يزداد حدة غالبا في نفس الظروف المؤدية إلى اشتداد خطر النزاع. ولطالما صدرت إعلانات عن إيلاء أولوية أعلى للوقاية والوساطة وصنع السلام واستدامته، على النحو الوارد بشكل متزامن في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، إلا أننا نتوقع الكثير من الأمم المتحدة من حيث المضي قدماً في اتباع نهج يستند إلى المبادئ لحل النزاعات القائمة بشكل فعال ومنع النزاعات الناشئة. ولذلك، فإننا نؤيد مساراً يرمي إلى توسيع النطاق الذي يمكن لعمليات حفظ السلام من خلاله أن توفر دعماً كافياً للحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية لمنع الإرهاب والتطرف العنيف.

ونظراً لطابع النزاعات اليوم التي أصبحت أكثر تعقداً وأشد اضطراباً، ينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتسم بالمرونة ضمن معايير معقولة. وإندونيسيا تدعم بالكامل التنفيذ الفعال لولايات حماية المدنيين، ولكن يجب أن تكون تلك الولايات صريحة، وقواعد الاشتباك واضحة ومعززة بالمعدات والموارد الضرورية. ولا يكون إنفاذ السلام إلا على سبيل الاستثناء وعلى أساس كل حالة على حدة، مع ضرورة إجراء مشاورات مستفيضة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات والسلطات المضيفة.

ولن أتردد في أن أكرر أمام المجلس أنه من الأهمية بمكان ألا ينظر إلى ذوي الخوذات الزرقاء على أنهم طرف في أي نزاع. فحيادهم ومصداقيتهم أمر أساسي. وأي انحراف عن هذا المبدأ لا يهدد سلامتهم وأمنهم فحسب، بل يهدد سلامة السكان المكلفين بحمايتهم أيضاً. ولا بد من احترام المبادئ الأساسية الثلاثة التي تحكم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، وذلك بعد أن أثبتت جدواها.

ومنذ عام ١٩٥٧، حين ساهمت إندونيسيا لأول مرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تولي أهمية قصوى لذلك. وفي الوقت الحالي، هناك ٨٦٧ ٢ من حفظة السلام الإندونيسيين يخدمون في ١٠ بعثات مختلفة. وهدفنا الوصول بهذا العدد إلى ٠٠٠ ٤ من قواتنا وأفراد الشرطة ذوي الكفاءة المدربين على مستوى عال بحلول عام ٢٠١٩ في إطار خارطة طريق إندونيسيا لرؤية ٠٠٠ ٤ من حفظة السلام. وأعضاء المجلس سيجدون إندونيسيا دائماً قوية لا تتزعزع في جهودها للمساعدة في تحقيق السلم والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة السنغالية لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة وللدعوة الموجهة لوزير خارجية بلادي.

وبنغلاديش تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

نظراً للطابع المتطور لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحدياتها، فإن بنغلاديش تحرص على تحديثها باستمرار وتعزيز قدراتها العملياتية قبل النشر على أرض الواقع. وتزايد وتيرة وفداحة التهديدات التي تشكلها مختلف الكيانات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، جعل مهمتنا شاقة ومعقدة. وفي الآونة الأخيرة، تعرضت قواتنا لحفظ السلام والمعدات المملوكة للوحدات وقدرات أخرى لعدد من الهجمات العشوائية، وخصوصاً في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

واستمراراً لمساهمتنا القيمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد صمدت قواتنا لحفظ السلام في وجه تلك الهجمات وغيرها من التهديدات السائدة، وهي تواصل عملها بدرجة عالية من الاحتراف والتفاني. وفي ظل هذه الخلفية، نود التركيز على قضايا خمس بالغة الأهمية.

أولاً، إن انتشار الهجمات غير المتناظرة ضد حفظة السلام يؤكد أهمية ربط عمليات حفظ السلام باستراتيجيات سياسية سليمة ومستدامة لحل النزاعات. ولا بد من استمرار المشاركة والمشاورات المنتظمة بين الحكومات المضيفة وبعثات حفظ السلام المعنية أو البعثات السياسية الخاصة بغية جعل عمليات واتفاقات السلام شاملة ذات قاعدة عريضة. ورهناً بالسياق، قد تكون هناك حاجة لاستكشاف سبل للحوار مع مختلف الأطراف المتنازعة من أجل تشجيعها على الالتزام بمبادئ وقواعد الاشتباك لنشر بعثات حفظ السلام وتواجدها.

ثانياً، يجب أن يولي المجلس أولوية قصوى لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والموظفين الآخرين، بما في ذلك من خلال تشاور ثلاثي دوري وهادف يشمل البلدان المساهمة بقوات أو شرطة والأمانة العامة. وبغية تحسين الوعي بالظروف العامة القائمة وتقييم التهديدات على أرض الواقع، ينبغي النظر في تعزيز استخدام التكنولوجيات من منظور عملي، ومعالجة المسائل المتعلقة بالسيادة الوطنية والشفافية والسرية. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتفاعل البعثة مع المجتمعات المحلية، والآراء التقليدية بشأن الذكاء البشري، والتوعية بشأن آليات التحقيق والملاحقة القضائية المعمول بها. ولا بد من تعظيم الدور المهم الذي تؤديه مراكز العمليات المشتركة ومراكز التحليل المشتركة بين البعثات وغيرها من القدرات التحليلية المتصلة بالأمن من خلال تحليل الثغرات وبناء القدرات الأساسية.

ثالثاً، ينبغي إيلاء حماية المدنيين في وجه التهديدات غير المتناظرة الأولوية الواجبة اتساقاً مع ولايات البعثة المعنية. ونظراً لتزايد الهجمات المستهدفة لقدرات الطيران المدني والعسكري والعوامل المساعدة الهامة الأخرى، فإن حمايتها وصونها يستحقان النظر فيها بصورة عاجلة. وينبغي السعي لبلورة ونشر السياسات والمبادئ التوجيهية العملياتية وكتيبات التدريب لمعالجة ذات الأهمية الملحة من خلال التفاعل المنتظم مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

رابعاً، من الواضح أن بعثات حفظ السلام غير مجهزة للمشاركة عسكرياً في عمليات مكافحة الإرهاب، ويجب عدم تكليفها بالقيام بذلك. وهناك ممارسات جيدة أسهمت البعثات من خلالها بشكل فعال في تعزيز قدرة الحكومات المضيفة في جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمن وإصلاح القطاع الإصلاحي والتشجيع على العناية الواجبة بحقوق الإنسان.

وقد تكون هناك طرق محتملة لتمكين البعثات من زيادة الدعم اللازم لوضع سياسات واستراتيجيات ملائمة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، فضلا عن دوافعها الكامنة وفقا للطلبات المحددة المقدمة إليها من الحكومات المضيفة.

خامسا، يجب علينا – في سياق تنامي الاضطرابات في البيئات الأمنية – أن نكفل توفير ما يكفي من مخازن الدفاع

في البعثات فضلا عن زيادة الاستثمار في جهود الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وأن تحظى البعثات على بنصيب عادل من الاهتمام. ويعتبر إدخال علاوات المخاطر لقوات الشرطة المنتشرة في ظروف الشدة، والدعوة إلى استعراض دوري لمعدلات التعويض عن الوفاة والعجز خطوتين في الاتجاه الصحيح. وينبغي الاستفادة على النحو المطلوب من دور مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، والعمل الجاري فيما يتعلق بإدارة الأزمات، بما في ذلك عن طريق التخطيط المناسب للطوارئ.

وختاما، يقتضي تعميق وتزايد التهديدات غير المتناظرة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تستجيب لها الأمم المتحدة وفقا لولايات وكفاءات الأجهزة والكيانات ذات الصلة. وعليه، فإننا نؤكد أهمية زيادة توسيع نطاق هذا الحوار في ما يتعلق بالمناقشات المعيارية ذات الصلة على نطاق المنظومة بأسرها، بما في ذلك في إطار نهج شامل للحفاظ على السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بداية، أود باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن أهنئكم بحرارة، السيد الرئيس، على تولي جمهورية السنغال رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أرحب بالحضور الملحوظ في المجلس هذا الصباح للسيد مانكيور نديايي، وزير خارجية جمهورية السنغال، ما يجسد التزام بلده الثابت من بلده بوصفه أحد أكبر المساهمين للمنظمة بالقوات لأجل صون السلم والأمن الدولي، وعزمه على الإسهام على نحو مقدّر في أعمال المجلس.

وأود أيضا أن أشكر الوزراء الذين سافروا إلى نيويورك لكي يكونوا هنا اليوم، فضلا عن نائب الأمين العام يان إلياسون، والسيدة ميشيل جين، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والسيد جان – بول لابورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والسيد آرثر بوتيليه على إحاطاتهم الإعلامية. وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تقديرنا للرجال والنساء الذين يكافحون يوميا في ظروف بالغة الصعوبة لأجل تنفيذ الولاية الموكلة إليهم، وللإعراب عن عميق إشادتنا بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في أداء مهامهم تحت راية الأمم المتحدة.

واليوم، تتنامى عمليات حفظ السلام في أوضاع غالبا ما تكون شديدة التعقيد وذات طابع عدائي. وفي سياق التصدي لمختلف التهديدات غير المتناظرة، بما في ذلك انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول وتصاعد الإرهاب والتطرف العنيف، لا تزال إدارة عمليات حفظ السلام – التي مرت بعدة تحولات – تكافح لأجل التكيف مع التعقيد المتزايد للبيئات الأمنية. وباستثناء حالات قليلة ملحوظة، لا يزال عمل حفظ السلام يستند إلى مبادئ النزاهة والحياد والاستخدام المحدود للقوة. وتأتي مناقشة اليوم في وقت مناسب لنا لتحديد المجالات التي ينبغي لنا أن نفكر فيها بهدف تكييف وتحديث هذه الأداة القيّمة لتمكين منظمتنا من التصدي للتحديات الناشئة والوفاء بمهمتها بمزيد من الكفاءة.

في ذلك الصدد، وإذ نسلّم بصحة البيان الوارد في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ القائل بأن ”بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بسبب تكوينها وطبيعتها، ناليست ملائمة للانخراط في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب“ (S/2015/446 صفحة ٦٢) فإنه يجب علينا مواصلة جهودنا لتحقيق التوازن الصحيح بين الحفاظ على الجوانب الهامة من مبادئنا التقليدية، من جهة، وتزايد الحاجة إلى استخدام القوة للتصدي للجماعات المسلحة التي تتحدى جميع الحقوق الأساسية، من جهة أخرى. ويجب أن يأخذ ذلك الجهد أيضا في الاعتبار مبدأ التكامل، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

والذي يشدد على أهمية الاستفادة المشتركة الرشيدة من الطابع العالمي للأمم المتحدة والمزايا التي تقدمها المنظمات الإقليمية.

ونظرا إلى قربه وإلمامه بالنزاعات التي تحدث في أفريقيا، فقد أبدى الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية عزما متجددا على تولي القيادة اللازمة – جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة – بغية الإسهام في الأمن الجماعي، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وقد سمحت خبرة الاتحاد الأفريقي – إن كان هناك ما يستدعي التشديد عليها – بظهور نموذج أفريقي لعمليات السلام – يشدد على الحاجة إلى إعادة التفكير في نموذج التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تعزيز فعالية حفظ السلام. وما يميز نموذجنا القائم أساسا على مبدأ اللامبالاة مطلقا بالمعاناة البشرية، أنه يعمل على نشر بعثات ذات ولايات قوية تتمثل مهامها الرئيسية عادة في حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة والإرهابية وتعزيز سلطة الدولة. ويرى الاتحاد الأفريقي أن من الضروري التدخل في أسرع وقت ممكن لإنقاذ الأرواح واحتواء النزاعات العنيفة والمساعدة على تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية بما يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من نشر عمليات حفظ السلام التابعة لها في مرحلة لاحقة.

ومنذ الإذن بنشر ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠ من الأفراد النظاميين والمدنيين في عام ٢٠٠٣ ونشر حوالي ٠٠٥ ١ مدنيين في تسع عمليات، أثبت الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية عزمهما على الاضطلاع بدورهما كاملا والإسهام بشكل كبير في جهود الأمن الجماعي في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، قرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مؤخرا تولي مسؤولية أكبر عن تمويل عمليات السلام التابعة للاتحاد والوفاء بالالتزام المعلن في عام ٢٠١٥ بتمويل نسبة ٢٥ في المائة من تكلفة دعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وتجسد تلك التطورات أهمية العمل على توطيد شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أساس تقاسم المسؤوليات والتكاليف الناشئة عنها. وتتسم تلك الرؤية بالمشروعية على وجه الخصوص، بالنظر إلى أن التمويل المستدام للسلام والأمن في أفريقيا ليس مجرد أولوية أفريقية، وإنما استراتيجية دولية لازمة، آخذين في الاعتبار بالطابع المعقد والمترابط لتهديدات السلم والأمن الدوليين التي نشهدها. وعليه، نأمل أن نتمكن من التعويل على التأييد الإجماعي من قبل أعضاء مجلس الأمن في تكريس مبدأ تقاسم الأعباء والإذن بتمويل نسبة ٧٥ في المائة من تكاليف العمليات التي نفذها الاتحاد الأفريقي بموافقة المجلس من ميزانية الأمم المتحدة. ونأمل أن تتوج التحضيرات الجارية باعتماد المجلس قرار بهذا الشأن خلال رئاسة السنغال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة السنغالية على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا في وقت سابق اليوم، في ضوء تعاوننا خلال فترة ولايتنا المقبلة التي سنتشاطرها مع إيطاليا في مجلس الأمن.

وخلال مدة الولاية هذه التي قسمناها بيننا، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ستواصل هولندا، جنباً إلى جنب مع إيطاليا، جهودها المتواصلة من أجل زيادة فعالية عمليات السلام. وكما ذكر ممثل إيطاليا، فإننا نشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلينا في هذا المسعى.

إن البيئة التي يتعين على عملياتنا للسلام العمل فيها قد أصبحت أكثر خطورة وصعوبة. وتكثر بشكل خاص

التهديدات غير المتناظرة. وكان هجوم الأمس على قافلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مثالاً على ذلك. وإننا نحزن على القتلى، وقلوبنا مع الجرحى.

أود أن أتناول ثلاثة عناصر، نرى أنها ذات أهمية حاسمة لعمليات السلام عند معالجة هذه التهديدات غير المتناظرة الجديدة. وهي: الحاجة إلى اتباع نهج شامل؛ والحاجة إلى قوات أفضل تأهيلاً؛ والحاجة إلى تحسين الاستخبارات.

أولاً، أودّ أن أتناول بالتفصيل الحاجة إلى اتباع نهج شامل. لقد شدد وزير خارجية مالي، السيد ديوب، خلال الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى هولندا على أننا بحاجة إلى التصدي لمشكلة التطرف العنيف والإرهاب بطريقة أكثر استدامة. ولذلك، نحن بحاجة إلى أن نفهم ونعالج بصورة كاملة الدوافع الحقيقية التي تجعل الشباب، وهم في كثير من الأحيان من الماليين المتدينين باعتدال، ينضمون إلى الجماعات الإرهابية. ونحن بحاجة إلى معالجة آمالهم وطموحاتهم ومخاوفهم.

وللقيام بذلك، نرى أن عمليات السلام ينبغي أن تكون جزءاً من نهج أكثر تكاملاً. ويجب أن تكون عمليات السلام مرتبطة بالأدوات الأخرى المتاحة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار. ولذلك، فنحن بحاجة إلى ربط حفظ السلام بالعملية السياسية وبالتنمية الاقتصادية. والمصطلح الذي نستخدمه في هولندا هو النهج الثلاثي الأبعاد، الذي يجمع بين الوسائل الدبلوماسية والدفاعية والتنموية. ويجب علينا تهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الذين قد يكونون متقبلين لأفكار التطرف العنيف. ويجب أن نتأكد من أن هناك منظوراً سياسياً، ويجب أن نتأكد من منع العنف والتصدي له وحماية المدنيين. ولا يمكن أن نضمن إحداث أثر دائم إلا باتباع نهج متكامل وشامل.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية: تحتاج الأمم المتحدة إلى قوات حفظ سلام وقوات شرطة أفضل تدريباً وأفضل تجهيزاً من أجل مواجهة التهديدات غير المتناظرة.

وكما شهدنا في جنوب السودان، أصبحت حماية المدنيين عنصراً حيوياً في الكثير من البعثات. ولكن التقرير الأخير عن جوبا في جنوب السودان يثبت مرة أخرى مدى أهمية التدريب والمعدات للبعثات لكي تكون قادرة على تنفيذ ولاياتها.

وفيما يتعلق بالمعدات، أود أن أسلط الضوء على مسألة الطائرات العمودية والمركبات المضادة للأجهزة المتفجرة المرتجلة. إن هذه أصول شحيحة وقدرات باهظة التكلفة، ولكنها أساسية لمكافحة التهديدات غير المتناظرة. وتلك أيضاً أصول حاسمة لمواصلة زيادة التفاعل الضروري لذوي الخوذ الزرق مع السكان المحليين.

ونرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة تبحث عن حلول مبتكرة. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالعمل الجاري لوضع خطة طويلة الأجل للتناوب في ما يتعلق بالطائرات العمودية في البعثة المتكاملة في مالي. وبموجب هذه الخطة، ستوافق البلدان على توفير طائرات عمودية لفترة محددة كجزء من جهود تخطيط على المدى الطويل. وهذا من شأنه أن يُسهّل على البلدان الالتزام بتقديم قواتها وأصولها من ناحية، ومن الناحية الأخرى من شأنه أن يُسهل على الأمم المتحدة وضع خطط طويلة الأجل.

وأودّ أن أنتقل إلى النقطة الأخيرة: تحسين الاستخبارات.

إن جمع وتحليل واستخدام المعلومات الاستخباراتية أمر حيوي في البيئات المعقدة والخطرة مثل مالي، ليس من أجل التنفيذ الفعال للولاية وحسب، بل أيضاً لأمن موظفي الأمم المتحدة. ونعمل معاً مع الأمم المتحدة من أجل تطوير ونشر قدرات استخباراتية كبيرة في البعثة المتكاملة، وهذه القدرات تساعد حفظة السلام في رؤية وسماع وفهم ما يجري حولهم.

وهي تساعد حفظة السلام على فهم التهديدات المحيطة بهم وتساعدهم على التصدي لهذه التهديدات، التقليدية منها واللامتناظرة، بأسرع ما يمكن. ويمكننا جميعاً أن نرى أن مفهوم الاستخبارات داخل منظومة الأمم المتحدة آخذ في التطور. ونعتقد أنه ينبغي أن يتطور أكثر في ضوء التهديدات غير المتناظرة التي ناقشناها اليوم.

إن مملكة هولندا شريك في مواصلة تطوير استخدام المعلومات الاستخباراتية في عمليات السلام. وباختصار، فلنعمل معاً لجعل عمليات السلام أكثر ذكاء.

في الختام، من الواضح أن الأمم المتحدة لم تعد تعتمد في البيئة الحالية على الأساليب التقليدية وحدها لمواجهة التهديدات غير المتناظرة. فنحن بحاجة إلى الابتكار والتكيف والمرونة. إننا بحاجة إلى تكثيف جهودنا لمواجهة هذه التحديات الجديدة قبل أن تعطل الجماعات الإرهابية عمليات السلام الدقيقة، وقبل سقوط مزيد من المدنيين ضحايا للإرهابيين، وقبل أن نفقد المزيد من حفظة السلام. فلنعمل جميعاً معاً لجعل عمليات السلام أكثر فعالية. ولنعمل معاً لجعل حفظة السلام أفضل تجهيزاً تدريباً، ولنعمل معاً للربط بين عمليات السلام والدبلوماسية والتنمية المستدامة. وستظل مملكة هولندا شريكاً لمجلس الأمن في ذلك الطموح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد برئاسة السنغال لتسليطها الضوء على التهديدات غير المتناظرة التي تواجه حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة اليوم، حيث ينتشرون في حالات عدائية للغاية لا يوجد فيها سلام للحفاظ عليه. ونحن ندين بشدة الهجوم القاتل يوم أمس في شمال مالي الذي أودى بحياة مدنيين ماليين وأسفر عن مقتل أحد حفظة السلام من توغو وإصابة سبعة آخرين. ونعرب عن تعازينا القلبية لحكومتي مالي وتوغو فيما يتصل بهذه الخسارة المفجعة في الأرواح.

في تقديرنا، تواجه سبع من عمليات حفظ السلام الحالية للأمم المتحدة ارتفاعاً في معدل حدوث التهديدات غير المتناظرة والعنيفة التي تسفر عن عدد أكبر من الوفيات. إن عمليات حفظ السلام المختلطة اليوم باتت أكثر ضعفاً وبالتالي، تتطلب على وجه السرعة خطة ممنهجة للحد من زيادة المخاطر من خلال تكييف النهج القائمة أو إيجاد استراتيجيات جديدة.

وقد أشار تقرير الأمين العام عن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) إلى أن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليست الأدوات المناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، ونحن نتفق على أن الأمم المتحدة ليست مجهزة للقيام بهذه العمليات. وفي الوقت نفسه، تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في حماية المدنيين وتيسير العمليات السياسية الوقائية في البيئات المهددة بأخطار غير متناظرة. وليس الاختبار في القيام برد عسكري حاسم بل في دعم وتعزيز التدخلات الوقائية التي تضم أصحاب مصلحة متعددين لتفادي عدم الاستقرار وتعزيز الحكم الرشيد والحفاظ على السلام.

ومن ثم، فإن مفتاح النجاح هو المعالجة المباشرة للعوامل المحركة للإرهاب والتطرف العنيف بدلاً من مجرد معالجة الأعراض. وبالتالي، ينبغي التصدي لعدد من مجالات التحسين في الاستراتيجيات وأساليب التشغيل من أجل خوض غمار هذه البيئات الخطرة بأمان وفعالية أكبر.

وبادئ ذي بدء، فإن تحسين فهم السياق السياسي والتاريخي في التخطيط للبعثات له أهمية أساسية قبل نشر القوات. وتزداد ضرورة هذا الأمر في حالة البعثات المختلطة والمتعددة الأبعاد التي تتطلب العديد من العناصر في ظل حالات حرجة. ويتعين أن تقترن هذه الجهود بالجهود الرامية إلى تقديم الدعم التقني والبرنامجي إلى المؤسسات من أجل بناء

وترسيخ سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، بالإضافة إلى العنصر الأهم، ألا وهو، الدبلوماسية الوقائية. ونحن على أهبة الاستعداد لتشاطر خبراتنا القيمة في ذلك الصدد.

ومن الضروري أن تكون لعمليات السلام ولايات واضحة وتوفير الموارد الكافية لها لضمان السلامة والأمن. ولمكافحة التهديدات غير المتناظرة، من الضروري اليوم أن نعزز التدريب لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتشديد على توفير قدر أكبر من المركبات المضادة للألغام.

وينبغي أن تكون للبعثات القدرة على الرصد الكافي لما يحدث في بيئاتها من خلال نشر قدرات الاستخبارات. وكان لإدخال تكنولوجيات جديدة، مثل الطائرات المسيرة من دون طيار، التي تُستخدم حصراً لأغراض المراقبة والإلمام بالحالة ولغرض إنقاذ حياة كل من موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين، نتائج مفيدة ودائمة.

كازاخستان دولة عضو مسؤولة وملتزمة تجاه حفظ السلام. وهي تنشر أفرادها العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وهناك خطط لزيادة مساهمتها في المستقبل بنشر وحدة تابعة لها. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد لدعم الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام لكي تتسم بالفعالية والكفاءة في أداء مهامها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال مينديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تشكر المكسيك السنغال على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن موضوع يمثل واحدا من أكثر التحديات إلحاحا بالنسبة لبعض عمليات حفظ السلام. في السنوات الأخيرة، شهدنا كيف أن التغيرات المستمرة في التحديات التي تواجه السلام والأمن ترغم هذه العمليات على أداء مهامها في بيئات غير مستقرة وظروف تتسم بالأوضاع الأمنية المتقلبة التي تمنعها من أداء مهامها، وبخاصة عندما لا تمتلك القدرة اللوجستية والوسائل اللازمة للقيام بذلك. ولضمان الكفاءة والفعالية والسلامة في الميدان، يجب أن يكون لهذه العمليات ولاية واضحة ومحددة من مجلس الأمن لكي تكون مجهزة على النحو الواجب بالاستراتيجيات الواضحة والقابلة للتطبيق لأداء مهامها. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد المكسيك أنه ينبغي منح الأمم المتحدة جميع الأدوات التي تحتاج إليها، من قبيل القدرة على جمع المزيد من الاستخبارات حسب الحاجة، لكي تتمكن من تخفيف التحديات التي يطرحها المشهد الجديد للسلم والأمن الدوليين.

ورغم ما قيل للتو وكما ذكرنا في المحافل المختصة التابعة للجمعية العامة، نكرر موقفنا بأن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تصبح أدوات لمكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى تكوينها وطبيعتها، ليس لدى هذه العمليات لا المعدات ولا التدريب المحددين اللازمين للقيام بعمليات استخباراتية أو لوجستية، ولا التدريب العسكري المتخصص لعمليات مكافحة الإرهاب. وأي محاولة لتعديل ولاياتها بشكل جذري لن تضر بصميم عملياتها فحسب، بل وتعرض موظفيها والسكان المدنيين المكلفة بحمايتهم للخطر. وفي ذلك الصدد، نتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام، التي تنص على أنه ”يجب توخي الحذر الشديد عند التكليف بمهام الإنفاذ من أجل إضعاف عدو معين أو تحييده أو هزيمته“ (S/2015/446، الصفحة ١٤)، بما في ذلك الجماعات الإرهابية أو الأشكال الأخرى من الجهات الفاعلة من غير الدول في ولايات هذه العمليات.

وتسلم المكسيك بأن التهديدات غير المتكافئة، بما في ذلك التي تشكلها الجماعات الإرهابية تعرض للخطر الاستخدام الفعال لولايات عمليات حفظ السلام وسلامة موظفي الأمم المتحدة.

تحسين التفاعل بين مجلس الأمن ولجان الجزاءات ذات الصلة، والأمانة العامة والبلدان التي تساهم بأفراد في عمليات حفظ السلام، أمر بالغ الأهمية ليكون لدى المجلس معلومات واضحة ودقيقة عن الحالة على أرض الواقع في البلدان التي تنشر فيها تلك العمليات. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات في عمليات السلام المنتشرة في البيئات المعقدة بغية المساعدة في الجهود الوقائية التي يبذلها البلد المضيف للتصدي لتلك التهديدات، ولا سيما في مجال تقديم الدعم لبرامج نزع السلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح القطاع الأمني وبناء وتعزيز العدالة الوطنية والمرافق الإصلاحية.

وبالمثل، ندعو إلى أن تركز جهود المجتمع الدولي على تطوير الاستجابات المتكاملة والمبادرات التي تسعى إلى معالجة الأسباب الهيكلية للصراعات – التي في كثير من الحالات، تعزز انتشار الأيديولوجيات المتطرفة التي قد تؤدي أيضا إلى الإرهاب – وبذلك تحقيق السلام المستدام. وأخيرا، تغتنم المكسيك فرصة جلسة اليوم للتأكيد مجددا على أهمية التنفيذ الفعال لنتائج عمليات استعراض عمليات السلام التي جرت أثناء الدورات السابقة للجمعية العامة والمجلس بغية انتقال البلدان المنكوبة بالصراعات المسلحة العنيفة إلى السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. منذ انضمام وفدكم إلى المجلس، عمل دون كلل لتعزيز المواضيع العزيزة على قارتنا، بما في ذلك المسائل المتصلة بحفظ السلام، من خلال رئاستها للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، ونحن ممتنون لكم على ذلك.

كما أود أن أعتذر بالنيابة عن وزير خارجية المملكة المغربية، السيد مزوار، الذي لم يتمكن من الانضمام إلينا نظرا لمهامه كرئيس للمؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي افتتح اليوم.

وأخيرا، أود أن أشكركم على اختيار موضوع جلسة اليوم، الذي نهتم به بصفة خاصة بصفتنا بلدا مساهما بقوات حيث تواجه عمليات حفظ السلام الآن تحديات الإرهاب والشبكات الإجرامية عبر الوطنية وجميع أنواع الاتجار والتهريب. أشير أيضا في مناقشة اليوم إلى الحادث المؤسف الذي أودى بحياة توغولي من أصحاب الخوذ الزرق وإصابة سبعة، منهم مدنيون. ونعرب عن تعازينا لشعبي مالي وتوغو.

شهدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تغييرا هائلا منذ إنشائها. منذ الخمسينات وحتى نهاية القرن الماضي، اقتصرت عمليات حفظ السلام التقليدية على مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار والقيام بدور قوة فاصلة. وعلاوة على ذلك، فإن المراقبين العسكريين غير مسلحين حتى الآن. ومع ذلك، وبالنظر إلى التغييرات في طبيعة ونطاق التحديات المعاصرة، كان على عمليات حفظ السلام التكيف والتطور. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتسع نطاق أنشطتها ويشمل حاليا العديد من مهام بناء السلام، من قبيل بناء قدرات البلدان المضيفة، ودعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون، على سبيل المثال لبضع مجالات لا حصرها. كما تواجه بعثات حفظ السلام التقليدية المعاصرة الظاهرة الجديدة المتمثلة في التهديدات غير المتكافئة، وهي مفهوم واسع، يخضع لتفسيرات مختلفة. ولذلك، سنقصر بياننا على خطر الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة والأنشطة ذات الصلة، التي يتعين على عمليات حفظ السلام، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أن تواجهها.

التهديد الإرهابي حقيقي وله تأثير كبير على أمن وسلامة أصحاب الخوذ الزرق والسكان المدنيين. إن المغرب، بوصفه أحد البلدان المساهمة بقوات، يشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد

من الوفيات بين أصحاب الخوذ الزرق ويأمل أن تمكننا مناقشة اليوم والمناقشات الجارية في الأمم المتحدة من معالجة تلك الحالة غير المسبوقة. وإذ ندرك الحاجة إلى تكييف عمليات حفظ السلام مع بيئاتها الحالية، لا نزال نؤيد بقوة مباديء حفظ السلام المتمثلة في الحياد وموافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس والاضطلاع بالولايات. وعلى النحو المبين في المذكرة المفاهيمية (انظرS/2016/927، المرفق)، التي تتضمن مقتطفات من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر S/2015/446)، فإن التحدي الذي يواجه عمليات حفظ السلام اليوم هو أن تحمي نفسها من التهديدات غير المتكافئة بدلا من مكافحة هذه التهديدات.

والاتجاه الحالي هو وضع مفاهيم وتدابير تبعدنا عن مبادئ حفظ السلام. يمكن أن يكون لبعض الحلول المقترحة تأثير كبير على أرض الواقع إذا نفذت بوضوح واستندت إلى توافق الآراء لتجنب النظر إلى عمليات حفظ السلام وأصحاب الخوذ الزرق باعتبارهم من الأطراف المتحاربة، وبالتالي، من الأهداف. وسأقدم مثالين لتوضيح ما أريد قوله.

النقطة الأولى هي جمع المعلومات الاستخبارية. وقد قامت عمليات حفظ السلام على الدوام بجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها. وهناك عدد من الآليات، بما في ذلك خلية التحليل المشتركة للبعثة، ومركز العمليات المشتركة، وطائرات الاستطلاع من طراز U-2، من بين آليات أخرى. وإذ تضع في الاعتبار الحالة الخاصة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فقد نُشرت وحدة ملحقة بالبعثة لجمع المعلومات الاستخباراتية، هي وحدة التجميع المركزي لكل مصادر المعلومات. وللأسف، لم تأت بالنتيجة المتوقعة لعدد من الأسباب، لن نخوض فيها في هذه المناقشة. بيد أن التجربة أكدت على أهمية وجود طرائق واضحة في هذا المجال بغية كفالة التصدي لعدد من التحديات التي تواجه الوحدة، مثل تبادل المعلومات وتوليها لزمام الأمور في الميدان ودرايتها به. وقد أتيحت لنا الفرصة مرارا للكلام عن تلك التحديات.

إن ما تحتاجه الأمم المتحدة هو إعادة تكييف الموارد الموجودة وتحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات المتاحة. والحقيقة البسيطة المتمثلة في استخدام مصطلح ”المعلومات الاستخباراتية“ يمكن أن تؤدي إلى الالتباس بل وإفساد صورة البعثة ذاتها، التي قد تُعتبر طرفا في النزاع. وينطبق نفس الشيء على التعاون مع مختلف كيانات الأمم المتحدة الملتزمة بمكافحة الإرهاب أو المؤسسات، مثل الإنتربول. ومن الضروري توضيح أحكام ذلك التعاون وضمان مطابقتها لمبادئ حفظ السلام.

أما النقطة الثانية التي أود أن أتناولها فتتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة. كثيرا ما نسمع أن حفظ السلام لا يمكن أن يواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بأدوات القرن العشرين. وأعتقد أننا جميعا متفقون على ذلك. ولكن الآراء تتباين فيما يتعلق بتفعيل تلك الموارد. وعندما يشير المرء إلى التكنولوجيات الجديدة، غالبا ما نفكر في الطائرات بلا طيار، وهي أدوات حديثة يمكن أن تكون فعالة للغاية في المراقبة وقد أثبتت فائدتها في بعض الحالات. ومع ذلك، يتحفظ البعض فيما يتعلق باستخدامها نظرا للحقيقة القائلة بأنه حتى الآن – على الرغم من نشرها في ثلاث بعثات – لا توجد طرائق واضحة بشأن استخدامها. وثمة العديد من الأسئلة التي لم يتم تناولها بعد مرتبطة بالسرية فيما يتعلق باستخدام هذه الطائرات أو نطاق استخدامها. ولذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى إجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع، ولا سيما في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تتخذ قرارات في هذا المجال. كما يمكن استخدام موارد تكنولوجية حديثة أخرى، مثل كاميرات المراقبة المتطورة أو معدات الحماية.

إن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب تماما، نظرا لأن المناقشات بشأن مستقبل الأمم المتحدة لحفظ السلام جارية. وفي أعقاب عملية الاستعراض التي أطلقها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، فإننا جميعا مدعوون إلى النظر في السبل التي يمكننا بها أن نجعل حفظ السلام أكثر فعالية وملاءمة للحقائق الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أتشاطر بعض الأفكار للنظر فيها كجزء من مناقشتنا هنا اليوم.

أولا، ينبغي لنا تحسين فهمنا للتهديدات التي تواجه البعثات من خلال تعزيز التزامنا بالدراسات الأولية لمسرح المشاركة. وينبغي ألا نخلط بين هذه العملية وعملية جمع المعلومات الاستخباراتية. كما سيعمل ذلك على تيسير التخطيط للبعثات، وأخذ جميع الجوانب المحددة للمشاركة في الاعتبار.

ثانيا ينبغي أن نهيئ الظروف المواتية لتعزيز الاتصال بالسكان المحليين والتواصل معهم. والواقع أن السكان المحليين لا يزالون هم المصدر الرئيسي للمعلومات. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان أن تدرج اللغات كجزء من معايير اختيار الوحدات، وبخاصة اللغة الفرنسية، وهي لغة تستخدم في معظم عمليات حفظ السلام.

ثالثا، ينبغي أن نكفل توفير المعدات اللازمة للقوات المنتشرة، استنادا إلى الدراسة الأولية من الميدان. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في بيان متطلبات إحدى الوحدات بغية كفالة أخذ خصوصيات مواقع النشر في الاعتبار بشكل أفضل.

رابعا، ينبغي أن نضمن تعزيز التدريب السابق للنشر وتكييفه مع الحقيقة على أرض الواقع.

خامسا، أشدد على أهمية كفالة أن تُحترم مبادئ حفظ السلام – بما في ذلك الحياد والنزاهة وموافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس والدفاع عن الولاية. فبعض مهام البعثة التي تحول الأفراد العسكريين إلى أهداف غير مقبولة.

السيدة ميرموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الوفد السنغالي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية. وكما قال آخرون، إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يعملون اليوم في بيئة أصعب بكثير من أي وقت مضى في تاريخ حفظ السلام وفي عدد متزايد من المناطق التي لا يوجد فيها سلام للحفاظ عليه. وتمثل الهجمات الأخيرة وما فُقد من أرواح في مالي تذكيرا آخر بالتهديدات التي يواجهها حفظة السلام.

في عام ٢٠١٥، تكلم تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وتقرير فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوضوح عن الحاجة إلى إحداث تغيير في جميع مراحل حياة البعثة. وستساعد توصياتهما – لو تحققت – على تحسين قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها وحماية حفظة السلام، الذين لا يزالوا يفقدون أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

وتؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

إذا كان الإلمام بالحالة السائدة ناقصا أو معيبا، سيعاني تنفيذ الولاية، بما في ذلك مهمة الحماية الأساسية للمدنيين. وستتم إعاقة قادة القوات في ما يتخذونه من قرارات وفي قدرتهم على الإبقاء على قواتهم بمنأى عن الأذى. وكما يشير فريق الخبراء، فإن البيانات الجوية، والمعلومات الجغرافية والجغرافية المكانية وغيرها من البيانات التي يتم الحصول عليها عن بعد تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لأي بعثة من بعثات حفظ السلام وينبغي أن تكون متاحة بطبيعة الحال.

إن استخدام التكنولوجيات في عمليات حفظ السلام من شأنه أن يحسن الإنذار المبكر، ويعزز القدرة على الكشف

والتخفيف والردع والاستجابة للتهديدات بالعنف ضد المدنيين، ويحمي أرواح حفظة السلام أنفسهم. وهذا أمر مناسب بوجه خاص حيث يواجه حفظة السلام تهديدات غير نمطية، أصعب كثيرا من حيث التنبؤ بها وتحديد ماهيتها بدون هذه البيانات. ويؤسفنا استمرار استخدام هذه البيانات لطلب مناهضة قوية من جانب بعض الدول الأعضاء. وهناك حاجة لتزويد مركبات البعثة بتكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظارات الرؤية الليلية، وقدرات الأشعة تحت الحمراء، واتصالات خلوية أو ساتلية موثوق بها من أجل تحسين التصدي لهذه التهديدات. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون خدمات الإجلاء الطبي متاحة بسهولة، لا سيما عندما يعمل حفظة السلام في مناطق شديدة الخطورة.

وينبغي أن يسير تحسين استخدام التكنولوجيا جنبا إلى جنب مع تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات وتحسين استخدام الأدوات المتاحة لتبادل البيانات. وينبغي تزويد خلية التحليل المشتركة للبعثة، ومركز العمليات المشتركة، ومكاتب دعم المبادرات العالمية على وجه السرعة وبالكامل بالموظفين والمعدات لتؤدي عملها. وينبغي ألا ننتظر أشهر لشغل تلك الوظائف، ولا سيما عندما تكون التهديدات غير النمطية واقعا يوميا نصارعه.

وهناك حاجة ملحة للتصدي للتهديد الذي تفرضه الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بدءا من التدريب قبل النشر وحتى قدرات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة على الأرض، بما في ذلك أجهزة الاستشعار الأرضية، وأجهزة التشويش، والرادارات، وحماية القوافل، واستخدام الطائرات التكتيكية بلا طيار في المناطق الخطرة. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة أن تقوم بإعداد وحداتها وتجهيزها للعمل في بيئات أخطار غير نمطية وتكييف إجراءات تشغيلها الموحدة وفقا لذلك. ومن الضروري إدراج قدرات خبراء مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في عمليات السلام لتدريب البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد الشرطة وتقديم المشورة لها، فضلا عن قوات الأمن في الدولة المضيفة.

ويشيد وفد بلدي بجهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مالي والصومال وأماكن أخرى من خلال تقديم دعم الخبراء والتدريب والإرشاد والمعدات إلى حفظة السلام المنتشرين. ومن المهم استكشاف وتطوير الشراكات مع الهيئات والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تقدم القدرات والخبرات المتخصصة من أجل التصدي للتهديد. ومن الأمثلة الجيدة للتعاون دورة التعلم الإلكتروني الخاصة بتطهير الطرق التي أجرتها منظمة حلف شمال الأطلسي بناء على طلب من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحيط علما باستعداد منظمة حلف شمال الأطلسي لتحديد المزيد من فرص التدريب وتوفيرها، حسب احتياجات الدائرة وطلباتها.

ونرحب بإنشاء نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام، الذي يمكن من القيام بعملية تفاعل أكثر دينامية بين مقر الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل كفالة الاستعداد لنشر قدرات حفظ السلام الجيدة في الوقت المناسب.

وينبغي أن تكون سلامة حفظة السلام على قائمة أولويات مجلس الأمن حيث إنه هو من يحدد ولايات حفظ السلام أو يقوم بتعديلها. فينبغي ألا يترك حفظة السلام ليدافعوا عن أنفسهم ضد التهديدات غير النمطية. ويوجد بالفعل العديد من التوصيات الموضوعية في هذا الصدد، بما في ذلك تلك الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام العام الماضي والتقرير عن استخدام التكنولوجيات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي وقت تزداد فيه ندرة الموارد وترتفع التكلفة البشرية للتهديدات غير النمطية اليوم على حفظ السلام، لا يمكننا ببساطة التكليف بإعداد تقارير جديدة بينما نتجاهل توصياتها. لقد حان الوقت الآن

للانتقال من قول ”ينبغي أن نفعل“ إلى الحديث عما أنجز، وما يجب فعله بشكل إضافي، وسبل القيام بذلك على نحو أفضل. فالضحايا المدنيون وقوات حفظ السلام المعرضون للهجوم بحاجة إلى أفعال لا أقوال.

السيد سكابيني ريتشياردي (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية باراغواي أن يعرب عما أصيب به من ذعر بالغ إزاء الهجمات الأخيرة التي شُنت على بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان، ومالي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث وقع مدنيون وأفراد شرطة وأفراد عسكريون ضحايا لها.

كما ندين تلك الهجمات، التي تنتهك القانون الدولي وتنتهك حقوق الإنسان. ونعرب عن تعازينا لأسر وحكومات أولئك الذين فقدوا حياتهم في خدمة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي بيئة تتسم بتهديدات جديدة ناجمة عن النزاعات الناشئة غير المتناظرة والمختلطة التي تعمق أوجه انعدام الأمن القديمة وتحول عمليات حفظ السلام والمدنيين إلى أهداف، فإن تناول هذه المناقشة بنهج عملي واستراتيجي يكتسي أهمية خاصة. ولهذا السبب، يهنئ وفد بلدي الرئاسة السنغالية لمجلس الأمن على هذه المبادرة.

إن جمهورية باراغواي تشارك بنشاط في تسع عمليات من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن عمليات حفظ السلام سبيل من سبل تحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبلدي مقتنع أيضا بأن عمليات حفظ السلام يجب أن تلتزم التزاما راسخا بمبادئ موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس والدفاع عن الولاية. وعمليات حفظ السلام يجب ألا تقوم بمكافحة الإرهاب – فتلك مهمة الدول التي توجد فيها الجماعات الإرهابية. بيد أن عمليات حفظ السلام يجب أن تكون مستعدة لمواجهة الإرهاب وبالتالي لكفالة امتثالها لولاياتها.

وباراغواي على وعي بهذه الحالة، وهي تولي أهمية قصوى لاختيار الأفراد الذين سيتم نشرهم في عمليات حفظ السلام، مع مراعاة جدارتهم ومهاراتهم، وتوفر لهم التدريب المحدد، بما في ذلك التدريب السابق للنشر بشأن حماية المدنيين. وتدريب القوات حالما يتم نشرها في البلدان المضيفة يجب أن يكون مكملا فقط للتدريب الذي تستفيد منه في بلدانها الأصلية. وعلاوة على ذلك، فإن بناء القدرات أمر حاسم – ويفهم من القدرات الموارد اللازمة لتنفيذ الولاية. ولذلك، من خلال إدارة عمليات حفظ السلام، يجب أن تكفل الأمانة العامة توفير الكتيبات المستكملة المعنية بنشر القوات والمعلومات الاستخباراتية الدقيقة، بالتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية، حتى تتمكن عمليات حفظ السلام من الامتثال بشكل فعال لولاياتها. ولهذه المسؤولية أهمية خاصة فيما يتعلق بنشر بعثات حفظ السلام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، يدعو وفد باراغواي وفود الدول الأعضاء، والدول المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والدول المضيفة، ومجلس الأمن والأمانة العامة إلى مواصلة العمل معا لضمان التعاون الضروري واعتماد التدابير اللازمة لكي تتلقى وحدات عمليات حفظ السلام، لا سيما تلك التي يتم نشرها، كما ذكرت سابقا، بموجب الفصل السابع من الميثاق، التدريب المناسب والمعدات والمعلومات الملائمة في الوقت المناسب للوفاء على نحو فعال بولاياتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئ السنغال على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن

تعرب عن تقديره لعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن عمليات حفظ السلام والتهديدات غير المتناظرة التي تواجهها. ونود أيضا أن نشكر وزير خارجية السنغال ونائب الأمين العام يان إلياسون على ملاحظاته الوجيهة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ويود أن يدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

في السنوات السبعين منذ إنشاء الأمم المتحدة، لم تكن حاجة المنظمة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب أشد إلحاحا مما هي الآن على الإطلاق. ويتجلى هذا في انتشار النزاعات ونشر أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ من الجنود في ٣٨ بعثة من البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وترى جنوب أفريقيا أن حفظة السلام ينبغي نشرهم دعما للعمليات السياسية أو عمليات السلام، حتى يتسنى لهم، بالتالي، العمل على تحقيق هدف السلام المستدام. ونود أن نقول من البداية أن حماية المدنيين داخل الحدود، بما في ذلك من التهديدات الإرهابية، تظل هي المسؤولية الرئيسية للدول. وكما أكد في تقرير عام ٢٠١٥ للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، ينبغي ألا تُكلف بعثات الأمم المتحدة بإجراء عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب، لأنها ليست مؤهلة لاتخاذ هذه الإجراءات.

فطبيعة النزاعات تتطور والتهديدات غير المتناظرة الجديدة للسلم والأمن العالميين ما زالت متواصلة، مما يهدد السلام والاستقرار في الدول والمناطق. وقد فضحت الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء العالم وضد بعثات حفظ السلام الطابع الوحشي والبشع للإرهاب. وجنوب أفريقيا تقف بحزم مع بقية المجتمع الدولي في إدانته لهذه الهجمات، وتكرر تأكيد موقفها بأن الإرهاب، أيا كان شكله وأيا كان مصدره، يجب إدانته.

إن قوات الأمم المتحدة منتشرة حاليا في العديد من البيئات التي تواجه فيها تهديدات غير متناظرة وعنيفة، كما هو الحال في الصومال، وليبيا، ومالي، والعراق، وأفغانستان. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المكلف بنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن يكفل تزويد هذه العمليات بالموارد الكافية وتكليفها بالولاية المناسبة من أجل الاستجابة للبيئات ذات السياقات المحددة التي تُنشر فيها.

وباعتبار جنوب أفريقيا بلدا من البلدان المساهمة بقوات، فإننا نرى أن من مسؤوليتنا ضمان قدرة قواتنا على العمل في بيئة آمنة. وفي سياق التهديدات غير المتناظرة الذي تكون فيه قواتنا وأفراد الأمم المتحدة ضعيفة وتتعرض فيه ولاية عملية السلام للتهديد، يجب تزويد البعثة بالموارد الكافية وتجهيزها لحماية نفسها والدفاع عن ولايتها. كما أن بعثات حفظ السلام بولاية صريحة لحماية المدنيين، إذا عُرقلت عمليات السلام وإذا كانت أدوات الحماية غير العسكرية غير كافية، يجب أن تؤدي دورها في حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال استخدام القوة، في إطار التصدي على نحو فعال لهذه التهديدات.

ويجب أيضا السعي إلى الوضوح فيما يتعلق بمفهوم تحقيق الاستقرار. ويبدو أن العديد من البعثات تكافح من أجل إيجاد توازن مناسب بين تحقيق الاستقرار والمهام العسكرية، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق الاستقرار يتطلب المزيد من الأنشطة المدنية وأنشطة الشرطة ضمن نطاق إصلاح قطاع الأمن. ولذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من التفاهم حول سياق بعثة حفظ السلام والتخطيط لها قبل النشر.

وعلاوة على ذلك، وفي هذا العصر الحديث، ينبغي أن نستفيد من جميع الموارد ذات الصلة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا، من أجل تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة للسلام في التصدي للتهديدات غير المتناظرة. ونشر قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية مثال يتسم بالمصداقية على النجاح الذي يمكن تحقيقه لمعالجة التهديدات المحتملة لبعثات السلام.

وتقر جنوب أفريقيا بأن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. بيد أنه، وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تكون المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، أول الأطراف الفاعلة التي تستجيب وتنتشر على نحو مبكر بغية تحقيق الاستقرار في حالات النزاع، عند الاقتضاء، مما يمكن الأمم المتحدة بالتالي من نشر قواتها عندما تكون الظروف مواتية أكثر. وهكذا، فإن ما يثير القلق هو إحجام المجلس عن توفير التمويل الكامل لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي تنفذ باسم المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، فإن جنوب أفريقيا تدعو إلى استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل تأمين تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن.

وفي الختام، يعرب بلدي مجددا عن رأيه بأن الإرهاب والتطرف العنيف لا يمكن دحرهما عسكريا ولا يمكن التصدي لهما من خلال استخدام القوة أو التدابير القسرية فقط. ونعتقد أن السبيل الوحيد لنجاح الجهود الجماعية هو معالجة الأسباب الجذرية من خلال التعاون الدولي. وبتعزيز الحلول السياسية الرامية إلى حل النزاعات وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق مستقبل أفضل للجميع على الأجل الطويل سنقطع شوطا طويلا صوب مكافحة التهديدات غير المتناظرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير إسرائيل الكبير للرجال والنساء الشجعان التابعين لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقتنا وفي العالم أجمع. فهم يخاطرون بأرواحهم من أجل حماية المدنيين والحفاظ على الاستقرار والأمن في المناطق الساخنة حول العالم. ونحن نحيّي شجاعتهم واستعدادهم لتكريس حياتهم في سبيل تعزيز السلام، ونصلي من أجل عودتهم الآمنة إلى أوطانهم وأسرهم وأحبائهم.

كما أود أن أشكر السنغال ورئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة.

لقد أصبح من الملحّ بشكل متزايد تناول هذه المسألة في السنوات الأخيرة. فبالنسبة إلى إسرائيل، ليست التهديدات غير المتناظرة مجرد فكرة نظرية، بل هي مسألة حقيقية وهامة جدا. وما فتئت إسرائيل تعيش مع واقع هذه التهديدات الإرهابية لسنوات عديدة، على جميع الجبهات. وبينما نواجه هذه الحقيقة المؤسفة يوميا، كذلك تفعل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تعمل داخل إسرائيل وفي الدولتين المجاورتين لها – قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. والبيئة الأمنية ذات الإشكالية التي أوجدتها الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة تشكل خطرا على موظفي الأمم المتحدة، وكذلك على عملياتهم لحفظ السلام.

إن قوة اليونيفيل تؤدي دورا رئيسيا في دعم القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتساعد في الحفاظ على الاستقرار في منطقتنا المحفوفة بالصراعات. والعمل في جنوب لبنان، ضمن الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم إرهابي، يتطلب الشجاعة والالتزام على حد سواء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر البلدان المساهمة بقوات على دعمها المستمر، وقائد قوة اليونيفيل من أيرلندا اللواء مايكل بيري على قيادته والجهود التي يبذلها من أجل كفالة الاستقرار في المنطقة. وأود أيضا أن أشدد على أن إسرائيل ملتزمة بالتعاون التام مع اليونيفيل، وهي على استعداد للتعاون في إطار التحضير للاستعراض الاستراتيجي المقبل في شباط/فبراير.

ومع الاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به اليونيفيل، يجب ألاّ ننسى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به على هذه الجبهة، لأن تنظيم حزب الله المسمى دوليا بالتنظيم الارهابي، وهو يعمل بالوكالة عن إيران، يظل العامل الرئيسي لعدم الاستقرار والفوضى في المنطقة. ففي الفقرة ٨ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دعا المجلس إلى

”نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية“.

وللأسف، كما قلنا مرات عديدة في هذه القاعة من قبل، فإن هذا القرار لم ينفذ تنفيذا كاملا على الاطلاق. والواقع أنه على الرغم من وجود ما يتعدى ١٠ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين لليونيفيل على أرض الواقع، زاد حزب الله ترسانته من ٧ ٠٠٠ صاروخ إلى أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ صاروخ في السنوات العشر الماضية منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) – أكرر ١٢٠ ٠٠٠ صاروخ.

ويعمل حزب الله على إخفاء ترسانته في البنية التحتية المدنية من جنوب لبنان، فيقوم بوضع قاذفات الصواريخ وتخزين الأسلحة في المدارس والمستشفيات والمنازل الخاصة أو في جوارها. ولقد قدّمنا إلى المجلس في الماضي خرائط تثبت هذه الحقيقة بما لا يدع مجالا للشك. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذا الإثبات ووجود اليونيفيل على نطاق واسع في المنطقة، لا نرى ذكرا لتلك المعلومات في تقارير اليونيفيل. ولا بد من تقويم ذلك الخطأ. إن ما نراه في التقارير هو نهج مقلق يتمثل في عرقلة حركة اليونيفيل في جنوب لبنان. وهذه الحوادث تمنع اليونيفيل من أداء ولايتها بالكامل. ونتوقع من اليونيفيل أن تبلّغ عن أي حادث من هذه الحوادث أو عنها كلها لأنها تقوض قدرتها على الرصد السليم للمنطقة، وأن تقدّم تقريرا شاملا عن الحالة على أرض الواقع.

ولقد أوضح حزب الله، قولا وفعلا، أنه لا يطمح إلى مهاجمة إسرائيل بالصواريخ من الأراضي اللبنانية فحسب، ولكنه ينشط أيضا في محاولة تنفيذ هجمات داخل الأراضي الإسرائيلية. وفي الشهر الماضي تحديدا، أُلقيَ الضوء على أن حزب الله قد أوجد هياكل ارهابية أساسية في قرية الغجر. فأقدم نشطاء من حزب الله على تجنيد عملاء من القرية شاركوا في الاتجار بالمخدرات، وأوعزوا إليهم بشن هجمات إرهابية قاتلة في مدينة حيفا، وهي ثالث أكبر مدينة مكتظة بالسكان في إسرائيل، وفي غيرها من المواقع المحتملة في قلب إسرائيل. وبفضل يقظة قوات الأمن الإسرائيلية، تم منع تنفيذ تلك الهجمات القاتلة، وأُنقذت أرواح الكثيرين.

إن حزب الله يشكل تهديدا ليس لشعب إسرائيل ولبنان فحسب، ولكن لاستقرار المنطقة بأسرها. فهذا التنظيم الذي أوجدته ايران وزودته بالإمدادات يشارك في الصراعات الدائرة في اليمن وسوريا، ويساعد نظام الأسد على ذبح الشعب السوري بلا رحمة، وإطالة أمد الحرب المدمرة في اليمن.

وعلاقة حزب الله بإيران لم تعد سرّا – إنه في الواقع فخور بها وهو يتكلم عنها علنا. وقد اعترف زعيمه، حسن نصر الله، نفسه بأن

”ميزانية حزب الله وإيراداته ونفقاته ... تأتي من جمهورية إيران الاسلامية ... وتماما مثلما نتلقى الصواريخ التي نستخدمها لتهديد إسرائيل، فإننا نتلقى الأموال التي تُرسل إلينا“.

إن هذه الكلمات لا تشكل فحسب انتهاكا لالتزامات لبنان بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بل تشكل أيضا انتهاكا من جانب إيران للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يحظر على إيران نقل الأسلحة أو المواد ذات الصلة. ولبنان، الدولة العضو في الأمم المتحدة التي تدعي أنها دولة مستقلة ذات سيادة، لا يمكنها التنصل من مسؤوليتها عن

التمسك بتنفيذ هذه القرارات، ولا التنصل من واجبها بعدم السماح لتنظيم إرهابي بأن يكمن في وسطها.

وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (أوندوف)، التي أنشئت لكفالة دعم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٧٤ بين سوريا وإسرائيل، تشهد على الآثار المدمرة للبلد الذي مزقته الحرب. وعقب اختطاف أفراد تابعين لقوة الأمم المتحدة من الفلبين وفيجي على أيدي الجماعات الإرهابية في سوريا عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على التوالي، وعدم قدرة النظام السوري على كفالة سلامة حفظة السلام، اضطُرت بعثة حفظ السلام إلى الانسحاب من المنطقة الفاصلة. وهكذا، أصبحت قوة الأمم المتحدة تعمل فحسب على الجانب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت إسرائيل تدعم وتيسّر عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وسوف تواصل دعمها لتمكين القوة من الاضطلاع بولايتها على نحو سالم وآمن. ونرحب بقرار إدارة عمليات حفظ السلام القاضي بأن تبدأ بالعودة تدريجيا إلى المنطقة الفاصلة، وسنواصل العمل مع القوة من أجل تيسير إعادة الانتشار تدريجيا وبشكل منسق. وتدرك إسرائيل أن قوة الأمم المتحدة تطلب ضمانات أمنية لأفراد البعثة في ضوء الحالة القائمة في سوريا، وهي اتخذت بالتالي إجراءات مؤقتة للعبور بين الجانبين ألفا وبرافو بغية تيسير حركتها.

وتضطلع قوة الأمم المتحدة بدور حاسم في الحفاظ على الاستقرار على طول الحدود، ولا سيما بالنظر إلى سلسلة الهجمات العرضية من سوريا إلى إسرائيل، التي ازدادت للأسف أثناء العام الماضي. وخلال شهر أيلول/سبتمبر وحده، وقعت ما مجموعه ستة حوادث إطلاق للصواريخ من سوريا باتجاه ضواحي البلدات والقرى داخل الأراضي الإسرائيلية، مما شكل خطرا على حياة المواطنين الإسرائيليين. ولحسن الطالع أن هذه الهجمات الصاروخية لم تسفر حتى الآن عن وقوع إصابات.

وأود أن أكرر القول إن إسرائيل تحمّل حكومة سوريا المسؤولية عن جميع الأعمال التي تجري داخل الأراضي السورية، وتطالب النظام السوري بالامتثال لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. ونحن لن نتسامح إزاء أي نوع من أعمال التبعية من سوريا، وسوف نتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنينا المدنيين من الأذى.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر إدارة عمليات حفظ السلام والدول الأعضاء التي تساهم بقوات من أجل الحفاظ على وجود الأمم المتحدة وأنشطتها، على الرغم من الحالة غير المستقرة في سوريا. ونشكر أيضا قائد قوة الأمم المتحدة من الهند اللواء جاي شانكر مينون على قيادته القوية في ضوء العديد من التحديات التي يواجهها.

نحن لا يمكننا أن نواجه شرور اليوم بالمعدات والتكنولوجيا العائدة للأمس. وفي حالات كثيرة جدا، يفتقر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة إلى المعدات والتكنولوجيا للوفاء بولايتهم وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين ولأنفسهم على حد سواء. وتتطلع إسرائيل إلى دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عملها الهام، ولديها الكثير الذي تقدمه من حيث التكنولوجيا المتطورة، وحماية المدنيين وحماية حفظة السلام. وتعمل إسرائيل بالتعاون مع الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الطبية من حيث توفير التدريب المباشر على الإسعافات الأولية لموظفي الأمم المتحدة، بغية توحيد هذه المهارة الهامة في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما عرضت إسرائيل على الأمم المتحدة مؤخرا المساعدة في الحد من الأثر الإيكولوجي لعملياتها المتعلقة بحفظ السلام عن طريق إدخال التكنولوجيا الإسرائيلية في مجالات الطاقة المتجددة ومعالجة المياه.

ونتطلع إلى الاستمرار في المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتعاون معها في هذه المجالات وغيرها. وفي

حين نسلم بالدور الهام الذي تقوم به بعثات حفظ السلام في صون السلام والأمن الدوليين، فإننا ندعو الله أن يأتي يوم يعيش فيه أطفالنا في عالم لا يكون بحاجة إلى بعثات لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غامبيا.

السيد تانغارا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية السنغال على تولي رئاسة مجلس الأمن. ونحن على ثقة، سيدي، من أنه بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه السنغال في السلام والأمن العالميين والمكانة الدولية المرموقة لوزير خارجية بلدكم، السيد مانكور نديايي، ستبقى هذه المناقشة في سجلات مداولات مجلس الأمن باعتبارها واحدة من أهم المناقشات الثاقبة والمثمرة.

إن مناقشة اليوم بشأن ”عمليات السلام التي تواجه تهديدات غير متناظرة“ حسنة التوقيت. فقد أطلقت الأمم المتحدة مفهوم حفظ السلام لإخماد نيران النزاعات بين الدول أو النزاعات الداخلية وإنقاذ الأرواح والممتلكات وتيسير وتعزيز المصالحة والتعمير. وتمشيا مع تلك الرؤية، فإن الرجال والنساء الشجعان المعروفين باسم ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة يقفون على خط الجبهة في النزاعات ويخاطرون بحياتهم يوميا ويدفعون حياتهم ثمنا لذلك في بعض الأحيان. وللأسف، فقد تغيرت مسارح عمليات حفظ السلام جذريا وأصبحت محفوفة بالمخاطر بفعل التحديات الخطيرة التي تشكلها الهجمات العنيفة والقاتلة على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الحالة جد خطيرة لدرجة أن حفظة السلام في بعض مناطق النزاع ينشغلون بحماية أنفسهم أكثر من انشغالهم بتنفيذ الولاية المنوطة بهم. ويمكن تحديد عوامل عديدة لتدهور البيئة الأمنية في البلدان التي توجد فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بداية، لقد ابتلي العديد من البلدان التي توجد فيها عمليات لحفظ السلام، إن لم يكن معظمها، بحركات تمرد متعددة، استولت على إقطاعيات من الأراضي مما يهدد التماسك الوطني. كما أصبحت العصابات الإجرامية طرفا في المعادلة، مستغلة الثغرات الأمنية لتعزيز أنشطتها الإجرامية. كما تعقدت بيئة حفظ السلام جراء انتشار الأسلحة. وفي كثير من الحالات يكون الجيش الوطني، الذي يجب أن يكفل الأمن القومي، غير مهيأ للتصدي للحالة. وثمة تطور آخر يبعث على القلق، وهو انتشار الجماعات الإرهابية في مناطق حفظ السلام. وفي مالي، على سبيل المثال، شهدنا كيف يمكن للإرهابيين أن يعيثوا فسادا في أي بلد وأن يلحقوا أفدح الضرر بقوات حفظ السلام. وإنه لأمر محزن أن أشير إلى كيف دنس الإرهابيون المخربون في مالي المساجد والأماكن المقدسة وخربوا الآثار التاريخية وأضرموا النيران في المكتبات القديمة والآثار. وقوبلت هجماتهم على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإدانة قاطعة، ونحن نرفع صوتنا مرة أخرى لنؤكد مجددا إدانتنا.

وتود غامبيا أن تكرر الدعوة إلى العمل الجماعي لمكافحة الإرهاب والمجرمين الذين يشنون الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. فالإرهاب لا يأبه بالبشرية. وسيواصل المجرمون المصرون على بيع المخدرات والتربح من الاتجار بالبشر والأنشطة الشائنة الأخرى مهاجمة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين يُعتبرون عقبات أمام أنشطتهم الشريرة.

(تكلم بالفرنسية)

وبالرغم من عدم مشاركة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في نيجيريا في محاربة جماعة بوكو حرام، نعلم جميعا الحالة الراهنة في ذلك البلد ونشيد بالجهود المتضافرة للنيجر ونيجيريا وتشاد والكاميرون في مكافحة هذا العدو الداخلي. إنه عدو ينام ويأكل بين ظهرانينا ولكنه لا يتورع عن مهاجمتنا إذا لاحت له أدنى فرصة حينما نتخلى عن يقظتنا. ولذلك، من الأهمية بمكان العمل بشكل جماعي في مجال شبكات تبادل المعلومات.

(تكلم بالإنكليزية)

لذلك، ندعو جميع البلدان، ولا سيما البلدان في المنطقة دون الإقليمية، إلى العمل من أجل إنشاء شبكة لتبادل المعلومات حتى نتمكن من العثور على العدو الذي يعيش بين ظهرانينا.

إن كل السقطات والفظائع التي ذكرتها هي أمر ممكن بسبب وجود حدود مليئة بالثغرات، تسمح بحرية تنقل المتمردين وأسلحتهم.

ونحن نولي أهمية كبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأنها وسيلة فعالة لإنقاذ البلدان من التفكك. وهي وسيلة فعالة لمنع نشوب الحروب والقلاقل المدنية. بل في الواقع، وسيلة فعالة لحماية الضعفاء والأبرياء. ولكن بالرغم من كافة أوجه جدارتها، ستظل عمليات حفظ السلام معرضة للخطر ما لم تُتخذ إجراءات ملموسة لإصلاح ولايتها وتعزيز قوتها لا لجعلها قوة رادعة فحسب، ولكن أيضا قوة ذات فاعلية أينما دعت الحاجة. وهذه ليست دعوة لتحويل حفظة السلام التابعين لنا إلى قوات لمكافحة الإرهاب. ولكن الهدف منها الرد على الادعاء بأنه إن لم تكن قوات حفظ السلام قادرة على حماية نفسها أو الدفاع عنها، فإنه لا يمكن أن نتوقع أن تحمي المدنيين الأبرياء وتدافع عنهم. وترى غامبيا أنه لكي تكون عمليات حفظ السلام فعالة وقوات حفظ السلام آمنة، لا بد من السماح بأن تسود العوامل التالية:

أولا، في سياق التخطيط لأي قوة لحفظ السلام ونشرها، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تسليح حفظة السلام بأسلحة يمكن أن تضاهي القوة المميتة للمتمردين والإرهابيين والعصابات الإجرامية الذين قد يهاجمون المدنيين أو حفظة السلام.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يشكل على وجه الاستعجال فريقا عسكريا، يتألف من خبراء كبار معروفين لاستعراض قواعد الاشتباك في عمليات حفظ السلام وتحديد طرائق لحماية قوات حفظ السلام.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر أيضا في تشكيل قوات إقليمية للانتشار السريع، يمكن حشدها لدخول أي بلد ربما يتعرض حفظة السلام فيه للحصار أو يجدون أنفسهم في خطر.

رابعا، يجب حمل البلدان التي توافق على نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على الدخول في اتفاق مع الأمم المتحدة لإجراء إصلاحات قضائية من أجل تيسير إحلال السلام وإقامة سيادة القانون.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يمارس تأثيره على البلدان التي تشهد نزاعات لتلتزم بالسلام من خلال إنشاء مجالس للسلام والمصالحة.

وهناك العديد من الاقتراحات الأخرى ولكننا نعتقد أن هذه المجموعة من المقترحات أساسية لإجراء استعراض شامل للتصدي للتهديدات غير المتناظرة لعمليات السلام.

في الختام، لا توجد مهمة تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا أنبل من حفظ السلام وأود أن أسجل في المحضر تقدير غامبيا للمساهمة القيمة جدا لذوي الخوذ الزرق في تحقيق السلم والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي، عن أسف معالي السيد عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي، الذي لم يتمكن من الحضور معنا بعد ظهر اليوم بسبب تضارب في المواعيد. لكنه طلب مني أن أهنئكم بحرارة، سيدي، باسم مالي على تولي بلدكم الجميل، جمهورية السنغال، رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وكذلك أن أرحب بعقد هذه المناقشة الوزارية بشأن مشكلة التهديدات غير المتناظرة لعمليات السلام التابعة للأمم

المتحدة. وقبل أن أتابع، أود أن أشيد بالوفد الروسي على رئاسته الممتازة للمجلس في الشهر الماضي. وفي السياق نفسه، أشكر الذين تكلموا وتبادلوا معلوماتهم معنا في هذا الصباح.

بالنيابة عن حكومة مالي، أشكر جميع الوفود التي أعربت عن تعاطفها وتضامنها مع بلدي عقب الهجمات المميتة التي شُنت خلال الأيام القليلة الماضية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازي شعب مالي القلبية لحكومتي فرنسا وتوغو في فقدان جنودهما في مالي. كما أنوه بالأسر المكلومة لأبناء بلدي.

إن توقيت وأهمية هذا الموضوع واضحان للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بمالي التي تستضيف، كما يعلم الجميع، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد تعرضت أمس قافلة لوجستية تابعة للبعثة للأسف لهجوم جديد مرة أخرى باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وإننا نستنكر ذلك العمل، الذي أدّى إلى ثلاث وفيات، بينها جندي توغولي ذو خوذة زرقاء، ومدنيان ماليّان، فضلاً عن سبع إصابات بجروح. وفي اليوم نفسه، هاجم مسلحون مجهولون، عند الساعة الثانية فجراً، معسكراً للقوات المسلحة وقوات الأمن في مالي. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، من المؤسف أنَّ جندياً فرنسياً سقط في ميدان الشرف، عقب انفجار لغم لدى اجتياز قافلته له.

تلك كانت الحالة يوماً بعد يوم في مالي؛ فالاعتداءات غير المتناظرة العشوائية هي الواقع اليومي للسكان المدنيين، قوات الدفاع والأمن في مالي، قوة عملية بارخان الفرنسية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وكما ذكر الرئيس صباح اليوم، إنَّ حصيلة الخسائر البشرية والممتلكات من هذه الاعتداءات غير المتناظرة العشوائية فادحة جداً. فبفقدان أكثر من ٥٨ فرداً من تلك البعثة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أصبحت مالي البلد الذي يُعتبَر الأكثر خطراً على موظفي الأمم المتحدة. وفقدت القوة الفرنسية ١٨ رجلاً منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقوات الدفاع والأمن في مالي، فضلاً عن السكان المدنيين، دفعت أبهظ ثمن، حيث قُتِل أو جُرِح المئات. ولا يسعني إلاَّ أن أذكر الاستهداف والتدنيس الدنيء لمعالم بلدي التاريخية، التي أصيبت بضرر هائل.

وأمام هذه الإحصاءات، يشعرر المرء بالقشعريرة. إنها تستصرخ الضمير الإنساني، وبخاصة أنَّ أحداً لا يمكنه التنبُّؤ بنهاية تلك الاعتداءات غير المتناظرة العديدة، والهجمات التي تستخدم أجهزة تفجيرية مرتجَلة، يعقبها وابل من نيران سلاح آلي.

إنَّ أبناء شعب مالي ليسوا فخورين بأنَّ بلدهم، الذي كان ذات يوم ملاذاً للسلام والاستقرار، بات يُدعى أخطر بلد، ولا سيما للأطفال، من قِبَل بلدان صديقة تأتي لمساعدتنا على إعادة إرساء السلام في بلدنا. لذا، فإنَّ حكومة مالي لم تتوقف عن تنبيه الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بشأن الحاجة إلى تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لكي تواكب بيئتها الصعبة والخطيرة والمعقَّدة. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة مالي بحقيقة أنَّ مجلس الأمن قد اتخذ إجراء تأييدا لمطلبها، باعتماد القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، الذي يجسِّد موقفاً أكثر استباقاً وقوة حيال هذه البعثة في تنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أنَّ تكييف ولاية البعثة لبيئتها، يهدف أولاً إلى حماية البعثة نفسها وأفرادها ومرافقها، ضد الهجمات المتكررة التي تنفِّذها قوات معادية، بطريقة تسمح لها عندئذٍ بمواجهة الأبعاد الأخرى لولايتها، بما يشمل حماية السكان المدنيين.

وكما فهمنا غالباً، إنَّ المسألة ليست قيام البعثة بمهمة مكافحة الإرهاب. فنحن نعلم أنَّه لا يُفترَض في بعثةٍ لحفظ السلام أن تنفِّذ أنشطة لمكافحة الإرهاب. بيد أنَّ من واجبها ومسؤوليتها اتخاذ جميع التدابير المفيدة للحماية وتنفيذ ولايتها بصورة طبيعية.

ومن المزعج ملاحظة أنه بعد خمسة أشهر على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، لم يتمَّ بعد جمع أحكامه ذات الصلة معاً. فكيف يمكن لنا ألاَّ نشعر بالضيق لدى رؤية النقص المثير للقلق في المعدات، ولا سيما على صعيد المركبات المدرَّعة لنقل القوات وتوفير الدعم اللوجستي، فضلاً عن التجهيزات اللوجستية الضرورية الأخرى. وقد أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفي لادسوس، أثناء عرضه آخر تقرير للأمين العام (S/2016/819) بشأن الحالة في مالي (انظر S/PV.7784) في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى المنوال نفسه، يشكل الانسحاب المُعلَن لثلاثٍ من خمس وحدات طائراتٍ عمودية، موجودة حالياً في مسرح العمليات، ونقص الطائرات العمودية الهجومية، مصادر للقلق الشديد. وأود أن أرحب ببصيص الأمل الذي قدمته ألمانيا وكندا في هذا الصدد.

إنَّ مسرح العمليات في مالي يقتضي أيضاً تزويد الوحدات المنتشرة بتجهيزات ملائمة وتدريب متكيِّف، أثناء تلبية معايير الأمم المتحدة، بما يشمل المعدات الجوية. كما يقتضي تبادل الاستخبارات واستخدام التكنولوجيا المعدَّلة، ولا سيما حين يتعلق الأمر بطائرات بدون طيار وكاميرات مراقبة.

إنَّ حكومة مالي تدرك إدراكاً كاملاً مسؤوليتها الأولية عن حماية المدنيين وضمان أمن أراضيها الوطنية. وهي تعي أيضاً أنَّ مكافحة الإرهاب في بلدنا، تأتي أولاً وقبل كل شيء لدى قواتها الدفاعية والأمنية، والمؤسسات الوطنية المقتدرة ذات الصلة – في قطاعات مثل القضاء، الخدمات المالية والاستخباراتية والجمارك. لذا، فإنَّ الحكومة تعمل يومياً بلا كلل، مع الدعم الذي يحظى بتقدير كبير من الشركاء، لإعادة بناء وتعزيز القدرات التشغيلية لقواتنا، ولمجموعة الوكالات الوطنية المعنية بأكملها، بهدف تمكينها من أداء واجباتها السيادية، لحماية السكان المدنيين وممتلكاتهم، وضمان وحدة أراضينا الوطنية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالدعم البارز من شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، عبْر البعثة العسكرية التابعة له، للمساهمة في تدريب القوات العسكرية في مالي، فضلاً عن القوات التابعة للأمم المتحدة.

ولكن يجب ألاَّ يكون هناك خطأ في أنَّ الفعالية في مكافحة الإرهاب، التطرف العنيف وجميع أنواع الاتجار التي تغذِّي الجريمة المنظمة، تكمن في التعاون مع البلدان المجاورة، وفي التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي. والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثال بارز في هذا الصدد. فقد شُكِّلت قوتها المشتركة بمثابة أداة متكيِّفة مع الأجواء الأمنية في المنطقة. لكنَّ آليات دون إقليمية وإقليمية هامة أخرى قد أُعِدَّت، بما يشمل القوة الأفريقية الجاهزة – الركن العسكري لمنظومة السلم والأمن الأفريقية – فضلاً عن هيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات، المكلفة بتنسيق الجهود العسكرية لمكافحة الإرهاب في الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر.

وهذه الدينامية دون الإقليمية للتعاون تشمل أيضاً دوريات مختلطة ومشتركة، على امتداد الحدود المشتركة مع البلدان المجاورة، والتي تتضمَّن كذلك الحق في الملاحقة وتبادل الاستخبارات. ومن المهم جداً أيضاً العمل معاً لمنع ومكافحة الأسباب الجذرية لتلك الأنشطة الإجرامية في مجتمعاتنا، ومن بينها الفقر المدقع، البطالة، وبخاصة بين الشباب، الإقصاء، التهميش، الجهل وسواها.

ويبقى شعب مالي ممتنًّا إلى الأبد لجميع الدول الصديقة على التضحيات الكبرى التي قدمها أبناؤها من أجل السلام والاستقرار في مالي. ولن ننسى أبداً هذه التضحيات بالدماء، ونوجِّه التحية إلى جميع الضحايا الذين سقطوا في ميدان الشرف في مالي. أخيراً، وباسم حكومة مالي، أرحب بالعمل المتميز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في بيئة أعلم أنها بالغة الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد السنغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى المذكرة المفاهيمية المتميزة (S/2016/927، المُرفق) المقدَّمة لترشيد مناقشتنا. وإننا نحيِّي نائب الأمين العام على مشاركتنا آراءه بشأن هذا الموضوع. كما نوجِّه تقديرنا إلى الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والأمين العام المساعد والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

نرجو منكم، سيادة الرئيس، أن تنقلوا إلى معالي السيد مانكيور نديايي، أطيب تمنيات وزير خارجية بلدي، السيد جيوفري أونياما، الذي يأسف لعدم استطاعته حضور هذه الجلسة.

إنَّ عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بقيت منذ نشأتها جزءاً حيوياً من الهيكل الأمني العالمي. فهي مُلهِم ومصدر أمل لضحايا النزاعات. ويتعين على جميع المعنيين ضمان أن تبقى عمليات السلام هامة حاضراً ومستقبلاً. وهذا يقتضي الجهود الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للتغلب على التحديات القائمة والناشئة، بما يشمل الاعتداءات غير المتناظرة المتزايدة، التي تنامت في التعقيد والشدة معاً. لذا، ترحب نيجيريا بهذه المناقشة الهامة، التي تركِّز على إيجاد سبُل تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لكبح التزايد في التهديدات غير المتناظرة، ولا سيما في سياق تنفيذ ولايات حماية المدنيين.

ومع أنَّ الأمم المتحدة قد واجهت الاعتداءات الإرهابية طوال سنوات، فإنَّ الشبكات الإرهابية عبْر الوطنية تشكل تهديداً أساسياً مختلفاً عن الجماعات المسلحة غير الحكومية الأخرى، التي يواجهها تقليدياً حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ لارتباطات تلك الجماعات بالجريمة المنظمة عبْر الوطنية، واستخدامها الأساليب غير المتناظرة، تأثيراً عملياً كبيراً على البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة.

وأثارت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي شواغل فيما يتعلق بالحاجة إلى التصدي للتحديات المتمثلة في تنفيذ الولايات المعقدة في مسارح العمليات حيث تنشط الشبكات الإرهابية عبر الوطنية. وفي الأعوام المقبلة، هناك احتمال راجح لأن يطلب من الأمم المتحدة نشر البعثات الميدانية وزيادة تواجدها في بيئات وصفت بأنها مقر للشبكات الإرهابية عبر الوطنية. ونظرا لتعقيد التحديات التي تمثلها التهديدات الإرهابية عبر الوطنية، نرى أن من الضروري للأمين العام ومجلس الأمن منح الأولوية للإجراءات التي ستحدث تأثيرا فوريا ودائما.

وينبغي أن تسير الإجراءات الوقائية على خطى التدابير الأساسية المتخذة لمنع الشبكات الإرهابية عبر الوطنية من زعزعة استقرار الدول الضعيفة، بما في ذلك تعزيز الآليات السياسية لمعالجة المظالم وأمن السكان وإعادة بسط سلطة الدولة. ونؤكد أيضا على ضرورة تحسين فهم السياق السابق لتخطيط البعثات قبل النشر، بما في ذلك عن طريق الاتصال والتعاون مع المنظمات الإقليمية. وينبغي أن تكون البعثات قادرة على الرصد الكافي لما يحدث في البيئة، بنشر القدرات الاستخباراتية وكفالة أن تكون مدمجة بشكل جيد في البعثة.

وبالرغم من التحديات الجسام، أثبتت عمليات الأمم المتحدة للسلام أنها تعمل بمثابة أداة مرنة وقادرة على التكيف تطورت بمرور الوقت للاستجابة للتحديات المتغيرة. وفي ذلك السياق، يلزم عمليات الأمم المتحدة الميدانية المعاصرة التكيف باستمرار مع الظروف على أرض الواقع التي تتغير بسرعة في بعض الأحيان. وحينما يجد حفظة السلام أنفسهم في بيئات

يواجهون فيها تحديات متزايدة، فإن كل حالة ستتطلب المزيج الخاص بها من المهارات والخبرات المتخصصة.

ونود أن نختتم بياننا بالإشادة بذكرى حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم، بمن في ذلك المدنيون في الهجوم الذي وقع مؤخرا في مالي. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم وأصدقائهم وحكومة بلدهم. ونشيد بشجاعة حفظة السلام الذين يجدون أنفسهم في بعض الأحيان يعملون في بيئات عدائية وفي ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إثيوبيا.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالأنكليزية):أود أن أشارك الآخرين تقديم التهنئة للسنغال على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للوفد السنغالي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية بالغة، لا سيما بالنسبة لنا في أفريقيا. وأود أن أشكر نائب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، فضلا عن المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ولم يكن لهذه المناقشة المفتوحة أن تكون أنسب توقيتا وأكثر أهمية في ضوء التحديات غير المسبوقة التي يواجهها حفظة السلام – سواء في مالي أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جنوب السودان أو الصومال – الذين يعملون في ظروف أمنية معقدة وديناميكية للغاية. إن التهديدات غير المتناظرة من الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون والقوى السلبية والشبكات الإجرامية عبر الوطنية الأخرى، لا تشكل مخاطر جسيمة على حفظة السلام فحسب، بل أيضا تهدد أرواح المدنيين الأبرياء.

ولذلك السبب يلزم إصلاح حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتكييفه مع البيئة الأمنية المتغيرة. وفي ذلك الصدد، من المؤكد أن استعراض الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام قدم توصيات هامة سيقطع تنفيذها في الوقت المناسب شوطا طويلا في جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام مهيئة لتحقيق الغرض المنشود. وبطبيعة الحال، نعلم أن الفريق نصح بتوخي الحذر من تكليف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بمهام الإنفاذ، ولا سيما في عمليات مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، يزداد عدد الهجمات التي تستهدف حفظة السلام والمدنيين، والتهديدات غير المتناظرة آخذة في أن تصبح بشكل متزايد القاعدة بدلا من الاستثناء للعديد من حفظة السلام، إن لم يكن كلهم. وتؤكد حادثة الأمس ضد حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على أن التصدي لهذا التحدي الجديد لم يعد خيارا، ولم يكن تصميم التدخلات الاستراتيجية والتشغيلية المناسبة إطلاقا على هذا القدر من الأهمية. وفي ذلك السياق، نود أن نشير إلى ما يلي.

أولا، لا يمكن المغالاة في ضرورة التفسير الواقعي والمرون للمبادئ الأساسية لحفظ السلام الذي تضطلع با الأمم المتحدة. ولا يمكن تحمل الجدل حول عمليات حفظ السلام التقليدية مقابل إنفاذ السلام. ولا يمكن لحفظة السلام أن يكونوا، وينبغي ألا يظلوا – غير مبالين في وجه تهديدات كبيرة لأنفسهم أو للمدنيين الأبرياء الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية.

ثانيا، ينبغي أن تكون لحفظة السلام ولاية واضحة ومفهوم للعمليات وقواعد اشتباك قائمة على أساس تحليل دقيق للحالة وتقييم التهديدات والتخطيط. فذلك سيمكنهم من اتخاذ وضع مستم بالقوة في الدفاع عن أنفسهم وحماية المدنيين في وجه الخطر على حياتهم. ومع ذلك، ليس كافيا تكليفهم بولاية واضحة ومفهوم للعمليات وقواعد الاشتباك.

وتتمثل نقطتي الثالثة، بالتالي، في أنه لا بد أن يتلقى حفظة السلام التدريب والقدرات اللازمة، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها، لتمكينهم من العمل في بيئة غير متناظرة.

ونحن نعلم أن قول هذه الأمور أسهل من فعلها، ولا تساورنا أية أوهام بأن التحديات الاستراتيجية والتشغيلية سيكون من السهل التغلب عليها. ولكن في ضوء خطورة المسألة، من الضروري التصدي لتلك التحديات في أسرع وقت ممكن. ولا يمكن تجاهل المشكلة أو إخفاؤها وراء الستار. فمن شأن القيام بذلك أن يترك الالتزام بحماية المدنيين بدون تنفيذ.

وبالرغم من أن تقرير لفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) أوصى بعدم اضطلاع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بعمليات مكافحة الإرهاب، فإنه لم يستبعد إمكانية القيام بذلك على يد قوات إقليمية قادرة و/أو تحالفات مخصصة يأذن بها مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، أبدى الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية المزيد من الالتزام والاستعداد لنشر قوات في بيئة غير متناظرة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على ذلك. ولا توجد أية بعثة ترمز إلى حاجة أكبر إلى الشراكة أكثر من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تعمل في إحدى أكثر البيئات العدائية باسم المجتمع الدولي. ويواجه حفظة السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي الهجمات غير المتناظرة يوميا تقريبا، ولكنهم يعانون من نقص التمويل ويعملون في ظروف لوجستية عصيبة.

واستنادا إلى مبادئ التكامل وتقسيم العمل، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة على استعداد لتقاسم العبء مع عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، بتوفير مجموعة لمواد الدعم المالي واللوجستي. وفي ذلك الصدد، تشكل التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى خطوة في الاتجاه الصحيح؛ ولذلك، من الضروري بشكل مطلق أن تترجم التوصيات إلى إجراء ملموس.

ونعلم، بالطبع، بالمناقشة المستمرة بين المنظمتين بشأن تعزيز شراكتهما الاستراتيجية، بما في ذلك في مجال حفظ السلام، ونتطلع إلى نتائج مناقشة مجلس الأمن المقرر عقدها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في ظل الرئاسة السنغالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، باسم وفد هايتي، أود أن أرحب بمبادرة السنغال، وهو بلد له روابط قوية مع هايتي، لتنظيم هذه المناقشة في إطار النظر الضروري في التهديدات غير المتناظرة التي لها تأثير مباشر على صون السلام والأمن الدوليين.

ومن ضمن البنود الأولى التي لفتت انتباهنا حينما نرجع إلى الوراء للنظر في جهود الأمم المتحدة في مسائل حفظ السلام خلال العقود الأخيرة ضخامة المهام المضطلع بها في جميع القارات وجميع المجالات المتصلة بصون السلام. وكانت النجاحات عديدة، وبعضها مدوية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل النجاحات الجزئية – بل ما قد يشير المرء إلى أنه إخفاقات – التي تعزى في بعض الحالات إلى الثغرات وأوجه القصور الاستراتيجية والتشغيلية التي من الواضح أنها تتطلب اهتمامنا فيما يتعلق بضرورة تعميق فهمنا الجماعي.

إن النجاحات والإخفاقات الماضية والراهنة، حافلة بالدروس المستفادة ويجب استخدامها من أجل مساعدة المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن فضلا عن الدول المعنية، على تحمل مسؤولياتها في حفظ السلام، وفي حماية السكان بشكل أفضل.

ونحن نشهد اليوم انتشار نزاعات ذات طبيعة سياسية أو عرقية أو دينية، وكثيرا ما تقترن بأعمال العنف المرتكبة

ضد المدنيين، مما جعل عمليات حفظ السلام معقدة بشكل متزايد. وفي الغالبية العظمى من الحالات تكون هذه النزاعات المسلحة مجردة من أي طابع دولي؛ بل هي نزاعات ذات طابع داخلي أو أهلي. وأشار الأمين العام مؤخرا أن أكثر من ثلثي أفراد الأمم المتحدة العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين المنتشرين في جميع أنحاء العالم يتركزون في أماكن لا يوجد فيها سلام بالفعل، وحيث يتم نشر العمليات في غياب تحديد أطراف الصراع بشكل واضح، أو أي عملية سياسية قابلة للاستمرار. وفي حالات عديدة، تواجه القوات التي تنشرها الأمم المتحدة حالات من العنف والصراع وما يسمى التهديدات غير المتناظرة، التي تنحو إلى تهديد فرص نجاح الجهود التي استثمرها المجتمع الدولي.

وهذا الطابع المعقد المتزايد لعمليات حفظ السلام، المسلم به بالإجماع، يعزى أيضا إلى القوة المتزايدة للكيانات من غير الدول، مثل الدولة الإسلامية، الذي يشكل خير مثال على التهديدات الجديدة للسلام. إن التهديدات غير المتناظرة، وقبل كل شيء الإرهاب، تعني مخاطر أكبر لذوي الخوذ الزرقاء، كما يتضح من الزيادة المفاجئة في الهجمات ضد أفراد حفظ السلام التي حدثت في السنوات الأخير في أنحاء مختلفة من العالم – في مالي، وفي مرتفعات الجولان، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الصومال، وفي دارفور وفي أماكن أخرى.

واليوم، فإن حفظة السلام مدعوون إلى الاضطلاع بمهام وواجبات أكبر بشكل متزايد. وفي بعض الحالات، تكون الثغرات الموجودة في الولايات واضحة جدا، وتدعو أحيانا إلى التشكيك، كما شهدنا في رواندا أو في الآونة الأخيرة في جنوب السودان، بقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل مناسب للتهديدات غير المتناظرة المنبثقة عن هذه البيئات المعقدة والمتعددة الأبعاد.

وهذا هو السبب في أنه يبدو لنا أن هذا هو الوقت المناسب لكي يشارك المجتمع الدولي في النظر بصورة متعمقة، كما نفعل اليوم، في اعتماد تدابير قوية من أجل تعزيز قدرات وموارد أصحاب الخوذ الزرقاء والسماح لهم بالعمل في بيئات متزايدة التعقيد ومواجهة التحديات الناشئة لعمليات حفظ السلام، وقبل كل شيء التهديدات غير المتناظرة – سواء من الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو من مصادر أخرى. وهي مسألة تتعلق بكفالة حماية أفضل لحفظة السلام عند أداء ولايتهم، فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وحماية المدنيين، وسيادة القانون، وضمان حقوق الإنسان، وتحسين قدرات البلدان الخارجة من الصراع بشكل ملموس.

وما برحت جمهورية هايتي تستضيف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة ١٢ عاما الآن. وقد أتاحت لنا تجربتنا خلال هذه السنوات أن نتعلم الكثير من الدروس التي قد تثبت فائدتها في وقت تتزايد فيه المطالبة بما أصبح ضرورة ملحة، وهو إعادة تحديد ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووضع أدوات جديدة وأكثر ملائمة تتيح تحسين فعالية بعثات حفظ السلام في بيئة عالمية تتغير باستمرار.

وأود، في الوقت الذي أرحب فيه بالدور الذي يؤديه مجلس الأمن كجزء من مهمته الأساسية للأمن الجماعي من خلال عمليات حفظ السلام، أن أسلط الضوء على المساهمة القيمة لاثنتين من الدول الأعضاء في المنظمة اللتين ظلتا خارج عمليات حفظ السلام. وأود أن أخص بالذكر اليابان والمكسيك. واليابان هي بالفعل إحدى الجهات المانحة المالية الرئيسية لبعثات حفظ السلام، بينما تتمتع المكسيك داخل المنطقة وخارجها بسمعة حسنة في الحياد أثبتت جدواها بالفعل.

وفي الختام،أود أن أحدد بعض الأفكار التي يعتبرها وفد بلدي أساسية:

أولا، إن حفظ السلام ليس مجرد مسألة زيادة في الميزانيات، ولكن أيضا مراعاة المتطلبات الجديدة، سواء من حيث إدارة الأمن، وتدريب حفظة السلام، ومشاركتهم في عملية إرساء سيادة القانون والتنمية المستدامة.

ثانيا، إن فعالية عمليات حفظ السلام ونجاحها، يتطلبان قبل كل شيء، احترام المبادئ الرئيسية التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة.

ثالثا، يعتقد وفد بلدي أيضا من الأهمية بمكان أن يقف حفظة السلام إلى جانب المجتمعات المحلية والمدنيين الذين كُلفوا بحمايتهم.

رابعا، إن الأسباب الجذرية للصراع، مثل التخلف، والفقر المدقع، والتهميش والإقصاء، يجب أن تعامل باعتبارها من الأولويات.

خامسا، إن دور الوحدات الشرطة هو أمر بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر بإعادة بناء سيادة القانون، وتوطيد الديمقراطية وإرساء الاستقرار على المدى الطويل. ثالثا، يجب أن تأتي حماية المدنيين في صميم اهتماماتنا.

وأخيرا، فإن المسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء لضمان أن تتطابق مهام حفظ السلام على نحو أفضل مع حقائق هذا العصر في ضوء التهديدات الجديدة للسلام، ولا سيما ما يسمى بالتهديدات غير المتناظرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن تكرار نشوب الصراعات داخل الدول، وتوسيع نطاق الشبكات الإرهابية والمتطرفة والاستهداف المتعمد للمدنيين هي ما تحدد الأمن العالمي اليوم. يواجه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة متطلبات غير مسبوقة، وبيئات أكثر تعقيدا وخطورة ووقوع عدد كبير من الوفيات من خلال الأفعال الكيدية.

إن سبعة من البلدان الـ ١١ الأشد تضررا من الإرهاب تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،حت أن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446) والأمين العام يتفقان على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مصممة لمكافحة الإرهاب.

ولا ينبغي لبيئات التهديد العنيفة وغير المتناظرة أن تنال من عزمنا على تهيئة حيز سياسي لمفاوضات السلام وحماية المدنيين. ولكن يجب علينا أيضا تدريب حفظة السلام وتجهيزهم للعمل بأكبر قدر ممكن من الأمان والفعالية. وهناك حاجة ملحة إلى التدريب المتسق وذي الصلة، وزيادة الوعي بالأوضاع وتحسين إدارة الأزمات.

أولا، فيما يتعلق بالتدريب، نحتاج إلى كفالة أن يحقق حفظة السلام معايير الأمم المتحدة لمرحلة ما قبل الانتشار، وأن يكونوا قادرين على الاستجابة للتهديدات المحددة التي سيواجهونها. ونؤيد جهود التوحيد الجارية، ولا سيما نشر كتيبات الوحدات العسكرية للأمم المتحدة والتدريب المرتبط بها. وتشارك أستراليا في رئاسة الفريق الذي يعمل على صياغة كتيّب مخصص لمقرات الشرطة والمقرات العسكرية للتخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الذي سيساعد حفظة السلام على كشف الإرهابيين ودحر سلاحهم المفضل.

ثانيا، تؤيد استراليا بقوة النتائج التي توصل إليها التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يوصي باستخدام التكنولوجيا لتحسين الوعي بالأوضاع وحماية حفظة السلام، وبخاصة عندما تكون هذه التكنولوجيا توفر حقوة للحماية بعبء وتكلفة منخفضين. وفي إطار برنامج أستراليا المعروف بـ (REDWING)، على سبيل المثال، تم تطوير مجموعة من الأجهزة المضادة للأجهزة التفجير المرتجلة التي تعمل في بيئات قاسية. كما أن استخدام المركبات الجوية غير المأهولة ومعدات الرؤية الليلية يكتسي أهمية بالغة.

ويكتسي تعزيز الاستخبارات أهمية لضمان أن عمليات حفظ السلام أقدر على منع ومكافحة الهجمات غير المتناظرة.

ونشجع أيضا الجهود الرامية إلى تحسين التعاون مع المجتمعات المحلية، ما يؤدي إلى بناء الثقة، فضلا عن كونه جزءا هاما من عملية الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات على نطاق أوسع. ثالثا، في حين يكتسي المنع أهمية بالغة في التصدي للتهديد، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى المرونة والموارد اللازمة لتعزيز القدرات الأمنية والطبية، بما في ذلك قوات الرد السريع وقدرات الإجلاء الطبي في حالة حدوث الأزمات الأمنية. ويعدُّ وضع سياسة شاملة لإدارة الأزمات، بما في ذلك التدريبات الإلزامية لإدارة الأزمات، خطوة هامة. ونرحب أيضا بوضع إطار للأداء الطبي بهدف تحسين المعايير في جميع قدرات الرعاية الصحية. ولا يزال الافتقار إلى القدرة على الإجلاء الطبي على مدار الساعة وفي جميع حالات الطقس يمثل فجوة حرجة.

وما برحت الدول الهشة التي تستضيف عمليات السلام معرّضة للشبكات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. ونؤيد اتباع نهج أكثر استراتيجية وتماسكا على نطاق الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف، ونسلّم بضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وهيئات حفظ السلام. ومن الضروري مواصلة النظر في توصية الأمين العام القائلة بوجوب إدماج منع التطرف العنيف في الأنشطة ذات الصلة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقا لولاياتها.

وفي الختام، فإن حفظ السلام يمثّل مخاطرة كبيرة في صميم مهمة الأمم المتحدة المعنية بصون السلام والأمن. وإذ نطالب حفظة السلام بمواجهة تلك المخاطر، فإنه يجب علينا أن نوفر لهم الوسائل التي تمكنهم من أداء عملهم بأكبر قدر ممكن من الأمان والفعالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى العديد من المتكلمين سلفا، وأعدكم بإيجاز بياني.

يعمل حفظة السلام في بيئات متزايدة التعقيد والاضطراب، وكثيرا ما يعرّضون أنفسهم للخطر بغية حماية السكان المدنيين الضعفاء. وكما قال كثيرون اليوم، ما برحت التهديدات غير المتناظرة تشكّل خطرا كبيرا لعمليات السلام في المستقبل المنظور. وعليه، يجب على الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بأفراد معا التكيف على تلك التهديدات على وجه الاستعجال. ومن الواضح أن الهدف ليس أن تحل عمليات السلام محل مبادرات مكافحة الإرهاب، وإنما لضمان قدرة الأفراد المنتشرين على أداء مهامهم بكفاءة وأمان قدر الإمكان.

ولكي تكفل الأمم المتحدة استدامة الأفراد المنتشرين والتنفيذ الناجح لولاياتهم القوية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، فإنه يجب عليها أن تعزز تجهيز البعثات واستجابتها وأدائها بواسطة اتباع نهج متكامل ومخصص لذلك الغرض. ويعني ذلك النهج تطوير الأطر المفاهيمية الكافية وتوفير التدريب المتخصص، فضلا عن المعدات والاستخبارات والقدرات التمكينية اللازمة للتصدي الفعال للتهديدات غير المتناظرة. ويجب على الأمم المتحدة أيضا تعزيز قدرتها التحليلية في ذلك المجال.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب علينا أيضا أن نضمن عدم اقتصار نهجنا إزاء التهديدات غير المتناظرة على الجبهة الأمنية. ومن الضروري معالجة تلك المجموعة الكاملة من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى التطرف العنيف عبر اتّباع نهج شامل لذلك. وكندا على أهبة الاستعداد دائما لتبادل الدروس المستفادة ذات الصلة بالتصدي للتهديدات غير المتناظرة في أفغانستان، وترحب بفرصة الاستفادة من خبرات مختلف شركائها الحاضرين هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد غون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على تولي وفد بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأعرب عن ثقتنا في فعالية قيادتكم لأعمال المجلس. ووفد بلدي على استعداد لمساعدتكم في الاضطلاع بمهمتكم. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نشارك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع عمليات السلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة، وهي تتيح لنا الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الهام.

وقد أصبح تواتر وتعقّد أعمال العنف القاتلة بصورة متزايدة، التي يرتكبها مقاتلون مجهولون ولا هوية قانونية لهم ولا مؤسسات معترف بها ضد المدنيين وأفراد عمليات حفظ السلام، يشكّل مصدر قلق حقيقي في وقت شهد زيادة حادة في النزاعات العنيفة. وقد لفت الرئيس الحسن واتارا انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة الإرهاب والتهديدات غير المتناظرة بتنويهه في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، إلى الهجوم الإرهابي الذي وقع في غراند باسام في كوت ديفوار، مشيرا إلى أنه:

”على العالم أن يحشد جهوده ضد الإرهاب ومكافحته بكل عزم وتصميم قبل أن يلحق ببلداننا ومجتمعاتنا أضراراً وصدمات لا سبيل لإصلاحها“ (A/71/PV.14، صفحة ٢٧).

واليوم، أصبحت مشكلة التهديدات غير المتناظرة مسألة رئيسية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين أكثر من ذي قبل، وبالتالي فإن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن توليها كل ما تستحقه من اهتمام. وأصبحت الحرب غير النظامية أكثر إثارة للقلق هي الأخرى، ما دام تركيزها يتجاوز الآن نطاق مؤسسات الدولة التقليدية ويستهدف أيضا المدنيين وحفظة السلام. وبالأمس هذا أبلغتنا وسائط الإعلام عن الوفاة المأساوية لأحد ذوي الخوذ الزرق الذين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالإضافة إلى اثنين من المدنيين، وإصابة سبعة آخرين بإصابات خطيرة في أعقاب كمين بمساندة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبهذا العمل الإرهابي يصل عدد حفظة السلام الذين قتلوا في مالي منذ ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٥ شخصا، في حين بلغت الخسائر البشرية الإجمالية للبعثة قرابة ٧٠ شخص في غضون ثلاث سنوات. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتكريم ذكرى الجنود الشجعان الذين ضحوا بحياتهم لحماية قيم الأمم المتحدة.

وفي مواجهة مثل هذه الحالة المعقدة، فإنه يجب على عمليات حفظ السلام أن تتكيف مع البيئة المحلية. وتبيّن المذكرة المفاهيمية (S/2016/927، المرفق) للمناقشة اليوم بعض التدابير ذات الصلة، التي تشمل زيادة تعزيز ولايات عمليات حفظ السلام وزيادة قدراتها العملياتية، جنبا إلى جنب تعزيز قدرات المؤسسات وأصحاب المصلحة الوطنيين، والتدريب، وتقديم الدعم لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاعات الأمنية.

وقد علّمتنا خبرة بلدي في استضافة عملية حفظ السلام، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أنه بالإضافة إلى الجوانب التي أشرت إليها آنفا، فإن من الأهمية بمكان التشديد على أهمية تلك العمليات حين يتعلق الأمر بالوفاء بولايتها وبناء علاقات ثقة وثيقة مع السكان المحليين. ويشمل ذلك التدريب على نحو أكثر شمولا فيما يتعلق بالسياق المحلي، فضلا عن إبداء الرغبة من جانب قوات الأمم المتحدة في أن يُنظر إليها بوصفها شريكا في السلام والأمن أكثر من كونها قوة أجنبية تتمثل مهمتها الوحيدة في إملاء قانون على الحياة اليومية للسكان. وانطلاقا من وجهة النظر تلك، فإن من الأهمية بمكان اتباع نهج يركز على الشباب وقادة الرأي والأعيان المحليين. وسيستفيد أفراد عمليات حفظ السلام أيضا

من التدريب المكثف على الأساليب والإجراءات المشتركة مع القوات المنشورة في الميدان. وينبغي أن يسبق تخطيط عمليات حفظ السلام تقييم تقني ملائم للتحديات والقوات المشاركة في التصدي لها، وينبغي إجراء استعراضات منتظمة عقب نشر قوة الأمم المتحدة في الميدان مباشرة.

ويتطلب التصدي بفعالية للتهديدات غير المتناظرة في سياق عمليات حفظ السلام أيضا التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والسلطات المحلية والجهات الفاعلة من غير الدول، في حين يمثّل التنسيق والتآزر عاملين حاسمين في ذلك الصدد. وينبغي دعم تعاون كهذا بعقد الاجتماعات المنتظمة وتبادل المعلومات. ومن شأن تعزيز القدرات العملياتية لقوات الأمن والدفاع للبلد المضيف، فضلا عن المساعدة في تثقيف الشباب والتعاون مع وسائط الإعلام المحلية، من وجهة النظر الوقائية،أن تسهم جميعا في الحد من التهديدات غير المتناظرة. وحيثما تعلّق الأمر بتدابير توحيد الهياكل الأساسية الأمنية المحلية، فإن من الأهمية بالقدر ذاته دعم عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وفي حالة نجاح عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في بلدي، فقد استفادت السلطة المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي من المساعدة المقدمة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما فيما يتعلق بوسم وتخزين الأسلحة المجمعة.

وعلى نحو ما تم التأكيد عليه عن حق في المذكرة المفاهيمية، فإن التعاون بين عمليات حفظ السلام وجميع المؤسسات والمنظمات المعنية بمكافحة الإرهاب قد ثبت أنه بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص مواصلة وتعزيز التزامهما بالتوصيات الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

ويجب على البلد المضيف، من جانبه، أن يسعى إلى إيجاد حل للأسباب التي ولدت النزاع.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا امتنان وفد بلدي على إتاحة هذه الفرصة للنظر في هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره ولمنطقتنا، غرب أفريقيا، بصفة خاصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا): (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأنضم إلى الآخرين في الإعراب عن إدانتنا وتعازينا في الهجوم الذي وقع على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

تقدر تركيا حق تقدير جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام ولا تزال ملتزمة بدعمها. فعمليات حفظ السلام تؤدي دورا حيويا في استدامة الحلول السياسية للأزمات وتحقيق الاستقرار في حالات النزاع والحد من العنف وحماية المدنيين، فضلا عن تعزيز بناء القدرات. إن بعثات الأمم المتحدة الست عشرة المنتشرة حاليا لها نطاق محدود بالمقارنة مع العدد الإجمالي للنزاعات وحالات الأزمات المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. ولا تقف عمليات السلام ندا لتدابير إنفاذ السلام والتي يمكن اتخاذها أيضا بموجب الفصل السابع.

وتضطلع البعثات السياسية الخاصة بدور أساسي في إيجاد حلول سياسية للأزمات ومنع نشوب النزاعات وحلها سلميا، بما في ذلك من خلال الوساطة والحفاظ على السلام على النحو الموصى به في عمليات الاستعراض الأخيرة. وهذه الصكوك والآليات جميعا هي أصول بالغة الأهمية متاحة للأمم المتحدة، ولكن يجب توخي الحذر في تصميمها والتخطيط لها وتنفيذها فيما يتعلق بسياقاتها المحددة.

وينبغي نشر بعثات حفظ السلام على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ومن الضروري التقيد بمبادئ حفظ السلام، ألا وهي، موافقة البلد المضيف والحياد واستخدام الحد الأدنى من القوة للدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية فحسب. وترى تركيا أن هذه المبادئ لا تحول دون حماية المدنيين، ولكن المسؤولية الرئيسية عن حمايتهم تقع على عاتق الدول في المقام الأول. ومع ذلك، فقد أصبحت عنصرا أساسيا بالنسبة لكثير من ولايات حفظ السلام بمرور الوقت.

وثمة حاجة إلى تحسين قدرة عمليات حفظ السلام على التكيف من أجل مواجهة التهديدات والتحديات الحالية. وبناء على ذلك، يجب أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة أفضل من حيث التدريب والتجهيز والمعرفة. وما دامت سلامتهم وأمنهم معرضين لخطر التهديدات غير المتناظرة والهجمات الإرهابية، ينبغي لحفظة السلام أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم وعن ولايتهم. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق وتبادل المعلومات بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيئات مكافحة الإرهاب يمكن أن يتم، وفقا لولاياتها المختلفة والمتمايزة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب من أجل التصدي على نحو أفضل لتهديدات الإرهاب والتطرف العنيف.

بيد أن التوصية المدرجة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بأن

> ”بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بسبب تكوينها وطبيعتها، ليست ملائمة للانخراط في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب“ (S/2015/446، الفقرة ١١٩)

يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل التوسع في نطاق ولايات حفظ السلام لتشمل مهام مكافحة الإرهاب. وفي نفس السياق، فإن إدماج منع التطرف العنيف في أنشطة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، على النحو الذي اقترحته خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، ينبغي النظر فيه بعناية مع كل ما يترتب عليه من آثار.

وقد تكون لبعثات حفظ السلام مزايا نسبية فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال سيادة القانون وعمليات إصلاح القطاع الأمني التي تعتبر أيضا جزءا من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي الواقع، سيقدم حفظة السلام خدمات أفضل من خلال زيادة أنشطتهم لبناء القدرات، لا عن طريق الاضطلاع بمهام عسكرية لمكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون.

وتعتبر تركيا أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي أنسب محفل للتفاوض ووضع الإطار اللازم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعرب عن تقديرها للعمل التوافقي للجنة. ويمثل التعاون الثلاثي وتعزيز التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة العامل الرئيسي لتصميم ولايات حفظ السلام والتخطيط لها وتنفيذها على نحو أفضل، فضلا عن السمات الأخرى المتصلة بكفاءة عمليات حفظ السلام.

في ختام بياني، أود أن أشيد بجميع الأفراد العاملين تحت راية الأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بأرواحهم خلال أداء واجبهم، لما يبدونه من شجاعة وجَلَد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السنغال على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر الوزير نديايي على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن التعامل مع التهديدات غير المتناظرة التي تواجه بعثات حفظ السلام.

إن عمليات حفظ السلام تأتي في صميم عمل الأمم المتحدة وهي أساسية بالنسبة لمهمتها الأولى والأهم المتمثلة في صون السلام والأمن في جميع مناطق العالم. وقد تم إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح من خلال عملها وأتيحت، من خلالها، الفرصة لأعداد أكبر لعيش حياة أكثر سلاما وأملا ونفعا.

إن العنصر الحاسم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو حماية المدنيين في حالات النزاع ومن النزاعات. ولذلك، فبغية تعزيز أدائها لهذه الوظيفة، يجب على مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة والدول الأطراف ذات الصلة جميعا منح حماية المدنيين أولوية متناسبة في عملية تحديد نطاق بعثات حفظ السلام وولايتها. ويجب أن يسترشد عملهم الجماعي بإطار دقيق وشامل من أجل تحديد الأخطار التي تهدد المدنيين في كل سياق محلي على حدة، وباستراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف للاستجابة للتغيرات في البيئة الأمنية، وبأهداف محددة بوضوح.

وقد أصبحت هذه الاستراتيجيات أكثر ضرورة من أي وقت مضى نتيجة الانتشار المتزايد للتهديدات غير المتناظرة. فوجود التهديدات غير المتناظرة في بيئة نزاع غالبا ما يكون نتيجة تلاقي عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولذلك، ففي حين أنه من الضروري لبعثات حفظ السلام أن تكون مجهزة بالأدوات المناسبة للتصدي لهذه التحديات، فإنها يجب أن تشمل آليات لضمان الجوانب القانونية والتقنية والجوانب المتعلقة بالرصد لبعثات حفظ السلام، بالإضافة إلى الأعتدة المادية.

ويجب أولا وقبل كل شيء تزويد بعثات حفظ السلام بما يكفي من الموظفين والأفراد لتنفيذ الولاية المنوطة بها. وبالمثل، فإن الأهداف الأساسية والجوانب الفريدة لولايات البعثات ينبغي أن تتجسد في ما تخضع له من دورات تدريبية. ويجب أن تصبح مبادئ القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، والقانون الدولي بصفة عامة، جزءا لا يتجزأ من التدريب الوطني لحفظة السلام لضمان احترامها. وهذا أمر ضروري إذا كان نريد كفالة ألا تكون جهودها لمكافحة التهديدات غير المتناظرة فعالة فحسب، ولكن أيضا أن تظل متسقة مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام: موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

كما أن من المهم للغاية العمل بنشاط لرصد واستعراض التقدم المحرز من جانب حفظة السلام على المستوى الفردي ومن جانب بعثات حفظ السلام على الصعيد التنظيمي، وذلك لضمان إحراز تقدم في تنفيذ الولاية المنوطة بهم. وفي هذا الصدد، ترحب ملديف بتطبيق مؤشرات جديدة لتحسين تقييم أداء بعثات حفظ السلام وتعزيز فعاليتها، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام.

ومن المهم أن نكفل أنه لكي تكون الجهود المبذولة على أرض الواقع فعالة، فإنها ينبغي أن تكون متسقة مع البرامج والخطط التي تديرها الوكالات المختلفة. وثمة مجال واسع أيضا للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والوكالات المحلية من أجل التنسيق لتحسين تبادل المعلومات والمعارف. وهذا التعاون من شأنه أن يقطع شوطا طويلا في جعل جهودنا فعالة أيضا.

ولا يشكل هذا مجرد أمل بالنسبة لملديف، بل إن لدينا إيمانا راسخا بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلا استثناء ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوفاء بتطلعاتها نحو تحقيق السلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي نجاح عملياتها لحفظ السلام. وهذا الإيمان يزداد قوة عند مواجهة تحديات تشغيلية ناشئة. وفي سياق القيام بذلك، يجب علينا أن نتمسك بأعلى المعايير، مع مراعاة هذه القضية المشتركة والمسعى المشترك، اللذين التزمنا بهما جميعا في الميثاق. وإذا بقينا مدركين تماما لما نهدف إلى تحقيقه وما يتطلبه هذا منا، فإننا مقتنعون بأننا سننجح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد السنغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إن مجلس الأمن ينشر بشكل متزايد عمليات لحفظ السلام في بيئات معقدة مع وجود الجماعات المسلحة من غير الدول التي تستخدم الأساليب الإرهابية غير المتناظرة ضد الأمم المتحدة، مما يتسبب بارتفاع عدد الإصابات في صفوف موظفي المنظمة. ويكرّم بلدي أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام. ونحن ندين عمليات القتل وغيرها من أعمال العنف المرتكبة ضد حفظة السلام. ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير الأمنية الفعالة لبعثات السلام.

لا شك في أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تنعم بالوسائل اللازمة لضمان سلامة العاملين فيها والمعدات، وتمكينها من الاضطلاع بولاياتها على نحو فعال، وخاصة كفالة حماية المدنيين الذين يشكلون أيضا هدفا للتهديدات غير المتناظرة. وفي خضم هذه التدابير، وبناء على اعتبارات كل من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، والورقة المفاهمية لهذا اليوم المثيرة للاهتمام (انظر S/2016/927، المرفق)، ترى الأرجنتين أنه من المهم تسليط الضوء على ما يلي: أولا، توفير المعدات المحددة والقدرات التدريبية اللازمة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة، والتمويل الخاص الضروري للحصول عليها؛ ثانيا، قيام الأمانة العامة بوضع كتيبات خاصة للتدريب بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ ثالثا، وضع مفهوم مناسب للعمليات وقواعد اشتباك واضحة ومحددة للبيئات التشغيلية التي تتضمن تهديدات غير متناظرة؛ رابعا، إنشاء ولاية تشمل العناصر اللازمة لبناء القدرات وبناء السلام في البلدان المضيفة، ولا سيما المساعدة في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية الوطنية، خاصة في مجالي سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، تمشيا مع الهدف الجديد للحفاظ على السلام؛ خامسا، استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة من دون طيار، بغية الحصول على أقصى قدر من المعلومات التشغيلية المتعلقة بالحالة، دون المساس بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو بمبادئ حفظ السلام؛ سادسا، تعزيز التعاون المؤسسي وتبادل المعلومات في ما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، باستخدام الأدوات التي تمتلكها المنظمة أصلا.

ومثلما تبيّنه المذكرة المفاهيمية الهامة التي صاغتها السنغال، ثمة شيء يتعين تزويد حفظة السلام به وهو الأدوات لحماية أنفسهم والمدنيين من التهديدات غير المتناظرة، والشيء الآخر هو جعلهم يشاركون في جهود مكافحة الإرهاب في المناطق التي تنتشر فيها بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تكرر الارجنتين موقفها الذي يتماشى مع الموقف الوارد ذكره في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ومفاده أن عمليات حفظ السلام ليست مصممة، أو مدربة ،أو مجهزة لفرض الحلول السياسية من خلال الاستخدام المتواصل للقوة ذات الطابع الهجومي. فعمليات حفظ السلام ليست بالتالي أداة مناسبة للقيام بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب.

ونحن ندرك أن هناك المزيد من الأدوات الفعالة لمكافحة الإرهاب، وهي تؤدي في الوقت نفسه إلى تمكين مبادئ عمليات حفظ السلام لكي تكون خاضعة للضمانات وتصبح بمثابة مبادئ توجيهية لعمليات السلام، علاوة على ولاياتها لحفظ السلام. وبهذه الطريقة، لن يطال التشويه جوهر هذه الولايات بفعل إدخال عناصر تفرض السلام وتكون غريبة عن حفظ السلام. وختاما في هذا الصدد، فإن الأرجنتين على استعداد للدخول في مناقشة بشأن هذه الأدوات، ليس في مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا في المنتدى الأوسع للجمعية العامة، ولا سيما في اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلادي أن يشيد بالعلاقة الجيدة بين سوريا والمسؤولين في القوتين التابعتين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف)، ويعيد التأكيد على التزام الحكومة السورية بدعم هاتين القوتين بكل الوسائل الممكنة.

كما يعرف الجميع، إن إقرار عمليات حفظ السلام في منطقة ما يكون في الأصل لفترة مرحلية قصيرة، إلاّ أنها للأسف أصبحت تقاس مدتها بالعقود في حالة الشرق الأوسط، وذلك بسبب استمرار اسرائيل احتلالها للأراضي العربية، وتحديها لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومواصلة سياساتها العدوانية التي تعرّض أمن وسلم المنطقة للخطر. وهنا نود أن نذكّر بأن احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة هو سبب وجود بعثات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، التي ترهق ميزانية الأمم المتحدة وتبدد طاقتها ومواردها البشرية.

ويعرب وفد بلادي عن قلقه البالغ إزاء التهديدات الأمنية والاعتداءات الارهابية التي تستهدف العاملين في مجال حفظ السلام، ويسلّم بأن هذه الأفعال تشكل تحديا رئيسيا للأعمال التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام في الميدان. وفي هذا الصدد، أود التعريج على ما ذكره ممثل اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الذي قال إن مجموعات ارهابية قامت باختطاف عناصر من الاندوف في منطقة الفصل بالجولان. وهذا اعتراف صريح بدعم اسرائيل لهذه المجموعات الارهابية. فجبهة النصرة الارهابية هي التي اختطفت وطردت عناصر الاندوف في منطقة الفصل. وهذا هو التنظيم الارهابي المدرج في قوائم الارهاب الدولي الذي زار رئيس وزراء اسرائيل وكبار المسؤولين في اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جرحاه في المشافي الاسرائيلية. وهذه هي المجموعات الارهابية المسلحة التي تقدم لها اسرائيل كل أشكال الدعم والحماية ضمن منطقة عمل قوات الاندوف داخل منطقة الفصل، والتي تسمح لدبابات هذه المجموعات الارهابية المسلحة، وعلى رأسها جبهة النصرة، باستهداف منازل الآمنين في بلدات بالقنيطرة قرب الشريط التقني في الجولان. وهذه صورة الطفلة ميرا زيدان وعمرها سنتان ونصف السنة حيث قتلت بقذائف إحدى الدبابات التابعة لعصابة النصرة في منطقة فصل القوات بينما كانت موجودة في منزلها.

إن الدعم الاسرائيلي لجبهة النصرة الارهابية لم يعد خافيا على أحد في منطقة فصل القوات، وهو موثق في تقارير الأمم المتحدة وتقارير الاندوف. ولقد ورد في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦،

> ”وبالانتقال جنوبا، شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥٤ في ١ و ٢٩ حزيران/يونيه مركبات لجيش الدفاع الإسرائيلي تنتقل من الجانب ألفا إلى خط وقف إطلاق النار حيث ترجَّل أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي من المركبات وأفرغوا أغراضا وضعوها شرق خط وقف إطلاق النار مباشرة وعادوا بعد ذلك إلى الجانب ألفا. ووصل إلى المكان لاحقا أفراد عدة في شاحنات من الجانب برافو إلى حيث تُركت الأغراض، فحمَّلوها على الشاحنات لينطلقوا بعد ذلك بالمركبات شرقا.“ (S/2016/803)، الفقرة ١٠).

هناك إشارة ثانية إلى ذلك، في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، خلال الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦:

> ”شوهد بشكل شبه يومي عبور خط وقف إطلاق النار من قبل مدنيين، معظمهم من الرعاة، من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وفي عدد من المناسبات في ٩

و ١٠ و ٢٨ آذار/مارس و ١١ نيسان/أبريل، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ تعاطيا عند السياج التقني الإسرائيلي بين أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد من الجانب برافو، كان بعضهم مسلحا.‘‘ (S/2016/520، الفقرة ٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي خلال هذه المناقشة، الذي لا صلة له على الإطلاق بموضوع المناقشة، المتمثل في مواجهة التهديدات غير المتناظرة لعمليات السلام. واختار هذا الممثل عدم التكلم بشأن الانتهاكات اليومية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، على النحو الموثق في العديد من التقارير المقدمة إلى المجلس. وبدلا من ذلك، فإنه أثار مرة أخرى بعض الاتهامات الملفقة التي لا أساس لها من الصحة ضد حكومة بلدي في بيانه الذي قدمه أمام المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أرفض رفضا قاطعا تلك الاتهامات، التي تكررت مرات عديدة في الماضي وفي كل مرة دون أي دليل لإثباتها. ويبدو أن وفد بلده يفترض أن مجرد تكرار الاتهام قد يجعله مقبولا ومصدقا لدى جانب من الجمهور. وهذا الافتراض ليس خطأ فحسب، بل أيضا تكرارا لتلك الاتهامات البغيضة والشنيعة التي لا أساس لها. وتأمل إسرائيل في أنه بمجرد تكرار الادعاءات الموجهة ضد إيران، فإنها يمكن أن تغطي جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين وتصرف انتباه المجتمع الدولي عن ويلات احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية خلال عدة عقود وجرائمها المتمثلة في قمع حقوق الأمة بأسرها. وما قامت به إسرائيل حتى الآن لمهاجمة إيران لم يخدم هذا الغرض، وبلا شك، لن يخدمه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.